





المدخل إلى سنن الإمام أبي داود السجستاني

رحمه الله تعالى (٢٠٢ - ٢٧٥ هـ)

تأليف الدكتور

محمد مجدي بن محمد جميل النورستاني

ويليه

رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه

إصدار

إدارة الشؤون الفنية

١٤٤٤ هـ - ٢٠٢٣ م

تنسيق

عبد الرحمن النجدي

أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

المدخل إلى سنن الإمام أبي داود السجستاني

الطبعة الأولى: ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨م
الطبعة الثانية: ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠م
الطبعة الثالثة: ١٤٤٤ هـ - ٢٠٢٣م

رقم الإيداع في إدارة التخطيط الاستراتيجي
في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
(٢٠١٦/٨٢)

الرؤية: الريادة عالميًا في العمل الإسلامي.
الرسالة: ترسيخ قيم الوسطية، والأخلاق الإسلامية، ونشر الوعي الديني الثقافي، والعناية بالقرآن الكريم، والسنة النبوية، ورعاية المساجد، وتعزيز الوحدة الوطنية من خلال تنمية الموارد البشرية والنظم المعلوماتية، وفقًا لأفضل الممارسات المالية.
القيم: التميز، العمل المؤسسي، الشراكة، الوسطية، الشفافية والمسؤولية.

قطاع المساجد - إدارة الشؤون الفنية
للتواصل: بدالة ١٨١٠١١١ - داخلي ٧٣٧٠ - ٧٣٨٧
العنوان: الرقعي - شارع محمد بن القاسم - قطاع المساجد









المدخل إلى سنن الإمام أبي داود السجستاني

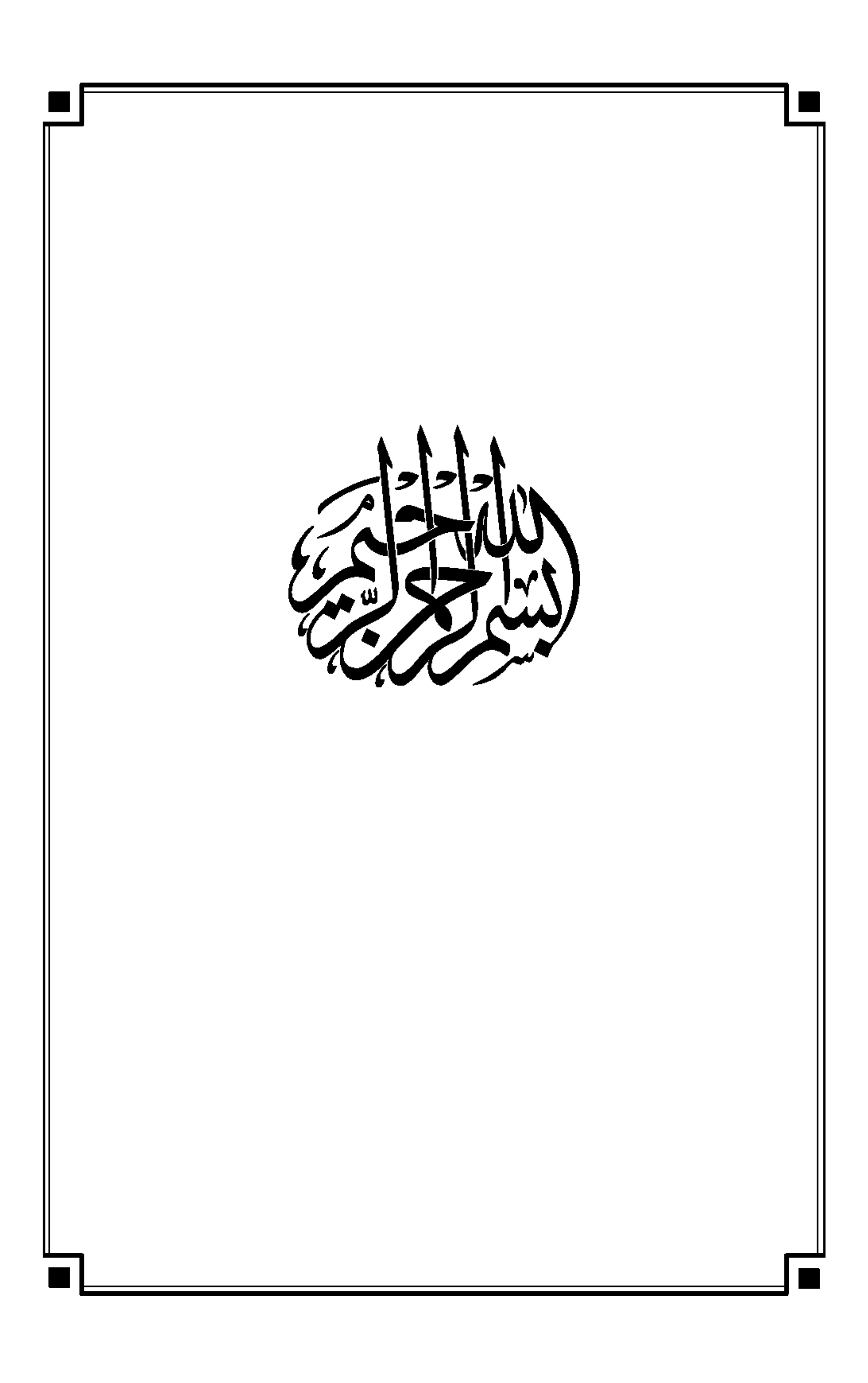
رحمه الله تعالى (٢٠٢ - ٢٧٥ هـ)

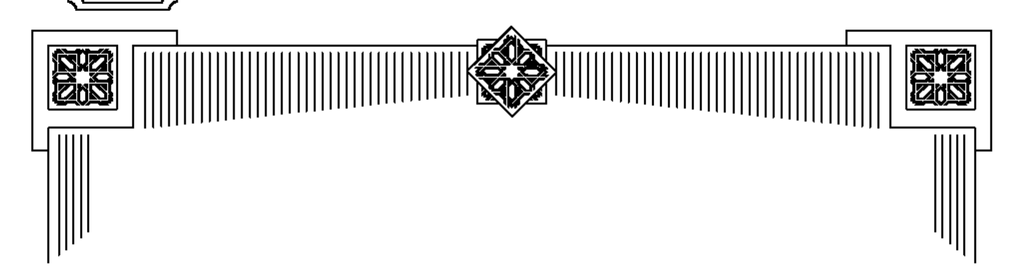
تأليف الدكتور
محمد مجدي بن محمد جميل النورستاني

ويليه

رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه

إصدار
إدارة الشؤون الفنية
١٤٤٤ هـ - ٢٠٢٣ م


بسم الله الرحمن الرحيم



قالوا في سنن الإمام أبي داود

قال فيه مؤلِّفُه الإمامُ أبو داود رَحِمَهُ اللَّهُ:

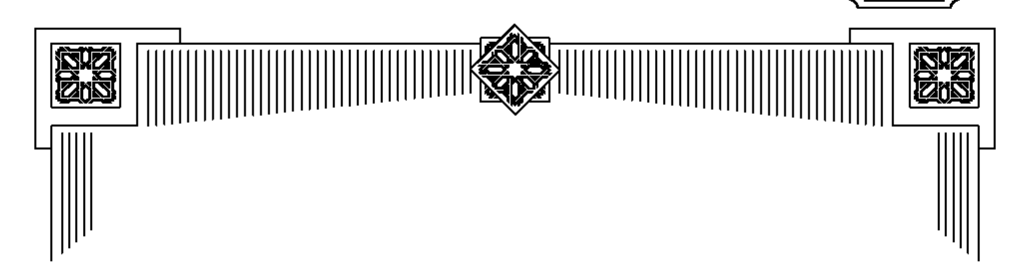
«ولا أعلمُ شيئًا بعد القرآن ألزم للناس أن يتعلموا: من هذا الكتاب، ولا يضرُّ رجلًا ألا يكتبَ مِن العلم ـ بعد ما يكتب هذه الكتُب ـ شيئًا، وإذا نظرَ فيه وتدبَّرَه وتفهَّمَه: علمَ إذًا مقدارَه». وقال: «وهذا لو وضعَه غيري لقلتُ فيه أكثر».

وقال فيه غيرُه:

قال الحافظُ ابنُ الأعرابي (ت٣٤٠هـ): «لو أنّ رجلًا لم يكن عنده من العلم إلّا المصحف الذي فيه كتابُ الله، ثم هذا الكتاب: لم يَحتَج معهما إلى شيءٍ من العلمِ البتة».

وقال الحافظُ زكريا الساجيُّ (ت٣٠٧هـ): «كتابُ الله أصلُ الإسلام، وكتابُ أبي داود عهدُ الإسلام».





وقالوا في مؤلِّفِه الإمامِ أبي داود السِّجِسْتاني

قال موسى بن هارون الحافظ (ت٢٩٤): «خُلِقَ أبو داود في الدنيا للحديث، وفي الآخرة للجنة، ما رأيتُ أفضلَ منه».

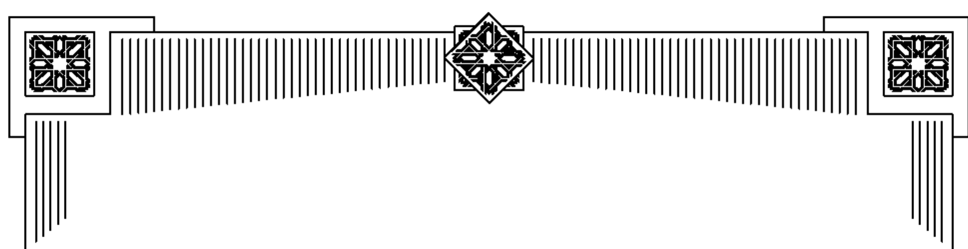
وقال مَسلَمة بن قاسم (ت٣٥٣هـ): «كان ثقةً، زاهدًا، عارِفًا بالحديث، إمامَ عصره في ذلك».

وقال ابن حبان (ت٣٥٤هـ) ـ وتبعَه أبو سعد السمعانيُّ (ت٥٦٢هـ) ـ: «أبو داود أحد أئمة الدنيا فقهًا، وعلمًا، وحفظًا، ونسكًا، وورعًا، وإتقانًا، مِمَّن جمَع وصنَّف، وذبَّ عن السُّنَن، وقمَعَ مَن خالفَها وانتَحَلَ ضدَّها».

وقال الإمام النووي (ت٦٧٦هـ): «واتفقَ العلماءُ على الثناء على أبي داود، ووَصفِه بالحفظِ التامِّ، والعلمِ الوافر، والإتقان، والورع، والدين، والفهمِ الثاقبِ في الحديثِ وفي غيرِه».

وقال شيخُ الإسلام ابن تيمية (ت٧٢٧هـ): «البخاري وأبو داود أفقهُ أهلِ الصحيح والسنن».

وقال الحافظُ ابنُ كثير (ت٧٧٤هـ): «أحدُ أئمة الحديث الرَّحَّالين الجوَّالين في الآفاق والأقاليم، جمعَ وصنَّفَ وخرَّج وألَّف، وسمعَ الكثيرَ عن مشايخ البلدان في الشام، ومصر، والجزيرة، والعراق، وخراسان، وغير ذلك، وله «السننُ» المشهورةُ المتداولةُ بين العلماء...».



مقدمة المؤلف

الحمدُ لله ربِّ العالَمين، والصلاة والسلام على سيِّدِ الأنبياء والمرسَلين، نبيِّنا محمدٍ وعلى آله وصحبِه أجمعين.

أما بعد:

فهذه رسالةٌ مختصرةٌ ألفتُها لتكون مدخَلًا إلى «سنن الإمام أبي داود السجستاني»، ترجمتُ فيها للإمام أبي داود، وعَرَّفتُ فيها بـ«سنن أبي داود»، وبَيَّنتُ منهجَ الإمامِ أبي داود فيه، وخصائصَ السنن، كما أنني ذكرتُ فوائد أخرى تتعلق بالمؤلِّفِ وكتابِه.

والرسالةُ لبنةٌ جديدةٌ يضعُها مكتبُ الشؤون الفنية بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة الكويت لخدمة طُلَّاب الحديث النبويِّ الشريف.

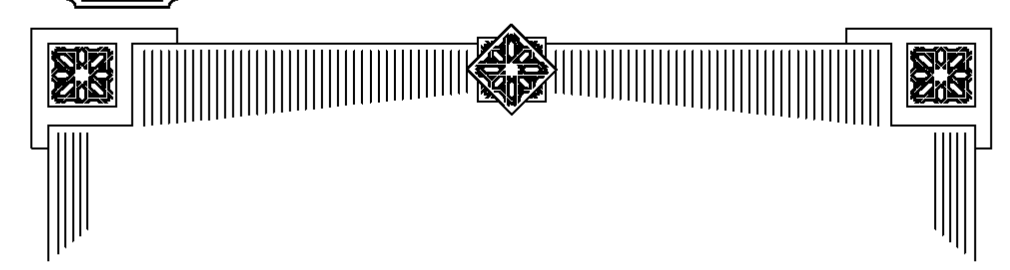
وقد جاءَ تأليفُها بمناسبة انعقادِ مجالسِ قراءة وسماع سنن الإمام أبي داود، وذلك ضمن «مشروع قراءة وسماع الكتب السبعة»، الذي عزمَ قطاعُ المساجد بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ـ ممثّلًا بمكتب الشؤون الفنية ـ على المضيِّ فيه، وقد تمَّت مجالسُ سماع الصحيحَين وجامعِ الترمذي، وسيكون المشروعُ الرابعُ هو قراءةَ وسماعَ سنن أبي داود ـ بإذن الله تعالى ـ.

ولأجل هذه المناسبة كان من اللائقِ فنيًّا وعلميًّا إعدادُ مَدخَلٍ علميٍّ مختَصَر يُعَرِّف فيه بالمصنِّفِ ومصنَّفِه في كل مرةٍ من المرات التي تُعقَدُ

فيها هذه المجالسُ المباركةُ بإذن الله تعالى، وفي هذا السياق جاءَ هذا المدخلُ إلى «سنن الإمام أبي داود السجستاني».

وقد توخَّيتُ فيه التوسُّطَ بين الإطنابِ المملِّ والإيجازِ المُخِل؛ ليكون أدعى إلى استفادةِ الجمهورِ منه.





خطةُ المدخل

وسيكون المدخل ـ بإذن الله تعالى ـ في بابين: الباب الأولُ في حياة الإمام أبي داود، والباب الثاني في سُنَنِه وبيان منهجِه فيه.

الباب الأول: حياة الإمام أبي داود السِّجِستَاني

وفيه فصلان:

*** الفصل الأول: سيرة الإمام أبي داود الشخصية.**

وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: اسمُه، ونسبُه، ونسبتُه، وكنيتُه.

المبحث الثاني: بلده.

المبحث الثالث: ولادتُه.

المبحث الرابع: نشأتُه وأسرتُه.

المبحث الخامس: شمائلُه وفضائلُه.

المبحث السادس: وفاتُه رَحِمَهُ اللَّهُ.

*** الفصل الثاني: حياة الإمام أبي داود العلمية.**

وفيه سبعةُ مباحث:

المبحث الأول: طلبُه للحديث.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: محاولتُه استيعابَ أحاديث الأحكام.

المطلب الثاني: الاختصارُ في سنن الإمام أبي داود.

المبحث الثالث: شرطُ الإمام أبي داود في سننه، ودرجةُ أحاديثه.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: بيان شرط الإمام أبي داود في سننِه.

المطلب الثاني: درجاتُ أحاديث سنن الإمام أبي داود.

المبحث الرابع: درجةُ ما سكتَ عنه أبو داود، وأسباب سكوتِه.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أسباب سكوت أبي داود.

المطلب الثاني: درجةُ ما سكت عنه أبو داود.

المبحث الخامس: المعلَّقاتُ في «سنن الإمام أبي داود».

وفيه تمهيدٌ وثلاثة مطالب:

التمهيد في تعريف المعلَّقِ وبيان أسبابه عند المحدِّثين.

المطلب الأول: أسباب التعليق عند الإمام أبي داود.

المطلب الثاني: الرواة الذين أخرجَ لهم أبو داود تعليقًا.

المطلب الثالث: عددُ المعلَّقات في سنن الإمام أبي داود.

المبحث السادس: الصناعةُ الحديثيّةُ في سنن الإمام أبي داود.

وفيه أربعةُ مطالب:

المطلب الأول: الصناعة الحديثية المتعلقة بالإسناد.

المطلب الثاني: الصناعة الحديثية المتعلقة بالمتن.

المطلب الثالث: علم العلل.

المطلب الرابع: العُلوُّ والنزولُ في «سنن الإمام أبي داود».

أسأل الله تعالى أن يجعلَ هذه الرسالةَ خالصةً لوجهه الكريم، وأن ينفعَ بها، إنه سميعٌ مجيب.

وصلى الله تعالى على خيرِ خلقِه محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين، ومَن استنَّ بسنتِه، واهتدى بِهَديِه، إلى يوم الدين.

أبو حميد الله
محمد محمدي بن محمد جميل النورِسْتاني
١٤٢٩/١/٢٦هـ
الموافق ٢٠٠٨/٢/٤م
دولة الكويت



الباب الأول

حياة الإمام أبي داود السِّجِسْتَاني رحمه الله

وفيه فصلان:

الفصل الأول: سيرة الإمام أبي داود الشخصية.

الفصل الثاني: حياة الإمام أبي داود العلمية.

الفصل الأول
سيرة الإمام أبي داود الشخصية

وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: اسمُه، ونسبُه، ونسبتُه، وكنيتُه.

المبحث الثاني: بلده.

المبحث الثالث: ولادتُه.

المبحث الرابع: نشأتُه وأسرتُه.

المبحث الخامس: شمائلُه وفضائلُه.

المبحث السادس: وفاتُه رَحِمَهُ ٱللَّهُ.



المبحث الأول

اسمُه، ونسبُه، ونسبتُه، وكنيتُه

هو الإمام سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شدّاد بن عمرو ابن عمران الأزدي، أبو داود السِّجِسْتاني.

هذا هو الذي ذكرَه ابنُ داسه ـ أحدُ رواة السنن ـ وأبو عبيد الآجري، وهما من أكثر تلاميذِه ملازمةً له ومعرفةً به، ولذا قال الحافظُ أبو الطاهر السِّلَفي: «وهذا القولُ في نسَبِه أمثَلُ، والقلبُ إليه أميَلُ»[1].

وهو الذي اعتمدَه أكثرُ الأئمة[2].

---

(١) مقدمة السِّلَفي لمعالم السنن للخطابي (٤/ ٣٥٩)، ونقلَه عنه النوويُّ في (تهذيب الأسماء واللغات) (٢/ ٢٢٤).

(٢) اختلفوا في سرد نسبِه، وقد لَخَّصَها الإمام المزِّيُّ على النحو التالي:
* قال الإمام ابنُ أبي حاتم: سليمان بن الأشعث بن شداد بن عمرو بن عامر، وهذا هو الذي اعتمدَه العلامة عبد الله بن سالم البصري في (ختمه) لسنن أبي داود (ص/ ٦٤)، وزاد في آخره (ابن عمران).
* وقال أبو الحسين بن جُميع الصيداوي عن محمد بن عبد العزيز الهاشمي: سليمان ابن الأشعث بن بِشر بن شداد.
* وقال أبو بكر بن داسه ـ أحدُ رواة السنن ـ وأبو عبيد الآجرّي: سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شدَّاد.
* وكذلك قال أبو بكر الخطيب في (التاريخ) وزاد: ابن عمرو بن عمران الأزدي.
ونسبه الحافظُ السِّلَفيُّ مثل الخطيب، وقال: وهذا القولُ في نسَبِه أمثَل، والقلبُ إليه أميل. كما أنّ الحافظَ السخاويَّ اختار السياقَ نفسَه، وقال: «وهذا النسبُ أصحُّ ما وقفتُ عليه من الخلاف»، وهو الذي اعتمدَه ابنُ عساكر في (تاريخ دمشق) (٢٢/ ١٩١) وغيرُه. =

وقد اشتُهِرَ الإمامُ بكنيتِه أكثر من شهرتِه باسمِه، فلا يكاد يُذكَر إلا بالكنية.

ويُقال: إنّ جدَّه عمران ممَّن قُتِلَ مع عليٍّ رضي الله عنه بصِفِّين[١].

والإمامُ أبو داود عربيٌّ أَزْديٌّ من قبيلة الأَزْد، وهي من القبائل العربيَّةِ الكبرى، هاجَرَت من اليَمَن على إثْرِ انهيار (سَدِّ مأْرِب) الذي وردَ ذكرُه في القرآن الكريم، وتفرَّقت في أنحاء الجزيرة العربية، ومنها إلى البلدان الأخرى بعد بداية الفتوحات الإسلامية[٢].



= انظر: (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم (٤/ ١٠١ ـ ١٠٢)، (تاريخ بغداد) للخطيب (٩/ ٥٥)، (مقدمة السِّلَفي لمعالم السنن) (٤/ ٣٥٩)، (الإيجاز في شرح سنن أبي داود) للنووي (ص/ ٥٦)، (تهذيب الأسماء واللغات) له أيضًا (٢/ ٢٢٤ ـ ٢٢٥)، (تهذيب الكمال) للمزي (١١/ ٣٥٥ ـ ٣٥٦)، (سير أعلام النبلاء) للذهبي (١٣/ ٢٠٣)، (بذل المجهود في ختم السنن لأبي داود) للسخاوي (ص/ ٧٦)، (ختم سنن الإمام أبي داود) للبصري (ص/ ٦٤).

(١) انظر: (تاريخ مدينة دمشق) (٢٢/ ٢٠٣)، (تهذيب الكمال) (١١/ ٣٥٦).

(٢) انظر كتاب (قبيلة الأزد من فجر الإسلام إلى قيام الدولة السعودية الأولى) لمحمد بن علي بن حسين الحريري. وقد ترجم فيه (ص/ ٩٣) لأبي داود السجستاني.



المبحث الثاني

بلده

الإمام أبو داود من سِجِسْتان، و«سِجِسْتَان» اسمٌ لناحيةٍ كبيرةٍ ووِلايةٍ واسعةٍ جنوب خراسان، وتقع بين إقليم مَكْران جنوبًا، وخراسان شمالًا، وقُوْهِسْتان وصَحراءِ كرمان الكبرى غربًا، بينما حدودُها الشرقية ليست دقيقة، إلا أنها تدخلُ في حدود بلاد السند عند القدماء[١].

هذا على وصف البلدانيين القدامَى، أما وصفُها الآن[٢]: فهي تقع في الجنوب الغربيِّ من أفغانستان، وتشمل الولايات: قَندهار، وهِيْلْمَنْد، ونِيْمْرُوْز، وتمتدُّ إلى داخل الحدود الإيرانية الشرقية.

وقصبةُ إقليم «سجستان» هي مدينةُ «زَرَنْج»[٣]، وتقعُ الآن في الجنوب الغربيِّ من أفغانستان، وهي الآن مركزُ ولاية «نيمروز» الأفغانية.

ومدينةُ «زَرَنْج» تُعرف بـ«مدينة سجستان»، ولم يكن البلدانيون العرب المتأخرون يَعرفونها إلّا بمدينة سجستان، ولذلك قد يذكر بعضُهم أنّ «سجستان» و«زرنج» مترادفان، وليس الأمرُ كذلك، إلا أنه لما كانت

---

(١) انظر: (معجم البلدان) للحموي (٣/ ٢٣)، (توضيح المشتبه) لابن ناصر الدين (٥/ ٥٨).

(٢) انظر التفصيل في: (دائرة المعارف الإسلامية) (١١/ ٢٨٣ ـ ٢٩٥)، (بلدان الخلافة الشرقية) لـ(كي ليسترنج) (ص/ ٣٧٢ ـ ٣٩١)، (أفغانستان من الفتح الإسلامي إلى الغزو الروسي) للدكتور محمد علي البار (ص/ ٤٩٠ ـ ٤٩٣).

(٣) انظر: (معجم البلدان) (٣/ ٢٣).

«زرنج» قصبة ذلك الإقليم: غلبَ عليها اسمُها[١]، ويُقابلُها بالفارسية «شَهْرِ سِيسْتَان».

وباسم «مدينة سجستان» كانت تُسمَّى «زرنج» حين خرَّبَها تيمور سنة (٧٨٥هـ) [١٣٨٣م][٢]، وقد أعيدَ بناؤها في الموقع نفسِه، وما زالت معروفةً بهذا الاسم إلى الآن[٣].

وقد فتحَ المسلمون إقليمَ «سجستان» في عهد عمر بن الخطاب ﷺ عام (٢٣هـ)، بقيادة عاصم بن عمرو التميمي[٤] وعبد الله بن عمير[٥].

وحدودُ «سجستان» ليست واحدة على مرِّ العصور، بل ظلَّت تختلف باختلاف العصور، فبينما كانت حدودُها (شرقًا وشمالًا) تشملُ جميعَ جنوب ووسط أفغانستان، بما فيه مدينة غَزْنَة، وبُسْت، وما بعدها جنوبًا، كمدينة قندهار وما بعدها غربًا.. بينما نجد ذلك في بعض العصور: نجد هذا الاسمَ في العصور المتأخرة تنحسِرُ رقعتُه إلى حدود «سيستان» المعروفة الآن.

---

(١) قال الإمامُ النووي في (تهذيب الأسماء واللغات) (٣/ ١٥٩): «وروينا عن الحافظ عبد القادر الرهاوي في كتابه (الأربعين) قال: اسمُه [أي: إقليم سجستان]: زرنج. وسجستان اسمٌ لتلك الديار، فلما كانت زرنج قصبة ذلك الإقليم ودار مملكتها: غلب عليها ذلك الاسم». وقد تصحَّف اسمُ «زرنج» فيه إلى «ذريج» وهو خطأ.

(٢) انظر: (بلدان الخلافة الشرقية) (ص/ ٣٧٣).

(٣) ولا يصح ما يذكرُه كثيرٌ من البلدانيين أنها لم تُعمر بعد أن خرَّبها تيمور، وأنها بقيت أطلالًا، كلُّ هذا ليس له أساس، فالمدينةُ ما زالت باسمها في موقعها القديم.

(٤) هو أخو القعقاع بن عمرو ـ أحد الشعراء الفرسان ـ أدركَ النبيَّ ﷺ فيما ذكرَه سيفُ ابن عمر، ولا يصح لهما عند أهل الحديث صحبة، ولا لقاء، ولا رواية، وكان لهما بالقادسيةِ مشاهد كريمة، ومقامات محمودة، وبلاء حسن. انظر: (الاستيعاب) (١/ ٢٣٧)، (الإصابة) (٣/ ٥٧٤).

(٥) هو عبد الله بن عبيد بن عُمير الليثي، ثقة، استُشهد غازيًا سنة ١١٣هـ. (التقريب) (ص/ ٣١٢).

وقد اشتدَّ الصراعُ بين أفغانستان وإيران حول سجستان (سيستان)، مما أتاحَ لبريطانيا التدخُّل، وقبلت الدولتان تحكيمَها في ترسيم حدود سجستان، فوضعت البعثةُ البريطانية عام (١٨٧٢م) خطَّ الحدود، وأصبحَت سجستان مقسمة بين إيران وأفغانستان، بحيث يخصُّ إيران أربعون بالمائة منها، والباقي لأفغانستان، وتقعُ مدينةُ زَرَنْج ـ وهي عاصمةُ سجستان ـ في القسم الأفغاني.

ولم أقف ـ بعد طول بحث ـ على اسم المدينةِ أو القريةِ التي وُلِدَ فيها الإمامُ أبو داود داخل إقليم سجستان، وكلُّ ما ذُكِر أنه سجستاني، وأنه وُلِدَ بسجستان.. هكذا دون تعيين مدينة أو قريةٍ داخل ذلك الإقليم الكبير.

والسببُ في ذلك ـ والله تعالى أعلم ـ أنّ قصبةَ الإقليم ـ وهي مدينةُ زرنج ـ كانت تُسمَّى بمدينة سجستان، وهي المرادُ عند الإطلاق.

فالإمامُ أبو داود سجستاني، ومن مدينة زَرَنْج الأفغانية.

وجديرٌ بالذكر هنا: أنَّ سجستان هي الحدُّ الجنوبيُّ لـ«خراسان»، كما أنّ خراسان هي الحدُّ الجنوبيُّ لـ«ما وراء النهر»، والمنطقة الواقعةُ جنوبَ سجستان هي مكران، وتمتدُّ إلى بحر الخليج العربي.

هذا، وقد ارتحلَ أبو داود في طلب الحديث إلى الآفاق ـ سيأتي تفصيلُها ـ ثم استقرَّ أخيرًا في البصرة، كما أجمعَ عليه مترجِموه.

ويبدو أنه استقرَّ في بلدة «الأُبُلَّة» التي كانت أقدم من البصرة، وصارَت بعد إنشاء البصرةِ من المدن التابعةِ لها.

وتقعُ الأبلَّةُ على شاطئ دجلة البصرة العظمى في زاوية الخليج الذي يدخل إلى مدينة البصرة[1]، في الزاوية الجنوبية الشرقية لما تُسمى

(١) (معجم البلدان) (١/ ٧٢).

الجزيرة الكبرى، التي تتوسّطُ بين نهري (معقل)، و(نهر الأُبُلَّة)، وبين مياه الفيض في الشرق[١]، وعلى أربعة فراسخ من البصرة، كما ذكرَه السمعاني (ت٥٦٢هـ)[٢]، بينما ذكرَ عزُّ الدين بنُ الأثير الجزري (ت٦٣٠هـ) أنّ الأبلَّةَ في أيامه صارَت داخلةً في البصرة[٣].

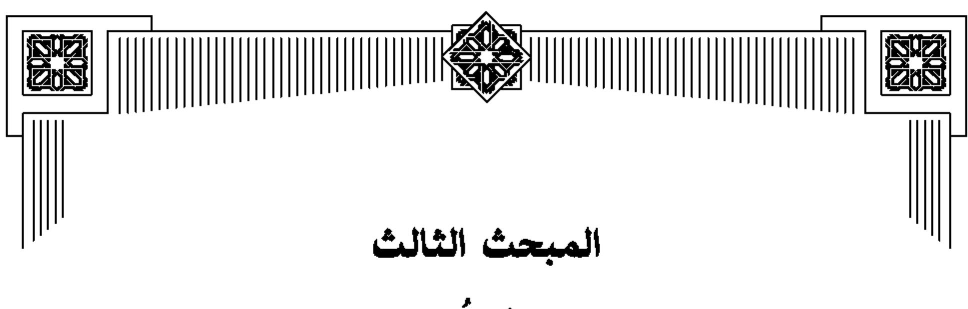
ومما يدلُّ على استقرار أبي داود في (الأبلة): ما ذكرَه تلميذُه ابنُ داسه أنه كان يومًا سائرًا إلى الأبلةِ ليَلْقَى أبا داود السجستاني... (فذكر قصةً)، ثم قال الراوي ـ وهو أبو علي الحسن بن علي بن إبراهيم المقري الأهوازي ـ: قال لي أبي: قلت لابن داسه: كنتَ تخرجُ إلى أبي داود إلى الأبلَّة؟ فقال لي: أقمتُ أربعَ سنين أخرُجُ إليه في كلِّ يومٍ أمرُّ وأجيء[٤].



(١) (بلدان الخلافة الشرقية) (ص/ ٦٥).
(٢) انظر: (الأنساب) للسمعاني (١/ ٧٥).
(٣) انظر: (اللباب في تهذيب الأنساب) لابن الأثير الجزري (١/ ٢٥ ـ ٢٦).
(٤) ذكرَه الحافظ أبو الطاهر السِّلَفي في مقدمته على (معالم السنن) (٤/ ٣٣٦ ـ ٣٣٧).



خريطة توضح موقع «سجستان» ومدينة «زرنج»
موطن الإمام أبي داود



المبحث الثالث

ولادتُه

وُلد الإمام في بلده سجستان سنة اثنين ومائتَين، قال تلميذُه أبو عبيد الآجري: «سمعتُ سليمان بن الأشعث أبا داود يقول: وُلِدتُ سنة اثنتين ومائتَين...»[1].

فهو متأخرٌ عن مولد البخاريِّ ثمان سنين؛ لأن مولد البخاريِّ كان في سنة أربع وتسعين ومائة، وكذا تأخرت وفاتُه عن البخاري تسع عشرة سنة[2].



(١) (سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود) (٢/ ٢٩٤برقم/ ١٨٩٨).

(٢) انظر: (بذل المجهود) للسخاوي (ص/ ٧٨).



المبحث الرابع

نشأتُه وأسرتُه

نشأ الإمامُ أبو داود في أسرةٍ محبةٍ للعلم، فأبوه (الأشعث بن إسحاق) كان من الرواة عن حماد بن زيد، كما أنّ أخاه الأكبر محمدًا كان ممن روى الحديثَ ورحلَ في طلبه[1]، وكان لهذا الجوِّ العلميِّ أثرٌ في توجيه الإمام مبكِّرًا إلى العلم الذي نبغَ فيه بفضلِ الله تعالى.

ووُلِد الإمام أبو داود في بلده سجستان كما سبق، قال الحاكم: «مولدُه بسجستان، ولَه ولِسَلَفِه إلى الآن بها عُقَدٌ وأملاكٌ وأوقاف»[2].

ولم يَرِد في كتب التراجم التي وقفتُ عليها ذكرٌ عن صباه، وكيف كانت نشأتُه، ومتى بدأ التعلُّم؟ ولكنه من المبَكِّرين في الرِّحلات، حيث خرجَ في طلب العلم وعمرُه دون العشرين عامًا، كما سيأتي تفصيلُه عند بيان رِحلاتِه، وهذا يدلُّ على أنه تعلَّم الأمورَ الضروريةَ قبل هذا السن، وسيأتي في مبحث طلبِ للحديث ما يؤكِّدُ ذلك.

أما أسرتُه:

فقد كان الإمامُ أبو داود متزوِّجًا، وله خادمٌ، كما سيأتي ذكرُه، كما أن له ولدًا اسمُه عبد الله، يكنى أبا بكر، وهو من الحفَّاظ المعروفين.

---

(١) انظر: (الثقات) لابن حبان (٩/ ١٤٩)، (سير أعلام النبلاء) (١٣/ ٢٢١).

(٢) (سير أعلام النبلاء) (١٣/ ٢١٧).

وكان له أخٌ اسمُه محمد بن الأشعث[١]، وهو أسنُّ منه بقليل، وكان رفيقًا له في الرحلة، كما ذكره الإمامُ الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٢].



(١) يروي عن أبي الوليد الطيالسي، ذكرَه ابنُ حبان في (الثقات) (٩/ ١٤٩).
(٢) انظر: (سير أعلام النبلاء) (١٣/ ٢٢١).



المبحث الخامس

شمائلُه وفضائلُه

اتصفَ الإمامُ أبو داود بصفاتٍ عاليةٍ جعلته يتبوّأ مكانةً عاليةً في العلم والعمل، فكان رَحِمَهُ ٱللَّهُ مثالًا يُحتذى به في علوِّ الهِمَّة، والعملِ بما علِمَه، والتمثُّلِ بالسنةِ في أموره، كما عُرفَ بالزهد في هذه الدنيا الفانية، ولذلك أثنى الأئمةُ عليه، ووصفوه بالإمامةِ دينًا وسلوكًا، فمن فضائله:

١ ـ تمثُّلُه بالسنةِ النبويةِ سلوكًا ومنهجًا:

كان رَحِمَهُ ٱللَّهُ ممَّن عُرفَ باتباع السنة وتمثُّلِها في سمتِه ودلِّه، ولذلك فقد شُبِّهَ بشيخه الإمام أحمد، الذي شُبِّهَ بشيخِه وكيع في ذلك، وهو شُبِّه بشيخه الثوري، وذاك شُبِّهَ بشيخه منصور بن المعتمر، وذاك شُبِّه بشيخه علقمة، وذاك شُبِّهَ بشيخِه ابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، الذي شُبِّهَ برسول الله ﷺ في سمتِه ودَلِّه.

وقد روى الخطيبُ البغداديُّ بسنده عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة قال: كان عبدُ الله ـ يعني: ابن مسعود ـ يُشَبَّه بالنبيِّ ﷺ في هَديِه وسَمتِه، وكان علقمةُ[١] يُشبَّهُ بعبد الله ـ أي: ابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ ـ.

---

(١) هو علقمةُ بن قيس بن عبد الله النخعي الكوفي، «ثقة ثبت فقيه عابد»، مات بعد الستين، وقيل: بعد السبعين. انظر: (تهذيب الكمال) (٢٠/ ٣٠٠)، (التقريب) (٤٦٨١).

وقال جريرُ بنُ عبد الحميد: كان إبراهيمُ[(١)] يُشَبَّهُ بعلقمة، وكان منصورٌ[(٢)] يُشَبَّهُ بإبراهيم.

وقال غيرُ جرير: كان سفيانُ[(٣)] يُشَبَّه بمنصور.

وقال عمر بن أحمد[(٤)]: قال أبو علي القوهِسْتاني[(٥)]: وكان وكيعٌ يُشَبَّهُ بسفيان، وكان أحمدُ يُشَبَّهُ بوكيع، وكان أبو داود يُشَبَّه بأحمد بن حنبل[(٦)].

٢ ـ عزةُ نفسِه، وتَسوِيَتُه بين الشريف والوَضيعِ في العلمِ والتحديث[(٧)]:

وفي قصَّتِه مع الأمير الموفَّق ـ الذي كان وليَّ عهد الخليفةِ في ذلك الوقت ـ دلالةٌ واضحةٌ على كلِّ ذلك، حيث لم يوافقه على أن يُفرِدَ لأولاده ـ أولاد الأمير ـ مجلسًا خاصًّا بهم للرواية، فقال ردًّا على الموفَّق: «أمّا هذه: فلا سبيلَ إليها؛ لأنّ الناسَ شريفَهم ووَضيعَهم في العلم سواء».

---

(١) هو إبراهيم بن يزيد بن قيس النخعي الكوفي (ت٩٦هـ)، «ثقة إلا أنه يرسل كثيرًا». (التقريب) (٢٧٠).

(٢) هو منصور بن المعتمر بن عبد الله السلمي (ت١٣٢هـ)، «ثقة ثبت، وكان لا يدلس». (تهذيب الكمال) (٢٨/ ٥٤٦).

(٣) هو سفيان بن سعيد الثوري، أحد مَن أطلِقَ عليه «أمير المؤمنين في الحديث»، إمام معروف.

(٤) هو ابن شاهين، عمر بن أحمد بن عثمان، إمام حافظ مفسر واعظ، ترجمته في (تاريخ بغداد) (١١/ ٢٦٥)، (سير أعلام النبلاء) (١٦/ ٤٣١).

(٥) هو أبو علي أحمد بن إبراهيم القوهِستاني، كان حيًّا سنة (٢٦٤هـ). انظر عنه ما كتبه أخونا الدكتور عبد اللطيف الجيلاني في تعليقه على (بذل المجهود) (ص/ ١٠٠).

(٦) (تاريخ بغداد) (٩/ ٥٨)، ومن طريقه ابن عساكر في (تاريخ مدينة دمشق) (٢٢/ ١٩٨ ـ ١٩٩)، وانظر: (بذل المجهود في ختم السنن لأبي داود) (ص/ ٩٩ ـ ١٠١).

(٧) انظر: (بذل المجهود في ختم السنن لأبي داود) (ص/ ١٠٣ ـ ١٠٤).

وسيأتي ذكرُ القصَّةِ في المبحث السادس من الفصل الثاني ـ إن شاء الله تعالى ـ.

٣ ـ زهدُه وورعه وتواضعُه:

فقد وردَ عنه أنه قال: «مَن اقتصَرَ على لباسٍ دُونٍ، ومطعمٍ دُونٍ: أراحَ جسدَه»(١)، وقال: «الشهوةُ الخفيَّةُ: حبُّ الرئاسة»(٢)، وقال: «خيرُ الكلامِ ما دخلَ الأذنَ بغير إذن»(٣).

ومما يدلُّ على تواضعِه الجَمِّ: ما ذكرَه في رسالتِه إلى أهلِ مكة من قولِه ـ وهو في معرض بيانِ منهجِه في الأحاديث المعلَّة ـ: «فربما تركت الحديثَ إذا لم أفقهه»(٤)، أي: ربَّما تركتُ الحديثَ ولم أدوِّنه في كتابي إذا لم أتبيَّن سلامتَه من العِلَل. وهذا التصريحُ منه يدلُّ على تواضعِه.

إلى غير ذلك من الصفات الحميدة، والخلال الكريمة، التي اتصفَ بها رَحِمَهُ اللَّهُ.



---

(١) نقلَه عنه ابنُ عساكر في (تاريخ دمشق) (٢٢/ ٢٠٠)، والذهبيُّ في (السير) (١٣/ ٢١).
(٢) انظر: (تاريخ بغداد) (٩/ ٥٨)، (تاريخ مدينة دمشق) (٢٢/ ٢٠٠).
(٣) (سير أعلام النبلاء) (١٣/ ٢١٧)، (بذل المجهود) (ص/ ١١٢).
(٤) (رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصفِ سُنَنِه) (ص/ ٧٦).



المبحث السادس

وفاتُه رَحِمَهُ ٱللَّهُ

بعد حياةٍ حافلةٍ بالجدِّ والاجتهاد، والعطاء المتواصل: لَبَّى الإمامُ أبو داود داعي الموت، فتوفي يومَ الجمعة، لأربع عشرة بقيت من شوال، سنة خمسٍ وسبعين ومائتَين(١).

ومن شدَّة تحرِّيه في اتباع السنة: أنه لمَّا مرِضَ مَرَضَ الموت أوصى أن يُغَسِّلَه حسنُ بن المثنى(٢)؛ لتقدُّمِه في ذلك، قال: فإن اتَّفقَ وإلّا فانظروا في كتاب سليمان بن حرب عن حماد بن زيد(٣) فاعملوا به.

وقد حصلَ ما وصَّى به، حيث غسَّله ابنُ المثنى بعد صلاة الجمعة، وصلَّى عليه العباسُ بن عبد الواحد بن جعفر بن سليمان الهاشمي، ودفنوه بالقرب من قبر الإمام سفيان الثوري رَحِمَهُ ٱللَّهُ(٤).

رحمَ الله الإمامَ أبا داود، وأجزلَ له المثوبة، وتقبَّل منه كلَّ ما قدَّمه للأمة الإسلامية، وأسكنَه فسيح جَنَّاتِه، وجمعَنا به في الفردوس الأعلى.

---

(١) (سؤالات الآجُرِّي) (٢/٢٩٦برقم/١٨٩٩)، (تاريخ بغداد) (٩/٥٩)، (التقييد) لابن نقطة (٢/٨)، (تهذيب الأسماء واللغات) (٢/٢٢٧).

(٢) ابن معاذ العنبري (ت٢٩٤هـ)، شيخ ورع عابد، من نبلاء الثقات، ترجمته في (الجرح والتعديل) (٣/٣٩)، و(السير) (١٣/٥٢٦).

(٣) يظهر أنه كتابٌ روى فيه سليمانُ بنُ حرب عن ابن زيد أحاديثَ تتعلق بالجنازة وأحكامِها من الغسل والتكفين وغيره.

(٤) انظر: (المنتظم) لابن الجوزي (٧/٢١٧)، (البداية والنهاية) (١٤/٦١٧)، (إكمال تهذيب الكمال) لمغلطاي (٦/٣٨)، (بذل المجهود) للسخاوي (ص/١٠٩ ـ ١١٠).

الفصل الثاني

حياة الإمام أبي داود العلمية

وفيه سبعةُ مباحث:

المبحث الأول: طلبُه للحديث.

المبحث الثاني: رِحلاتُه.

المبحث الثالث: شيوخ الإمام أبي داود.

المبحث الرابع: تلاميذُ الإمام أبي داود.

المبحث الخامس: مؤلفات الإمام أبي داود.

المبحث السادس: مكانتُه العلمية.

المبحث السابع: ثناءُ العلماء عليه.



المبحث الأول

طلبُه للحديث

سبق أن ذكرتُ أن الإمامَ أبا داود من المبَكِّرين في الرِّحلات، حيث خرجَ في طلب العلم وعمرُه دون العشرين عامًا، كما سيأتي تفصيلُه عند بيان رِحلاتِه، وهذا يدلُّ على أنه تعلَّم الأمورَ الضروريةَ قبل هذا السن.

ومما يؤكِّدُ ذلك: أنه كتبَ عن بعض علماء بلده سجستان، وكذلك عن بعض علماء خراسان، كلُّ ذلك قبل خروجِه إلى العراق.

قال الحاكم: «وكتبَ بخراسان قبل خروجه إلى العراق في بلدة[1] هراة، وكتب بِبَغْلَان عن قتيبة، وبالريِّ عن إبراهيم بن موسى...»[2].

وهذا يدل على أنه كان في هذا العمر ـ دون العشرين ـ قد بلغ مبلغَ مَن قد تأهَّلَ للرِّحلات إلى العلماء الكبار، بل قد انتهى في الرحلة إلى أبرز مراكز العلم المنتشرة في خراسان، وتأهَّلَ لاستئناف الرِّحلات إلى المراكز البعيدةِ عن بلاده، وهذا هو الذي يؤكِّدُه الواقع.

---

(١) كذا في (تهذيب الأسماء واللغات)، وفي (تهذيب الكمال): «في بلدِه، وهراة»، ومعناه: أنه كتبَ في بلده سجستان وكذلك في هراة. والمثبَتُ أقربُ إلى الصحة، وأنسبُ مع قولِه في البداية: «كتبَ بخراسان...». على أن الإمامَ أبا داود إذا كان قد كتبَ عن علماء خراسان قبل خروجِه إلى البلاد العربية: فمن باب أولى أن يكون قد استنفدَ ما عند علماء بلادهِ السِّجِسْتَانِيِّين.

(٢) انظر: (تاريخ مدينة دمشق) (٢٢/ ١٩٤)، (تهذيب الأسماء واللغات) للنووي (٢/ ٢٢٥ ـ ٢٢٦)، (تهذيب الكمال) (١١/ ٣٦٦).

ومما يظهَر من تتبُّع محطَّات رِحلاتِه: أنه ابتدأ الرحلةَ من خراسان، ثم توجَّهَ إلى البلاد العربية، فبدأ ببغداد، ولم يُطِلْ فيها، بل غادرَها في السنةِ نفسِها إلى البصرة، وأطالَ فيها، ثم تابعَ الرِّحلات، ليعود بعدها إلى بلده، ثم انتهى أمرُه إلى استيطان البصرة أخيرًا، وستأتي قصةُ انتقالِه إليها[1].



(١) في المبحث السادس.



المبحث الثاني

رِحلاتُه

الإمام أبو داود من المُكثِرين للرِّحلات، قال الخطيبُ البغدادي ـ وتبعه الإمامُ المزيُّ ـ: «أحدُ مَن رحلَ وطوَّفَ، وجمع وصنَّف، وكتبَ عن العراقيين، والخراسانيين، والشاميين، والمصريين، والجَزَرِيِّين»[(١)].

وقال الإمام الذهبيُّ: «ورحلَ، وجمَع، وصنَّف، وبرَعَ في هذا الشأن»[(٢)].

وقال الحاكم: «مولدُه بسجستان... خرجَ منها في طلب الحديث إلى البصرةِ فسكنها، وأكثرَ بها السماعَ عن سليمان بن حرب، وأبي النعمان، وأبي الوليد، ثم دخلَ إلى الشام ومصر، وانصرفَ إلى العراق، ثم رحلَ بابنه إلى بقية المشايخ، وجاء إلى نيسابور، فسمَّعَ ابنَه من إسحاق بن منصور، ثم خرج إلى سجستان، وطالعَ بها أسبابَه، وانصرفَ إلى البصرةِ واستوطنَها»[(٣)].

وقال أيضًا: «إمامُ أهل الحديث في عصرِه بلا مدافعة، سماعُه: بمصر، والحجاز، والشام، والعراقين، وخراسان، وقد كتبَ بخراسان قبل خروجِه إلى العراق في بلدةِ هراة، وكتبَ ببغلان عن قتيبة، وبالريِّ

---

(١) (تاريخ بغداد) للخطيب (٩/ ٥٥)، (تهذيب الكمال) للمزي (١١/ ٣٥٦).
(٢) (سير أعلام النبلاء) (١٣/ ٢٠٤).
(٣) (سير أعلام النبلاء) (١٣/ ٢١٧ ـ ٢١٨).

عن إبراهيم بن موسى...»[١].

وقال السخاويُّ: «وكان رَحِمَهُ اللَّهُ ممن طافَ البلاد؛ فقَدِمَ من بلدِه إلى بغداد وسِنُّه ثمانية عشرة عامًا؛ فإنه قال: صلَّيتُ على عفَّان ببغداد سنة عشرين، وكان موتُ عفَّان في ربيع الآخرِ منها.

ودخلَ البصرةَ في رجب منها، صبيحةَ ماتَ عثمان المؤذن[٢]، وسمع حينئذٍ من أبي عمر الضرير[٣] مجلسًا واحدًا، ولم يَلبث أبو عمر أن ماتَ في شعبان[٤].

ودخل الكوفةَ سنة إحدى وعشرين، وكذا كان بدمشق فيها[٥]...»[٦].

وفيما يلي استعراضٌ لأبرز محطَّاتِ رِحلاته التي قامَ بها في طلب الحديث النبوي:

أولًا: المدن الخراسانية:

سبق قولُ الحاكمِ أنّ الإمامَ أبا داود «قد كتبَ بخراسان قبل خروجه إلى العراق في بلدةِ هراة، وكتبَ ببغلان عن قتيبة، وبالريِّ عن إبراهيم بن موسى... وقد كان كتبَ قديمًا بنيسابور...»[٧].

---

(١) (تاريخ مدينة دمشق) (٢٢/١٩٣ ـ ١٩٤)، (تهذيب الأسماء واللغات) (٢/٢٢٥ ـ ٢٢٦)، (تهذيب الكمال) (١١/٣٦٦).

(٢) هو عثمان بن الهيثم بن جهم العبدي البصري المؤذن (ت٢٢٠هـ)، «ثقة تغيَّرَ فصارَ يتلقَّن» (خ س)، من رجال التقريب.

(٣) هو حفص بن عمر الضرير الأكبر البصري (ت٢٢٠هـ)، «صدوق عالم»، من رجال التقريب.

(٤) أي: من هذه السنة نفسِها.

(٥) أي: في هذه السنةِ نفسِها. وهذا ليس صحيحًا، بل كان فيها سنة (٢٢٢هـ) كما سيأتي.

(٦) (بذل المجهود في ختم السنن لأبي داود) للسخاوي (ص/٧٨ ـ ٧٩).

(٧) (تاريخ مدينة دمشق) (٢٢/١٩٣ ـ ١٩٤)، (تهذيب الأسماء واللغات) (٢/٢٢٥ ـ ٢٢٦)، (تهذيب الكمال) (١١/٣٦٦).

وهذا يدلُّ على أنه قد بدأ الرحلةَ بالمدن القريبةِ منه، فأخذ من علماء خراسان أولًا، ثم بدأ الرحلةَ إلى خارجها.

وصنيعُ الإمام أبي داود في البدء بمشايخ بلده قبل غيرهم: هو الذي يوصي به الأئمة، يقولُ الخطيبُ البغدادي: «وإذا عزمَ الطالبُ على الرحلة: فينبغي له ألا يَتركَ في بلده مِن الرُّواةِ أحدًا إلَّا ويَكتب عنه ما تيسَّرَ من الأحاديثِ وإن قلَّت»[(١)]، ثم أوردَ بعضَ الآثار الدالَّة على ما قرَّرَه.

وعلى ما ذكرَه الحاكِم: تكون الرحلة الأولى للإمام أبي داود إلى المدن الخراسانيةِ التي سيأتي ذكرُها وهو دون الثمانية عشرة من عمره، على أنه قد رجعَ إليها مرارًا بعد انتهاء رِحلاتِه إلى البلاد الأخرى.

ومن المدن الخراسانية التي رحلَ إليها أبو داود:

١ ـ هِرَاة[(٢)]:

ذكرَه أحمدُ بن محمد بن ياسين الهَرَويُّ[(٣)] في (تاريخ هراة) وأثنى عليه[(٤)].

---

(١) (الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع) للخطيب (٢/ ٣٣٥).

(٢) مدينةٌ أفغانيةٌ معروفة، تقع في الشمال الغربيِّ من أفغانستان، على الحدود الأفغانية الإيرانية، وصفَها ياقوت سنة (٦٠٧هـ) بقوله: «مدينةٌ عظيمةٌ مشهورةٌ، من أمَّهاتِ مُدُنِ خراسان، لم أرَ بخراسان عند كوني بها في سنة (٦٠٧هـ) مدينةً أجلَّ ولا أعظمَ ولا أفخَمَ ولا أكثرَ أهلًا منها...». دمَّرَها المغولُ سنة ٦١٨هـ، وقد انتعَشَت بعد الكارثة، بحيث وصفَها ابنُ بطوطة سنة (٧٣٣هـ) بكونِها «أكبر العامِرة بخراسان»، وما زالت على ذلك حتى اليوم (أكثر من ٣٠٠٠٠٠ نسمة)، وهي مركزُ ولايَة (هِراة)، وينطقها الأفغانُ بكسر الهاء. انظر: (معجم البلدان) (٥/ ٤٥٦)، (رحلة ابن بطوطة) (ص/ ٣٩٦)، (بلدان الخلافة الشرقية) (ص/ ٤٤٩).

(٣) ترجمتُه في (تاريخ بغداد) (٩/ ٥٨)، (سير أعلام النبلاء) (١٥/ ٣٣٩).

(٤) انظر: (بذل المجهود في ختم السنن لأبي داود) (ص/ ٨٤ ـ ٨٥).

وكانت في عصره من أهمِّ المراكز العلميةِ على مستوى العالَم الإسلامي، إضافةً إلى قربها من سجستان ـ موطنِ الإمام أبي داود ـ ولذلك بدأ بها وأخذَ عن مشايخِها، بل ذكرَ بعضُهم أنه كان مقيمًا بهراة قبل رحلته الأولى إلى البصرة[1].

٢ ـ بَغلَان[2]:

رحلَ إليها وسمعَ بها من الإمامِ قتيبة بن سعيد البَغلاني[3] وغيرِه.

٣ ـ الرّيّ[4]:

ورحلتُه إليها كانت ـ كما هو الحالُ في المدن السابقة ـ وهو دون الثامنة عشرة، وسمع بها من إبراهيم بن موسى[5] وغيره.

٤ ـ نيسابور[6]:

ذكرَه الحاكمُ في (تاريخ نيسابور)[7]، وذكرَ أنه روى عن جمعٍ من أهلِها، وهم كثر، منهم: إسحاق بن راهويه (ت٢٣٨هـ)، وقد ذكرَ الإمامُ

---

(١) انظر: (تاريخ مدينة دمشق) (١٩٦/٢٢).

(٢) مدينةٌ أفغانية، تقع في شمال البلاد، إلى الجنوب الشرقيِّ من مدينة بلخ المعروفة، تقع على سفوح جبال بنشير الغربية، ما زالت معروفةً بهذا الاسم في موقعها القديم، وهي مركزُ وِلَاية «بغلان».

(٣) الثقفي، أبو رجاء البغلاني (ت٢٤٠هـ)، «ثقة ثبت» (ع). (التقريب) (٥٥٢٢).

(٤) مدينةُ «الري» كانت إحدى مُدُن خراسان الكبيرة، وكانت «طَهران» ـ عاصمة إيران اليوم ـ قريةً من قرى مدينة الري، وهي اليوم ضمن مدينة «طهران».

(٥) هو الفرَّاء الرازي، أبو إسحاق، يلقب بالصغير، مات بعد (٢٢٠هـ)، «ثقة حافظ» (ع). (التقريب) (٢٥٩).

(٦) مدينة «نيسابور» كانت إحدى مدن خراسان الكبيرة، وصفَها الذهبيُّ بأنها «دار السُّنَّة والعوالي»، وتقع في إيران، على بعد (٥٠) ميلًا غربي مدينة «مشهد» في أقصى الشمال الشرقيِّ من البلاد، وهي اليوم قاعدةُ القسم الإيرانيِّ من خراسان.

(٧) انظر: (بذل المجهود في ختم السنن لأبي داود) (ص/٨٩).

أبو بكر بنُ أبي داود (٢٣٠ ـ ٣١٦هـ) أنه رأى جنازةَ إسحاق بن راهويه سنة (٢٣٨هـ)[١]، وكان أبوه هو الذي رحلَ به، مما يعني وجودَ أبي داود هناك في ذلك الوقت، وهذا غير الرحلة الأولى التي كانت قبل (٢٢٠هـ).

٥ ـ اصبهان[٢]:

ذكرَه أبو نعيم الأصبهاني في كتابه (ذكر أخبار أصبهان)[٣].

ثانيًا: رِحلاتُه إلى خارج سجستان وخراسان:

١ ـ بغداد:

وهي أولُ مدينةٍ رحلَ إليها الإمامُ أبو داود خارج سجستان وخراسان؛ فقد ذكرَ أنه صلَّى على عفَّان بن مسلم الصفَّار البصري ببغداد سنة عشرين[٤] [٢٢٠هـ]، وكان موتُ عفان في ربيع الآخر من هذه السنة[٥].

وقد خرج منها في رجب، مما يدل على أنه لم يمكث فيها هذه المرة إلا شهرين وأيامًا، ولكن قد صرَّح عددٌ من الأئمة أنه كان يتردَّد على بغداد ـ حاضرةِ العالم الإسلامي آنذاك ـ خلال رِحلاتِه الكثيرة، وقد ترجمَ له الخطيبُ في تاريخه وقال: «وقدِمَ بغدادَ غير مرَّة، وروى كتابَه

---

(١) انظر: (تاريخ بغداد) (٩/ ٤٦٥)، (تاريخ مدينة دمشق) (٢٩/ ٨٠).

(٢) من كُبريات مُدن إيران (حوالي مليون نسمة)، تقع في وسط هضبة إيران، تبعد عن العاصمة طهران حوالي ٧٠٠ كلم باتجاه الجنوب.

(٣) (١/ ٣٣٤).

(٤) انظر: (سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود) (٢/ ٢٩٤برقم/١٨٩٨).

(٥) كما نصَّ عليه البخاريُّ وغيرُه، انظر: (التاريخ الأوسط) (٤/ ٩٨١برقم/١٥٦٧)، (تهذيب الكمال) (٢٠/ ١٧٤)، وزاد ابنُ حبان: «يوم الخميس، لإحدى عشرة ليلة بقيت من ربيع الآخر». (الثقات) له (٨/ ٥٢٢).

المصَنَّفَ في السنن بها، ونقلَه عنه أهلُها...»[1]؛ ويدل على ذلك أيضًا ملازمتُه الطويلة للإمام أحمد، وكذلك للأئمة الآخرين؛ أمثال ابن معين، وابن المديني، حيث روى عنهم الكثير من الأحاديث، كما استفادَ منهم في الجرح والتعديل.

ويدل على ذلك أيضًا إخبارُه بأنه هو الذي نَعَى مسدَّدَ بنَ مُسَرْهَد إلى الإمام أحمد، وقد مات مسدَّدٌ سنة (٢٢٨هـ)[2].

وكان آخرُ وجودِه بها سنة (٢٧١هـ)، ثم خرج منها إلى البصرة[3].

٢ ـ البصرة:

في تلك السنة [٢٢٠هـ] سافرَ أبو داود إلى البصرة، حيث وصلَها بعد وفاة عثمان بن الهيثم المؤذِّن البصري (ت٢٢٠هـ) بيومٍ واحد، وكانت وفاتُه في رجب من تلك السنة، وسمع من أبي عمر حفص بن عمر الضرير البصري مجلسًا واحدًا، وسمع في هذه السنةِ من عمرو بن علي الفلّاس (ت٢٤٩هـ)[4] وآخرين.

ويبدو أنّ أبا داود أمضى بقيةَ هذه السنة كلَّها في البصرة، بل وبقي فيها مدةً من السنة التي تليها، فقد صرَّح بأنه كتبَ عن محمد بن بشار بندار وأبي موسى الزَّمِن محمد بن المثنى سنة (٢٢١هـ)[5].

وقد غادرَها هذه السنة (٢٢١هـ)، ولكنه تردَّدَ إليها كثيرًا، من ذلك أنه حضرَ جنازةَ محمد بن كثير العبديِّ (ت٢٢٣هـ) بها، وذكرَ أنه التقى

(١) (تاريخ بغداد) (٩/ ٥٦)، وانظر: (تاريخ مدينة دمشق) (٢٢/ ٢٠١)، (سير أعلام النبلاء) (١٣/ ٢٠٩).
(٢) انظر: (سؤالات أبي عُبَيْد الآجُرِّي أبا داود) (٢/ ٥٤برقم/ ١١٠٢).
(٣) انظر: (تاريخ بغداد) (٩/ ٥٨)، (تاريخ مدينة دمشق) (٢٢/ ٢٠٠ ـ ٢٠١).
(٤) (سؤالات أبي عُبَيْد الآجُرِّي أبا داود) (٢/ ١٤٢برقم/ ١٣٩٩).
(٥) (سؤالات أبي عُبَيْد الآجُرِّي أبا داود) (٢/ ١٤٢برقم/ ١٤٠٠).

حفصَ بنَ عمر الحوضيِّ (ت٢٢٥هـ) بها، بل استوطنَها أخيرًا، وماتَ بها.

٣ ـ الكوفة:

دخلَ الإمامُ أبو داود الكوفةَ سنة (٢٢١هـ)، كما صرَّح بذلك أبو داود نفسُه[١]، ولم تطل إقامتُه بها، حيث غادرها في السنةِ نفسِها إلى الحجاز، مما يعني أنه تردَّدَ إليها مراتٍ؛ لأنّ شيوخَه منها كُثر، وقد ذكرَ أبو داود أنه سمعَ من الهيثم بن خالد الجهني[٢] سنة (٢٣٥هـ)[٣]، مما يؤكِّد ذلك.

٤ ـ مكة المكرمة:

يبدو أن الإمام أبا داود اتَّجَه من الكوفةِ إلى الحجاز مباشرة، فقد سمع بمكة من عبد الله بن مسلمة القعنبي (ت٢٢١هـ)[٤].

---

(١) انظر: (تاريخ مدينة دمشق) (٢٢/ ١٩٥)، (تهذيب الكمال) (١١/ ٣٦٦) نقلًا عن الآجري، وانظر: (بذل المجهود في ختم السنن لأبي داود) للسخاوي (ص/ ٧٩).

(٢) الهيثم بن خالد، ويُقال: ابن جناد، الجهني، أبو الحسن الكوفي (ت٢٣٩هـ)، «ثقة». (التقريب) (٧٣٦٥).

(٣) (سؤالات أبي عُبَيْد الآجُرِّي أبا داود) (١/ ١٨٥برقم/ ١٣٢).

(٤) انظر: (سير أعلام النبلاء) (١٣/ ٢٠٤).
وأضاف الذهبيُّ فيمن سمعه بمكة: سليمان بن حرب، وذكر في (تاريخ الإسلام) (٦/ ٥٥١) أنه سمع منهما بمكة أيام الحج. وسليمانُ بنُ حرب هو الأزديُّ الواشحي البصري، قاضي مكة. قلت: نصَّ الخطيبُ في (تاريخ بغداد) (٩/ ٣٦) على أنّ وِلايةَ سليمان بن حرب للقضاءِ بمكة كانت سنة (٢١٤هـ)، وأنه لم يزل على ذلك إلى أن عُزلَ في سنة (٢١٩هـ)، ونصَّ ابنُ سعد في (الطبقات) (٧/ ٣٠٠) أنه رجع إلى البصرةِ بعد أن عُزل، وأنه لم يزل بها حتى توفي بها سنة (٢٢٤هـ). فالظاهرُ أنّ سماعَ أبي داود عنه كان بالبصرة، وليس بمكة، ويؤكدُه ما نقلَه الذهبيُّ نفسُه في (السير) (١٣/ ٢١٧) أنه سمع منه في البصرة. والله تعالى أعلم.

٥ ـ المدينة النبوية:

لم أستطع التعرُّفَ على تاريخ رحلتِه إليها، ولكن من المؤكَّد أنه وردَها، يدلُّ على ذلك ذكرُه لمرئيَّاتِه في (بئرِ بُضاعَة)[١]، وأنه قدَّرَها بردائه، مما يدلُّ على ورودِه إليها، وأرجِّحُ أن تكون رحلتُه إليها في هذه الرحلةِ نفسِها بعد مكة مباشرة، كما هي عادة الآفاقيين الذين يأتون للحج، حيث إنهم يَستَغِلُّون رحلةَ الحجِّ للذهابِ إلى مدينة النبيِّ ﷺ والصلاةِ في مسجدِه الشريف.

إلّا أنّ عدمَ رواية أبي داود عن إسماعيل بن أبي أويس (ت٢٢٦هـ) ـ وهو ابنُ أخت الإمام مالك والراوي عنه ـ مما يُعكِّرُ على هذا الترجيح؛ إذ إنه لو كان رحلَ إلى المدينةِ هذه السنة لأدركَه وروى عنه كما روى عنه الشيخان. والله تعالى أعلم.

٦ ـ دمشق:

يقول الإمامُ أبو داود عن أبي النضر إسحاق بن إبراهيم الدمشقي[٢]: «ما رأيتُ بدمشق مثلَه، كان كثيرَ البكاء، كتبتُ عنه سنة اثنتين وعشرين»[٣].

وهذا يدل على أنه قد توجَّه من الحجاز إلى دمشق مباشرة، وأنه كان بها سنة (٢٢٢هـ). وقد ترجمَ له ابنُ عساكر في (تاريخ مدينة دمشق)، وذكرَ من مشايخه بها ثمانيةً، ثم قال: «وجماعة سواهم»[٤].

---

(١) انظر ما سيأتي في الباب الثاني، الفصل الثاني، المبحث السادس منه «ثامنًا».

(٢) هو الفراديسي، مولى عمر بن عبد العزيز (ت٢٢٧هـ)، «صدوق ضعِّف بلا مستند» (خ د س).

(٣) (سؤالات أبي عُبَيْد الآجُرِّي أبا داود) (٢/ ٢٢٥برقم/ ١٦٧٥).

(٤) (تاريخ مدينة دمشق) (٢٢/ ١٩١).

٧ ـ حمص:

دخلَ أبو داود هذه المدينة مرارًا، فقد ذكرَ في ترجمة محمد بن إسماعيل بن عياش الحِمْصي أنه دخلَ مدنيةَ حمص غير مرة وهو حيٌّ[١]، وأنا أستظهرُ أن يكون دخولُه الأول إليها في هذه الرحلة، قبل عودتِه إلى العراق في السنة التي تليها؛ وذلك لما بين المدينتَين (دمشق وحمص) من القرب، ولأنّ بعضَ مَن سمع منهم من الحِمْصِيِّين توفّوا في سنة (٢٢٤هـ)، وهما: حيوة بن شريح بن يزيد الحضرمي الحمصي[٢]، ويزيد ابن عبد ربّه الزُّبَيْدي الحمصي المؤذن[٣]، وإذا علمنا أنه رجع إلى العراق سنة (٢٢٣هـ) كما سيأتي: فمن الصعب أن يلحقَهم في هذه المدة اليسيرة، وخاصة أنه حديث عهدٍ بالشام، والله تعالى أعلم.

٨ ـ حلب:

وسمعَ بها من أبي توبة الربيع بن نافع الحلبي (ت٢٤١هـ)[٤].

٩ ـ حَرّان[٥]:

وسمعَ بها من أحمد بن أبي شعيب، وغيرِه[٦].

---

(١) انظر: (سؤالات الآجري أبا داود) (٢/ ٢٣١برقم/ ١٦٩١).

(٢) «ثقة». (خ د ت ق). (التقريب) (١٦٠١).

(٣) يُقال له الجُرْجُسي، «ثقة». (م د س ق). (التقريب) (٧٧٤٥).

(٤) (سير أعلام النبلاء) (١٣/ ٢٠٤).

(٥) من المدن العظيمة المشهورة المندثرة، كانت في بلاد ما بين النهرين، قاعدة بلاد مضر، وعند ملتقى الطرق التجارية شرق الفرات، ولاسيما طريق الشام وطريق الجزيرة، وكانت عامرةً إلى المائة السابعة، وتوجَدُ الآن قريةٌ زراعيةٌ صغيرة، مبنيةٌ على أطلال المدينة القديمة، وهي قرية «حران الخليل»، شمال محافظة الرقة في سوريا، على الضفة اليسرى لنهر البَلِيخ، وسط مرج خصيب، تابعة لمحافظ حلب السورية. انظر: (المسالك والممالك) (ص/ ٥٤)، (معجم البلدان) (٢/ ٢٧١)، (بلدان الخلافة الشرقية) (ص/ ١٣٤).

(٦) (تاريخ الإسلام) (٦/ ٥٥١).

١٠ ـ الجزيرة[١]:

وسمعَ بها من أبي جعفر النُّفيلي وطائفة[٢]، والنفيليُّ حرَّانيٌّ، وقد أضفتُ هذه المحطة تبعًا للإمام الذهبي، حيث ذكرَ سماعَ أبي داود من أحمد بن أبي شعيب في حران، وسماعَه من النفيليِّ في الجزيرة، مما يدلُّ على رحلةِ أبي داود إلى مدنِ الجزيرة الأخرى أيضًا.

١١ ـ الرملة[٣]:

كان بها سنة (٢٣٠هـ)، وسمعَ بها من محمد بن سِمَاعة الرَّمليِّ[٤] وغيرِه، وقال عنه: «كان صاحب حديث، كتبتُ عنه سنةَ ثلاثين»[٥].

١٢ ـ طَرَسُوس[٦]:

رحلَ إليها وكتبَ عن حامد بن يحيى بن هانئ البلخي نزيل

---

(١) تُطلَقُ «الجزيرة» إطلاقين: الأول: على البلاد والمدن الواقعة بين الدجلة والفرات، وفيها عدةُ مدن، منها: الموصل، وسنجار، وحران، والرقة، ورأس العين، وآمُد، وميَّافارقين. والإطلاقُ الثاني: على جزيرة ابن عمر الواقعة هناك، والمراد هنا الإطلاق الأول.

(٢) (تاريخ الإسلام) (٦/ ٥٥١).

(٣) بلدة من بلاد فلسطين، تقع إلى الجنوب الغربي من اللُّد، وتكاد تلتصقُ بها، شمال شرقي القدس، كانت قصبة فلسطين.

(٤) «صدوق»، مات (٢٣٨هـ). (مد). (التقريب) (٥٩٣٣). و(سماعة) ضبط في القاموس بفتح السين، وفي التقريب بكسرها!.

(٥) (سؤالات أبي عُبَيْد الآجُرِّي أبا داود) (٢/ ٢٥٩برقم/ ١٧٨٠).

(٦) مدينةٌ بثغور الشام بين أنطاكية وحلب وبلادِ الروم، كانت من أهم ثغور المسلمين، لم تزل مع المسلمين في أحسن حالٍ حتى استولى عليها نقفور ملِكُ الروم سنة (٣٥٤هـ) ـ الذي استولى على المصِّيصة وبقية الثغور ـ وقد أحرقَ المصاحف، وخرّب المساجد، وأخذ من خزائن السلاح ما لم يُسمَع بمثله مما كان جُمِعَ من أيام بني أمية إلى تلك الغاية، فأمَّن نقفور مَن تحوَّل إلى النصرانية، وفرضَ الجزيةَ على مَن بقي على إسلامِه. انظر: (معجم البلدان) (٣/ ٢٥٦ ـ ٢٥٧). =

طرسوس[١]، وحضرَ جنازتَه وقال: «مات حامد بن يحيى بطرسوس في يومٍ مطير، ما قدرنا أن نخرج في الجنازة»[٢]، وكانت وفاةُ حامد في سنة (٢٤٢هـ).

وقد طالت إقامة أبي داود رَحِمَهُ اللهُ في طرَسوس، فعن محمد بن صالح الهاشميِّ أنه قال: قال لنا أبو داود: أقمتُ بطرسوس عشرين سنةً أكتبُ المسندَ[٣]، فكتبتُ أربعةَ آلاف حديث..[٤].

وما وردَ في هذه الروايةِ من إقامة أبي داود المدة المذكورة: قد لا يُسلَّمُ به، خاصةً بعد أن عرفنا تنقُّلَه بين المدن مدة حياته إلى استقراره الأخير في البصرة، وهذا لا يمنع أن يكون قد أقامَ فيها مدةً طويلةً للقاء المشايخ الذين يرتادون الثغرَ في ذلك الوقت[٥].

١٣ ـ بيروت[٦]:

ذكرَ الإمامُ أبو داود أنه كتبَ عن عبَّاس بن الوليد بن مَزْيَد سنة (٢٢٧هـ)، ومعه ابنُ أبي سَمينة[٧]، والظاهرُ أنَّ سماعَه منه كان في بلده

= وطرسوس تقع الآن في جنوبي تركيا الآسيوية، في مقاطعة كيليكية، عددُ سكانها (١٥٠) ألف نسمة.

(١) أبو عبد الله. «ثقة حافظ»، (د). (التقريب) (١٠٦٨).

(٢) (سؤالات أبي عُبَيْد الآجُرِّي أبا داود) (٢/ ٢٥٥برقم/ ١٧٦٤).

(٣) يريد «السنن».

(٤) انظر: (مقدمة السِّلَفي لِمعالِم السنن) (٤/ ٣٥٩)، (تهذيب الأسماء واللغات) للنووي (٢/ ٢٢٤).

(٥) وقد شكَّكَ بعضُ المعاصرين في رحلتِه إلى طرسوس أصلًا [انظر: مقولات أبي داود في سننه، للباحث محمد سعيد حوى (ص/٦)]، وهو خطأ غريب، وما ذكرَه أبو داود من وجوده بها في ذلك الوقت المحدَّد، وشهودِه جنازةَ حامد بن يحيى ـ كما سبق في المتن ـ: يَنسِفُ هذا الاحتمال، ولا يَدَعُ مجالًا للتشكيك.

(٦) مدينة معروفة في لبنان، وكانت من ثغور المسلمين في ذلك الوقت.

(٧) هو محمد بن إسماعيل بن أبي سمينة الهاشمي مولاهم، البصري (ت٢٣٠هـ)، ثقة. (خ د).

بيروت، ومما يؤيدُه كونُ ابن أبي سمينة معه، وهو بصريٌّ خرج إلى بغداد، ثم خرج إلى الثغر فماتَ هناك سنة (٢٣٠هـ)، مما يدلُّ على أنّ سماعَهما من عباس بن الوليد كان ببيروت.

١٤ ـ مصر:

رحلَ الإمامُ أبو داود إلى مصر عام (٢٤٠هـ)، وسمع أحمدَ بن صالح المصري، وغيرَه.

وكان أبو داود قد اصطحبَ ابنَه الإمامَ أبا بكر بن أبي داود ليسمِّعَه من المشايخ، وكان أحمد بن صالح لا يُحدِّثُ إلّا ذا لحية، ولا يتركُ أمردَ يحضر مجلسَه، فلما حملَ أبو داود ابنَه ليسمَع منه ـ وكان إذ ذاكَ أمردَ ـ: أنكَرَ أحمدُ بنُ صالح على أبي داود إحضارَه ابنَه المجلس، فقال له أبو داود: هو وإن كان أمردَ أحفظُ من أصحاب اللِّحى، فامتَحِنْه بما أردتَ. فسألَه عن أشياء أجابَه ابنُ أبي داود عن جميعِها، فحدَّثَه حينئذٍ، ولم يُحدِّث أمردَ غيرَه[1].

---

(١) ذكرَه الخطيبُ في (تاريخ بغداد) (٤/ ٢٠١)، والمزيُّ في (تهذيب الكمال) (١/ ٣٤٩). بينما وردت القصةُ عند ابن عساكر في (تاريخ مدينة دمشق) (٢٩/ ٨١)، والحمويِّ في (معجم البلدان) (٣/ ٢٤) والذهبيِّ في (سير أعلام النبلاء) (١٣/ ٢٢٦) بنحوٍ آخر، وفيها أنه «كان أحمدُ بنُ صالح يمتنعُ على المُردِ من رواية الحديثِ لهم تعفُّفًا وتنَزُّهًا، ونفيًا للظنَّةِ عن نفسه، وكان أبو داود يَحضُر مجلسَه ويَسمعُ منه، وكان له ابنٌ أمرد يُحبُّ أن يُسمِعَه حديثَه، وعَرَفَ عادتَه في الامتناع عليه من الرواية، فاحتالَ أبو داود بأن شَدَّ على ذقنِ ابنِه قطعةً من الشَّعر؛ ليُتَوَهَّم ملتحيًا، ثم أحضرَه المجلس، وأسمعَه جزءًا، فأُخبِرَ الشيخُ بذلك، فقال لأبي داود: أمِثلي يُعمَلُ معه مثلُ هذا؟! فقال له: أيها الشيخ، لا تُنكِر عليَّ ما فعلتُه، واجمَعْ ابني هذا مع شيوخ الفقهاءِ والرواة، فإن لم يُقاوِمْهم بمعرفته: فاحرِمْه حينئذٍ من السماع، قال: فاجتمَعَ طائفةٌ من الشيوخ، فتعرَّضَ لهم هذا الابنُ مُطارِحًا، وغلبَ الجميعَ بفهمه، ولم يَروِ له الشيخُ مع ذلك شيئًا من حديثِه، وحصلَ له ذلك الجزء الأول».

نهاية المطاف

وبعد هذه الرِّحلات الكثيرة المتتابعة خارج سجستان وخراسان: رجع إلى خراسان، فسمَّع بها ابنَه من إسحاق بن منصور الكوسج، ثم خرج إلى موطنه سجستان لتفقُّد ما يملكه من أسباب المعيشة هناك، ولم يزل يتردد على بغداد، حتى طلب منه الأميرُ الموفَّقُ[١] الانتقالَ إلى البصرة فانتقلَ إليها، وتوفي هناك.

وقد تقدم قولُ الحاكم عنه: «مولدُه بسجستان... خرجَ منها في طلب الحديث إلى البصرة... ثم دخلَ إلى الشام ومصر، وانصرفَ إلى العراق، ثم رحلَ بابنه إلى بقية المشايخ، وجاء إلى نيسابور، فسمَّعَ ابنَه من إسحاق بن منصور، ثم خرج إلى سجستان، وطالعَ بها أسبابَه، وانصرفَ إلى البصرةِ واستوطنَها»[٢].

وهكذا ألقى أخيرًا عصا الترحال في البصرة، ليصبحَ عالمها الذي تستردُّ البصرةُ مكانتَها بوجوده بعد أن خَرِبَت بيد الزَّنْج.

ومما يُلاحَظ في رِحلات الإمام أبي داود:

أولًا: اتساع الرقعة الجغرافية التي شملتها رِحلاتُه العلمية، فرِحلاتُه شملت بلادًا واسعةً مترامية الأطراف، ومع ذلك فقد تردَّدَ إليها أكثر من مرة.

والمدنُ التي رحلَ إليها تشملُ دولًا عديدةً هي: أفغانستان، وإيران، والعراق، وسوريا، والأردن، وتركيا، وبلاد الحرمين، ومصر.

أمَّا بلادُ: طاجكستان، وأوزبكِسْتان، وتُركُمانِسْتان، التي تقعُ في إقليمَي: «خراسان» و«ما وراء النهر»: فإنه لم يَرِد ذكرُها فيما سبق، إلّا أنه من المستَبعَد جدًّا أن لا يكون أبو داود قد رحلَ إليها مع قربِها، ومع

(١) ستأتي ترجمة الأمير الموفق في بداية المبحث السادس، عند الحديث عن مكانة الإمام أبي داود العلمية.

(٢) (سير أعلام النبلاء) (١٣/٢١٧ ـ ٢١٨).

انتشار المراكزِ العلميَّةِ فيها، مع تجوالِه في الآفاق المتباعدة.

فتُضاف هذه الدولُ أيضًا إلى قائمة الدول السابقة.

ثانيًا: السرعة في ملاحقة الأمصار التي رحلَ إليها، فبينما نجدُه في أول رحلتِه يدخل بغداد سنة (٢٢٠هـ)، نراه في رجب من السنةِ نفسِها في البصرة، وبعد أخذِه من بعض مشاهير أئمتِها: نجدُه يُغادرُها إلى الكوفة في سنة (٢٢١هـ)، ثم يواصلُ رحلتَه في السنة نفسِها إلى بلاد الحرمين.

وفي السنة التي تليها (٢٢٢هـ) نجدُه قد وصلَ إلى دمشق، ثم يتجه إلى المدن الواقعة هناك، كمدينة حمص، ويتجاوزُها إلى الثغور، ثم لم يلبث أن رجع إلى بغداد، ثم نراه في بعض مدن الشام مرةً أخرى، ثم نُفاجأُ به في خراسان.

كلٌّ هذا يدل على ما كان يتحلَّى بها من الهمة العالية، التي لا تتوفر إلا لأمثالِه من أصحاب العزائم، وعلى قدر أهل العزم تأتي العزائم.

ثالثًا: مما يدلُّ على مدى عنايتِه بالسماع عن الكبار: أنه كان يتأسَّف على عدم إدراكِه بعضَ مَن عاشوا بعد (٢٢٠هـ) ومع ذلك لم يُدرِكهم، فقد سأله تلميذُه الآجري عن سماعِه عن بعض المشايخ، فأجاب أنه لم يسمع منهم ثم قال: «هؤلاء كانوا بعد العشرين، والحديثُ رزقٌ! ولم أسمع منهم!»[١].

رابعًا: روى عن بعض شيوخِه في عددٍ من الأمصار، يقولُ أبو داود: «كتبتُ عن مؤمّل بن إهاب[٢] بالرَّملة، وبحلب، فحمص»[٣].

---

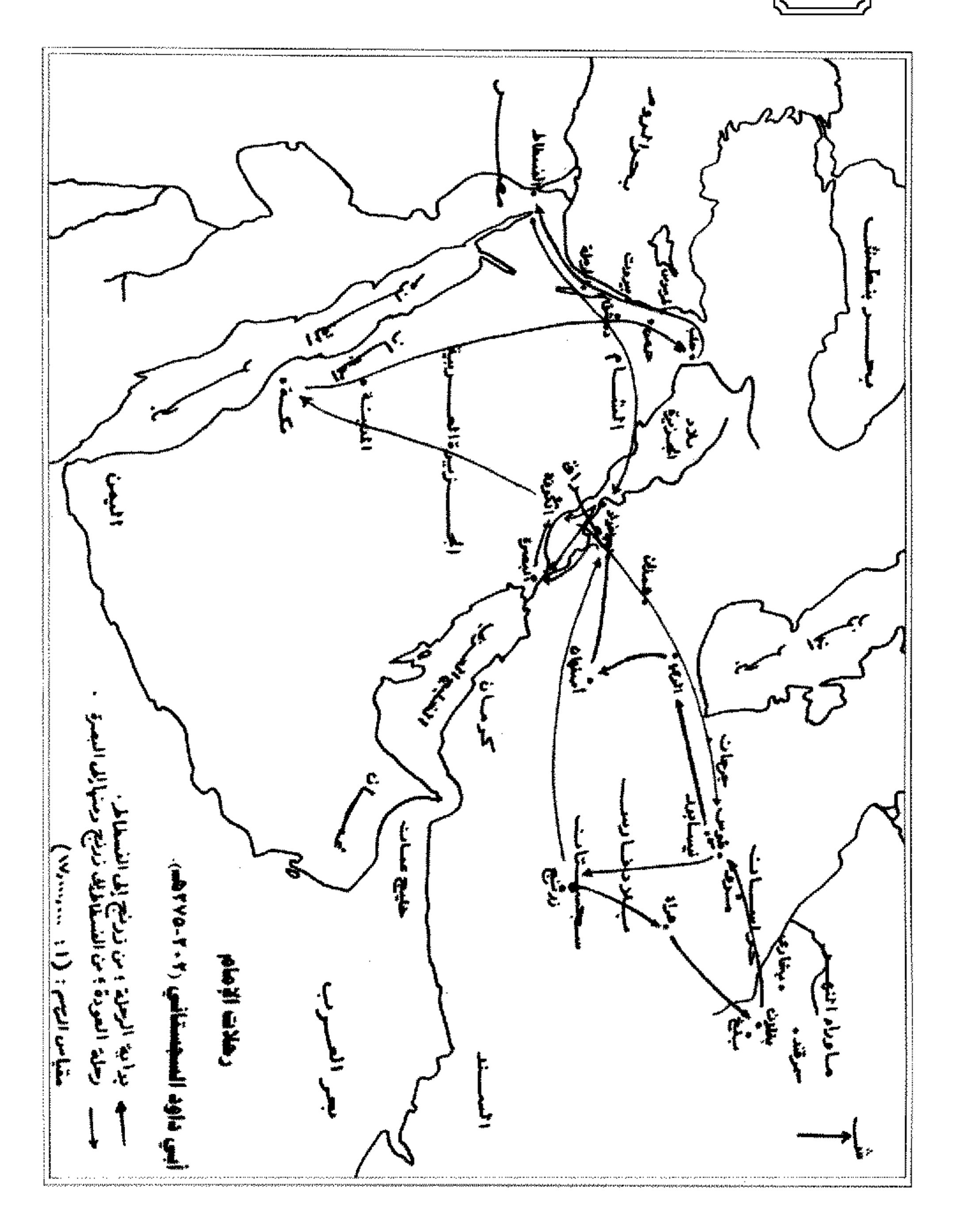
(١) (سؤالات أبي عُبَيْد الآجُرّي أبا داود) (٢/ ٢٩٥برقم/١٨٩٨).

(٢) هو الربعي العجلي، أبو عبد الرحمن الكوفي، نزيل الرملة (ت٢٥٤هـ)، «صدوق له أوهام» (د س). (التقريب) (٧٠٣٠).

(٣) (سؤالات أبي عُبَيْد الآجُرّي أبا داود) (٢/ ٢٦١برقم/١٧٨٦)، (تاريخ بغداد) (١٣/ ١٨٥).

خامسًا: تفضَّلَ الأستاذ الدكتور/ عبد الله يوسف الغنيم ـ رئيس مركز البحوث والدراسات الكويتيَّة ـ مشكورًا برسم خريطة توضِّحُ مسارَ رِحلات الإمام أبي داود ذهابًا وإيابًا، وقد قام بالتنسيق معه الشيخ أبو الحارث فيصل يوسف العلي ـ مدير مكتب الشؤون الفنية ـ، شكر الله جهدهما.





هذه الخريطة رسمها بيده معالي الأستاذ الدكتور عبد الله يوسف الغنيم
رئيس مركز البحوث والدراسات الكويتية



المبحث الثالث

شيوخ الإمام أبي داود

كان من نتاج رِحلات أبي داود الكثيرة أنه كتبَ عن مشايخ كثيرين في بلدانٍ شتى، وقد سبق قول الخطيب والمزي أنه: «أحدُ مَن رحلَ وطوَّفَ، وجمعَ، وصنَّفَ، وكتبَ عن العراقيين، والخراسانيين، والشاميين، والمصريين، والجزَريين، والحجازيين، وغيرِهم»[(١)].

كما أنَّ تبكيرَ أبي داود رَحِمَهُ اللهُ في الرِّحلات مَكَّنته من التقدُّم على أقرانه بعلوِّ الإسناد، وقد شاركَ الإمامَ البخاريَّ في شيوخِه، بل شاركَ عددًا من شيوخه في شيوخِهم.

قال ابنُ دقيق العيد: «أبو داود كان له حظٌّ من علوِّ الإسناد بعد أبي عبد الله البخاري، وقد شاركَه في جماعةٍ لم يُشارِكْه في الروايةِ عنهم غيرُه من أصحاب الكتب الستة ـ أعني في الروايةِ عنهم بدون واسطة ـ»[(٢)].

وقد ذكرَ الحافظُ المزيُّ (١٧٩) من شيوخه[(٣)]، وقال الحافظُ ابنُ حجر في (التهذيب): «وشيوخُه في (السنن) وغيرِها نحوٌ من ثلاثمائة نفس، لم يستوعبهم المؤلفُ»[(٤)].

---

(١) (تاريخ بغداد) للخطيب (٩/ ٥٥)، (تهذيب الكمال) للمزي (١١/ ٣٥٦).

(٢) (شرح الإلمام بأحاديث الأحكام) (٥/أ) ـ مخطوط ـ نقلًا عن (الإمام أبو داود) للبراك (ص/ ١١).

(٣) انظر: (تهذيب الكمال) (١١/ ٣٥٦ ـ ٣٥٩).

(٤) (تهذيب التهذيب) للحافظ ابن حجر (٤/ ١٥٥).

وقد استخرَجَهم الشيخ عبد الله بن صالح البراك من كتاب (المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النبل) للحافظ ابن عساكر، مقتصِرًا على شيوخ أبي داود في السنن فقط، فوصلَ عددُهم إلى (٤٢١)[1].

كما أنّ الحافظَ أبا علي الحسين بن محمد الجياني (ت٤٩٨هـ) ألَّفَ كتابًا مستقلًّا في «تسمية شيوخ أبي داود السجستاني»[2]، وبلغَ عددُهم عنده (٤٤٩).

على أنه فاتته أسماءُ بعض الشيوخ الذين روى عنهم أبو داود في (سننه)[3]، فالعددُ ليس نهائيًّا.

ويمكن تقسيم شيوخِه إلى طبقات بالنظرِ إلى وَفَيَاتهم[4]:

الطبقة الأولى: وهم قومٌ تقدَّمَ سماعُه منهم، وقد أدركَهم أبو داود في بداية طلبه للعلم، ومنهم:

١ ـ إبراهيم بن موسى الفراء الرازي (ت بعد ٢٢٠هـ).

٢ ـ حفص بن عمر الضرير البصري (ت ٢٢٠هـ).

---

(١) (الإمام أبو داود السجستاني وكتابه السنن) للبراك (ص/١٧ ـ ٢٥).

(٢) وهو مطبوع بتحقيق أخينا الشيخ جاسم بن محمد الفجي.

(٣) منهم: إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني (ت٢٥٩)، روى عنه في (ح/ ٢٨٧٥، ٣٢٨٤).

(٤) انظر: (الإمام أبو داود السجستاني وكتابه السنن) للبراك (ص/١٥ ـ ١٦).
قلت: النظر في الوَفَيَات ليس كافيًا في تحديد الطبقات، ولكنه من باب التقريب؛ أمّا تحديدُ الطبقة بدقة: فينظر فيها إلى أعمار الشيوخ وسنِيهم، والشيوخ الذين رووا عنهم؛ لأنه ربَّ شيخَين لشخصٍ توفي كلٌّ منهما في سنةٍ واحدةٍ، لكن عاشَ أحدُهما (٦٠) سنة، والآخر (٩٠) سنةً، فهذان ليسَا من طبقة واحدة، فالذي عاشَ (٩٠) سنة: أدركَ شيوخًا لم يدركهم الآخر، وعلى هذا يعتمدُ مَن ألَّف في الطبقات، فتحديدُ سنة الوفاة من باب التقريب.

٣ ـ عبد الله بن مسلمة القعنبي (ت٢٢١هـ).

٤ ـ عاصم بن علي بن عاصم الواسطي (ت٢٢١هـ)[١].

٥ ـ مسلم بن إبراهيم الفراهيدي (ت٢٢٢هـ).

٦ ـ محمد بن كثير العبدي البصري (ت٢٢٣هـ).

٧ ـ موسى بن إسماعيل التبوذكي (ت٢٢٣هـ).

٨ ـ سعيد بن منصور الخراساني الحافظ، نزيلُ مكة (ت٢٢٧هـ).

وغيرهم.

الطبقة الثانية: شيوخُه الذين أكثرَ عنهم، ومنهم:

١ ـ مسدّد بن مسرهد البصري (ت٢٢٨هـ).

٢ ـ يحيى بن معين الإمام (ت٢٣٣هـ).

٣ ـ علي بن عبد الله ابن المديني الإمام (ت٢٣٤هـ).

٤ ـ أبو بكر بن أبي شيبة (عبد الله بن محمد بن أبي شيبة: إبراهيم) الواسطي الأصل، الكوفي (ت٢٣٥هـ).

٥ ـ إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي، المعروف بابن راهويه (ت٢٣٨هـ).

٦ ـ قتيبة بن سعيد بن جميل البغلاني (ت٢٤٠هـ).

٧ ـ الإمام أحمد بن محمد بن حنبل (ت٢٤١هـ).

٨ ـ هناد بن السَّرِي بن مصعب أبو السري الكوفي (ت٢٤٣هـ).

٩ ـ محمد بن العلاء بن كريب الهمداني، أبو كريب الكوفي (ت٢٤٧هـ).

---

(١) سمع منه مجلسًا واحدًا. انظر: (تاريخ بغداد) (٩/ ٥٦)، (السير) (١٣/ ٢٠٤).

١٠ ـ أحمد بن صالح المصري الإمام (ت٢٤٨هـ).

١١ ـ محمد بن بشار البصري، المعروف بـ(بندار) (ت٢٥٢هـ).

١٢ ـ محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد الذهلي، النيسابوري (ت٢٥٨هـ).

وغير هؤلاء.

الطبقة الثالثة: وهم قومٌ في عداد طبقتِه، وبعضُهم من أقرانه، منهم:

١ ـ الحسن بن محمد الصباح (ت٢٦٠هـ).

٢ ـ عمر بن الخطاب السجستاني (ت٢٦٤هـ).

٣ ـ العباس بن الوليد البيروتي (ت٢٦٩هـ).

٤ ـ عباس بن محمد الدوري (ت٢٧١هـ).

٥ ـ محمد بن عوف الطائي (ت٢٧٢هـ) .

وغيرُهم ـ رحمهم الله تعالى ـ.

وسأذكرُ فيما يلي أسماءَ عشرين شيخًا من شيوخه، مرتَّبين على عدد مرويَّاتِهم في كتابه (السنن)[1]:

١ ـ مسدَّد بن مسرهَد البصري (ت٢٢٨هـ)، «ثقة حافظ»، (خ د ت س)، روى عنه في السنن (٥٣٩) حديثًا.

٢ ـ عبد الله بن مسلمة القعنبي (ت٢٢١هـ)، «ثقة عابد»، (خ م د ت س)، روى عنه في السنن (٣٣٦) حديثًا.

٣ ـ موسى بن إسماعيل التبوذكي (ت٢٢٣هـ)، «ثقة ثبت»، (ع)،

---

(١) الاعتماد في ذكر عدد مرويَّاتِ كلِّ شيخٍ هنا على العدِّ من واقع رواياتِه في الكتاب، ويبقى العملُ من عمل البشرِ يَعتريه من النقصِ ما لا يخلو منه عملُ البشر.

روى عنه في السنن (٣١٤) حديثًا.

٤ ـ عثمان بن أبي شيبة (ت٢٣٩هـ)، «ثقة حافظٌ شهير، وله أوهام»، (خ م د س ق)، روى عنه في السنن (٢٨٢) حديثًا.

٥ ـ الإمام أحمد بن محمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)، روى عنه (٢٢٩) حديثًا.

٦ ـ قتيبة بن سعيد بن جميل البغلاني (ت٢٤٠هـ)، «ثقة ثبت»، (ع)، روى عنه في السنن (١٥٥) رواية.

٧ ـ الإمام أحمد بن صالح المصري (ت٢٤٨هـ)، «ثقة حافظ»، (خ د)، روى عنه (١٤٩) حديثًا.

٨ ـ عبد الله بن محمد النفيلي (ت٢٣٤هـ)، «ثقة حافظ»، (خ ٤)، روى عنه في السنن (١٤٢) حديثًا.

٩ ـ الحسن بن علي الحلواني (ت٢٤٢هـ)، «ثقة حافظ، له تصانيف»، (خ م د ت ق)، روى عنه (١٣٢) حديثًا.

١٠ ـ محمد بن كثير العبدي (ت٢٢٣هـ)، «ثقة، لم يُصِب مَن ضعَّفَه»، (ع)، روى عنه في السنن (١٢٩) حديثًا.

١١ ـ مسلم بن إبراهيم الفراهيدي (ت٢٢٢هـ)، «ثقة مأمون مكثِر»، (ع)، روى عنه في السنن (١٠٨) حديثًا. قال الحافظُ عنه: «وهو أكبرُ شيخٍ لأبي داود»[١].

١٢ ـ محمد بن المثنى البصري (ت٢٥٢هـ)، «ثقة ثبت»، (ع)، روى عنه (١٠٠) حديثًا.

(١) (التقريب) (ص/٥٢٩ برقم/٦٦١٦).

١٣ ـ حفص بن عمر بن الحارث النَّمَري (ت٢٢٥هـ)، «ثقة ثبت، عيبَ بأخذ الأجرة على الحديث»، (خ د س)، روى عنه (٩٨) حديثًا.

١٤ ـ محمد بن العلاء بن كريب الهمداني، أبو كريب الكوفي (ت٢٤٧هـ)، «ثقة حافظ»، (ع)، روى عنه (٨٥) حديثًا.

١٥ ـ أحمد بن عمرو ابن السَّرْح المصري (ت٢٥٠هـ)، «ثقة»، (م د س ق)، روى عنه (٨٠) حديثًا.

١٦ ـ محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد بن فارس الذهلي (ت٢٥٨هـ)، «ثقة حافظ جليل»، (خ ٤)، روى عنه في السنن (٧١) حديثًا.

١٧ ـ محمد بن بشار البصري، المعروف بـ(بندار) (ت٢٥٢هـ)، «ثقة»، (ع)، روى عنه في السنن (٦٨) حديثًا.

١٨ ـ سليمان بن حرب الأزدي البصري (ت٢٢٤هـ)، «ثقة إمام حافظ»، (ع)، روى عنه (٦٤) حديثًا.

١٩ ـ هناد بن السري بن مصعب، أبو السري الكوفي (ت٢٤٣هـ)، «ثقة»، (عخ م ٤)، روى عنه في السنن (٦٦) حديثًا.

٢٠ ـ إبراهيم بن موسى الفراء الرازي (ت بعد ٢٢٠هـ)، «ثقة حافظ»، (ع)، روى عنه في السنن (٥٥) حديثًا.

وأبرزُ مَن تخصَّصَ عليهم في الحديث هما الإمامان: أحمد بن حنبل، وابن معين، قال المزيُّ لما ذكرَ ابنَ معين في شيوخه: «وعنه وعن أحمد بن حنبل أخذَ علمَ الحديث»[١]، ويُضاف إليهما: الإمام علي ابن المديني، وقد استفادَ منهم، ونقلَ آراءَهم في الأحاديث والرواة، كما

(١) (تهذيب الكمال) (١١/ ٣٥٩).

يتبين ذلك من قراءة (سؤالات الآجري).

وأكثرُ مَن لازمَه من الثلاثة: هو الإمامُ أحمد، فقد لازمَه، وتأثر به، وأخذَ عنه الحديثَ والفقه، كما استفادَ منه في العقيدة.

قال الإمام الذهبي: «كان أبو داود مع إمامتِه في الحديثِ وفنونِه: من كبار الفقهاء، فكتابُه يدلُّ على ذلك، وهو من نُجَباء أصحاب الإمام أحمد، لازمَ مجلسَه مدةً، وسأله عن دِقاقِ المسائل في الفروع والأصول»[1].

وقد روى عنه في (السنن) فقط مائتَين وتسعًا وعشرين حديثًا، ووجَّه إليه أسئلةً كثيرةً في الأحاديث والرواة، ودوَّنها في سؤالاتِه للإمام أحمد، وهو مطبوع، كما أنه وجَّه إلى الإمام أحمد أسئلةً كثيرةً في الفقه، ودوَّنها في كتاب، وقد طبع باسم (مسائل الإمام أحمد ـ رواية أبي داود).



(١) (سير أعلام النبلاء) (١٣/٢١٥)، وبمثله قال السخاويُّ في (بذل المجهود) (ص/٨٠ ـ ٨١).



المبحث الرابع

تلاميذُ الإمام أبي داود

روى عنه خلقٌ كثيرٌ من العلماء والأئمة[١]، وهاك ذكر بعض المشهورين:

١ ـ الإمام الترمذي (ت٢٧٩هـ)، وقد روى عنه الترمذيُّ في (جامعِه) ثلاثةَ أحاديث[٢]، كما روى عنه بعضَ آراء الإمام أحمد في الرجال[٣].

٢ ـ الإمام النسائي (ت٣٠٣هـ)[٤].

٣ ـ أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون الخلال الحافظ (ت٣١١هـ).

٤ ـ الحافظ أبو عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفراييني (ت٣١٦هـ) صاحبُ «المستخرج» المشهور على صحيح الإمام مسلم.

٥ ـ علي بن عبد الصمد، الملقَّب بـ«علَّان» وبـ«ماغَمَّه» (ت٢٨٩هـ).

---

(١) انظر: (تهذيب الكمال) (١١/ ٣٦٠ ـ ٣٦١).

(٢) هي الأحاديث (٢٩٠١، ٣٦٠٤، ٣٧٨٩).

(٣) انظر ـ مثلًا ـ: بعد (ح/ ٤٦٦).

(٤) قال الإمام المزي: «روى النسائيُّ في (السُّنَن) عن أبي داود، عن سليمان بن حرب، وعبدِ الله بن محمد النفيلي، وعبد العزيز بن يحيى الحرَّانِي، وعلي بن المديني، وعمرو بنِ عون الواسطي، ومسلم بن إبراهيم، وأبي الوليد الطيالسي، وروى في كتاب (يوم وليلة) عن أبي داود، عن محمد بن كثير العبدي. والظاهرُ أنَّ أبا داود في هذا كلِّه هو السِّجستانيُّ؛ فإنه معروفٌ بالروايةِ عن هؤلاء، وقد شاركَه أبو داود سليمان بن سيف الحرَّاني في بعضِهم، وروى عنه في كتاب (الكنى) وسمَّاه ولم يكنِّه». (تهذيب الكمال) (١١/ ٣٦١ ـ ٣٦٢)، وانظر: (السير) (١٣/ ٢٠٧).

٦ ـ ابنُه الإمام أبو بكر عبد الله بن أبي داود (ت٣١٦هـ).

٧ ـ أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي الدنيا (ت٢٨١هـ).

٨ ـ علي بن الحسن بن العبد الأنصاري (ت٣٢٨هـ) أحدُ رواة السنن.

٩ ـ الحافظ أبو بشر محمد بن أحمد الدولابي (ت٣٢٠هـ).

١٠ ـ أبو علي أحمد بن عمرو اللؤلؤي (ت٣٣٣هـ) أحدُ رواة السنن.

بل سمعَ منه شيخُه الإمامُ أحمد حديثًا واحدًا، قال ابنُه الحافظ أبو بكر: حدَّثني أبي، قال: قلتُ لأبي عبد الله أحمد بن حنبل: تَعرف لأبي العُشَراء الدارميِّ[١] عن أبيه[٢] حديثًا غير «لو طَعَنْتَ في فخذِها لأجزأَ عنك»[٣]؟ فقال: لا، فقلت: حدَّثنا محمدُ بن عمرو الرازي، حدثنا عبدُ الرحمن بن قيس، حدثنا حمادُ بنُ سلمة، عن أبي العُشَراء الدارمي، عن أبيه، قال: «ذُكِرت العَتِيرةُ لرسول الله ﷺ فحسَّنَها».

---

(١) اختُلف في اسمه، فقيل: اسمه أسامة بن مالك بن قهطم، وقيل: عُطارد، وقيل: يسار، وقيل: سنان بن بَرْز، أو بَلْز، وقيل: اسمُه: بَلَاز بن يسار، وهو أعرابي كان ينزل الحفرةَ بطريق البصرة، وهو مجهول. انظر: (تهذيب الكمال) (٣٤/ ٨٥)، (التقريب) (ص/ ٦٥٨).

(٢) مجهول لا يُدرى مَن هو. كذا قال الخطابي والذهبي. انظر: (معالم السنن) (٤/ ١١٧)، (ميزان الاعتدال) (٤/ ٥٥١).

(٣) أخرجه أحمد في (المسند) (٤/ ٣٣٤)، وأبو داود (٣/ ٢٥٠ ـ ٢٥١ح/ ٢٨٢٥)، والترمذي (٤/ ٧٥ح/ ١٤٨١)، والنسائي (٧/ ٢٦١ح/ ٤٤٢٠)، وابن ماجه (٢/ ١٠٦٣ح/ ٣١٨٤) من طرق، عن حماد بن سلمة، عن أبي العشراء، به.
قال الترمذي: «هذا حديث غريبٌ لا نعرفه إلا من حديث حماد بن سلمة، ولا يُعرف لأبي العشراء عن أبيه غير هذا الحديث...». وقال الخطابي في (معالم السنن) (٤/ ١١٧): «وضعَّفوا هذا الحديثَ لأنّ راويه مجهول، وأبو العشراء الدارمي لا يدرى مَن أبوه؟ ولم يَرو عنه غير حماد بن سلمة».

فقال أحمد: ما أحسنَه! يُشبه أن يكون صحيحًا، كأنه من كلام الأعراب. وقال لابنِه: هاتِ الدَّواةَ والورقةَ، فكتَبَه عنِّي.

ثم شهدتُه يومًا وجاءَه أبو جعفر بن أبي سَمينة[1] فقال له أحمد: يا أبا جعفر، عند أبي داود حديثٌ غريبٌ فاكتُبه عنه، فأَملَيْتُه عليه[2].



(١) هو محمد بن يحيى بن أبي سمينة البغدادي التمَّار (ت٢٣٩هـ).

(٢) انظر: (تاريخ بغداد) للخطيب (١/ ٥٧ ـ ٥٨)، (مناقب أحمد) لابن الجوزي (ص/ ٦٥)، (بذل المجهود في ختم السنن لأبي داود) للسخاوي (ص/ ٩٥ ـ ٩٧).



المبحث الخامس

مؤلفات الإمام أبي داود

أَلَّف الإمامُ أبو داود مؤلَّفاتٍ كثيرةً في علم الحديث، وعلم الرجال، والفقه، والعقيدة، والتفسير، وقد وصلَ إلينا بعضُها دون بعض.

وفيما يلي ذكرٌ لأسماء كتبه المطبوعة والمفقودة:

أولًا: كتبُه المطبوعة:

١ ـ كتاب «السنن»: وهو مطبوع ومتداول، وهو المقصودُ بتأليف هذا المدخل.

٢ ـ رسالتُه إلى أهل مكة في وصف سُنَنِه: وقد طبعت عدة طبعات، أحسنُها ـ من حيث الجملة ـ طبعة الدكتور محمد لطفي الصَّبَّاغ.

٣ ـ كتاب المراسيل: وهو كتابٌ مخصَّصٌ لجمع الأحاديث المرسَلة الواردة في الأحكام، وقد رتَّبَه على الأبواب الفقهية، وذكرَ تحت كلِّ بابٍ ما يناسبُه من المراسيل، وهو فريدٌ في بابه، وعددُ أحاديثه (٥٣٧) حديثًا مرسَلًا[(١)]. وقد طُبع مرارًا، آخرُها وأحسنُها بتحقيق شيخنا الدكتور

(١) وقد جزم الشيخ الدكتور سعد الحميِّد في رسالته (مناهج المحدِّثين) (ص/ ٧٥) ـ وكذلك الشيخ البراك في (الإمام أبي داود) (ص/ ٣٥) ـ بأنَّ كتاب المراسيل جزءٌ من كتاب (السنن)، وليس كتابًا مستقلًّا، واستدلَّ بما وردَ في رسالة أبي داود لأهل مكة من قوله: «ولعلَّ عدد الذي في كتابي من الأحاديث قدرُ أربعة آلاف وثمانمائة حديث، ونحو ستمائة حديث من المراسيل». قال الشيخ: «وإذا ما نظرنا لكتاب المراسيل لأبي داود نجد أنه يحتوي على هذا العدد تقريبًا، وليس في كتاب السنن =

عبد الله بن مساعد الزهراني.

٤ ـ مسائل الإمام أحمد: وهي في الفقه، والكتابُ مرتَّبٌ على أبواب الفقه، وهو مطبوعٌ سنة (١٣٥٣هـ) بتحقيق الشيخ محمد رضا، ثم أعيد تصويرُه.

٥ ـ سؤالات أبي داود للإمام أحمد في الرجال: طُبع بتحقيق الدكتور زياد محمد منصور عام (١٤١٤هـ).

٦ ـ الرواة من الإخوة والأخوات: طُبع بتحقيق الدكتور باسم الجوابرة عام (١٤٠٨هـ).

٧ ـ سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود في الجرح والتعديل: طُبع جزءٌ منه بتحقيق محمد بن علي العمري، وطبعته الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية عام (١٣٩٩هـ)، ثم طُبع كاملًا بتحقيق الدكتور عبد العليم البستوي عام (١٤١٨هـ).

٨ ـ الزهد: طُبع في الهند بتحقيق ضياء الحسن السلفي عام (١٤١٣هـ). وطبعة أخرى بتحقيق ياسر بن إبراهيم بن محمد، وغنيم بن عباس بن غنيم، عام (١٤١٤هـ).

ثانيًا: كتبه المفقودة[1]:

١ ـ الناسخ والمنسوخ: رواه عنه أبو بكر النجاد، وسماه ابنُ خير

= ـ لو نظرنا إليه مجردًا عن كتاب المراسيل ـ هذا العدد من المراسيل، بل المراسيل فيه قليلة».
وما ذكرَه الشيخ مسلَّمٌ به، ولكن جرت العادة على رواية الكتابَين كلٌّ على حدة، وعليه جرى العملُ عند الطبع، فهما كتابان مستقلّان.

(١) إذا لم أعثر لكتابٍ ما على نسخةٍ مخطوطة، ولم أجد له ذكرًا في مصادر المخطوطات من الفهارس: اعتبرته مفقودًا، وقد تكون له نسخ مخطوطة لم أقف عليها.

الإشبيلي (ناسخ القرآن ومنسوخه)[١]. وقد نقلَ عنه كثيرٌ من العلماء، وهو من الكتب التي وردَ الخطيبُ بها دمشق[٢]، كما أنه من موارد الحافظ ابن حجر في كتابه (تغليق التعليق)، ورمز له المزيُّ بـ(خد).

٢ ـ الردّ على أهل القدَر: وسمّاه بعضُهم (الرد على أهل الأهواء والقدَر). نقلَ عنه كثيرٌ من العلماء، ورمز له المزيُّ بـ(قد)، وقد حفظَ ابنُ بطة في كتابه (الإبانة ـ قسم القدر) قسمًا كبيرًا من نصوص هذا الكتاب يصل إلى (٢٤٠) رواية[٣].

٣ ـ البعث والنشور.

٤ ـ دلائل النبوة.

٥ ـ التفرُّد في الدين، وهو كما يقول المزي: ما تفرد به أهلُ الأمصار من السنن[٤]. وهو مرتَّبٌ على الأبواب. قال شيخُ الإسلام: «يبيِّنُ ما اختصَّ به أهلُ كلِّ مصرٍ من الأمصار من السنن التي لا توجد مسندةً عند غيرهم»[٥]. رواه عنه ابنُ داسه واللؤلؤي، وهو مما وردَ به الخطيبُ دمشق[٦].

٦ ـ مسند مالك: رمز له المزيُّ بـ(كد).

٧ ـ فضائل الأنصار: رمز له المزيُّ بـ(صد).

٨ ـ المواقيت: هكذا سمّاه السخاويُّ وغيرُه، وسمَّاه المزيُّ (معرفة

---

(١) (فهرست ابن خير) (ص/ ٤٧).

(٢) انظر: (الخطيب البغدادي وأثره في علم الحديث) (ص/ ٢٩٢).

(٣) انظر: (الإمام أبو داود السجستاني وكتابه السنن) للشيخ عبد الله البراك (ص/ ٣٧ ـ ٣٨).

(٤) (تهذيب الكمال) (١/ ١٥٠).

(٥) (مجموع فتاوى شيخ الإسلام) (٢٠/ ٢٤٢).

(٦) (الخطيب البغدادي وأثره في علم الحديث) (ص/ ٢٩٤).

الأوقات)[١].

٩ ـ الطهارة الكبير.

١٠ ـ فضائل رمضان، وستٍّ من شوال، والعشر، وعاشوراء.

١١ ـ مناسك الحج الكبير.

١٢ ـ القضاء الكبير.

١٣ ـ الإيمان قول وعمل.

١٤ ـ أعلام النبوة.

١٥ ـ المبتدأ. وهو من مولد موسى عليه السلام إلى انقضاء غرق فرعون وأخبار بني إسرائيل وغيرها، والسيرة إلى حيث النبي ﷺ[٢]).

وغيرها من الكتب التي لم أجد لها أثرًا في عالم المطبوعات أو المخطوطات، والتي نسبَها العلماءُ إلى أبي داود[٣].



(١) (تهذيب الكمال) (١/ ١٥١).

(٢) انظر: (بذل المجهود) للسخاوي (ص/ ٩١).

(٣) للوقوف على أسماء أكثر كتبه، انظر: (بذل المجهود في ختم السنن لأبي داود) للسخاوي (ص/ ٩٠ ـ ٩٣).



المبحث السادس
مكانتُه العلمية

كان الإمامُ أبو داود رَحِمَهُ اللَّهُ من الأئمة الذين برزوا في ميادين عدة، فقد كان من أئمة الحديثِ روايةً ودِرايةً، كما كان إمامًا في نقدِه وعِلَلِه، وجمعَ إلى ذلك الإمامةَ في الفقه.

وقد اجتمعت له «عواملُ عدة أسهَمَت في إبراز مكانته العلمية، منها: هِمَّة عالية في الطلب، مدفوعة بحماسة الشبابِ وقوتِه، وصفاء روحي يدفعُه للمزيد، وسُمُوُّ نفسٍ عن الظهورِ وحبِّ الشهرة، مع التفرُّغ التامِّ للعلم وتحصيلِه، ورحلةٌ لم تنقطع إلا بحلول الأجل، وعصرٌ حضاريٌّ يَسمحُ لأمثالِه بالتفوُّقِ والبروز»[(١)].

ويَكفي للدَّلالةِ على المكانةِ العاليةِ التي تبوَّأها أبو داود: قصَّتُه مع الأمير الموفَّق[(٢)]، حيث إنه لَمَّا تسبَّبَ الزَّنجُ في خراب مدينة البصرةِ[(٣)]:

(١) (تغليق التعليق على سنن الإمام أبي داود) (١/ ٣١).

(٢) هو الأمير أبو أحمد الموفق طلحة (ومنهم مَن سماه محمدًا) ابن المتوكل على الله جعفر بن المعتصم محمد بن الرشيد الهاشمي، العباسي، أخو الخليفة المعتمد، ووليُّ عهده، ووالدُ أمير المؤمنين المعتضد، قال الذهبي: «عقد له أخوه بولاية العهدِ من بعد ولدِه جعفر سنة (٢٦١هـ)، فكان الموفَّقُ بيده العقدُ والحلُّ، لا يبرمُ أمرٌ دونه، وكان من أعلاهم رتبةً، وأنبلِهم رأيًا، وأشجعِهم قلبًا، وأوفرِهم هيبةً، وأجودِهم كفًّا، وكان محبوبًا إلى الرعيَّة، ولا سيما لَمّا استؤصِلَ الخبيثُ طاغوتُ الزنج على يديه». توفي (٢٧٨هـ)، انظر: (تاريخ بغداد) (٢/ ١٢٧)، (السير) (١٣/ ١٦٩).

(٣) بدأت فتنةُ الزَّنج في النصفِ من شوال من سنة (٢٥٥هـ)، حينما ظهَرَ رجلٌ بظاهرِ =

طلبَ الأميرُ الموفَّقُ من أبي داود أن يَنتقِلَ إلى البصرةِ لِتُعمَرَ به.

فقد حكى الخطَّابيُّ عن أبي بكر بن جابر ـ خادم أبي داود ـ أنه قال: كنتُ معه ببغداد، فصلَّيْنا المغربَ، إذ قُرِعَ البابُ ففتحتُه، فإذا خادِمٌ يقول: هذا الأميرُ أبو أحمد الموفَّق يَستأذِن؟ فدخلتُ إلى أبي داود، فأخبرتُه بمكانه، فأذِنَ له، فدخلَ وقعَد، ثم أقبلَ عليه أبو داود وقال: ما جاءَ بالأميرِ في مثل هذا الوقت؟! فقال: خِلالٌ ثلاث، فقال: وما هي؟ قال:

تنتقِلُ إلى البصرةِ فتَتَّخِذُها وطَنًا؛ لِيَرحَلَ إليكَ طلَبَةُ العلم من أقطار الأرض، فتُعمَرَ بك، فإنها قد خَرِبَت، وانقطعَ عنها الناسُ لما جرى عليها من محنةِ الزَّنج. فقال: هذه واحدة، هاتِ الثانية.

قال: وتَروي لأولادي كتابَ السنن. فقال: نعم. هاتِ الثالثة.

قال: وتُفرِدُ لهم مجلِسًا للرواية؛ فإنّ أولادَ الخلفاء لا يَقعدون مع العامَّة. فقال: أمَّا هذه: فلا سبيلَ إليها؛ لأنّ الناسَ شريفَهم ووَضيعَهم في العلم سواء.

= البصرةِ يزعمُ أنه عليُّ بنُ محمد بن أحمد بن عيسى بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، ولم يكن صادقًا في دعواه، وإنما كان من عبد القيس، واسمُه: عليُّ بنُ محمد بن عبد الرحيم، وأصلُه من قريةٍ من قرى (الري)، وقد تبِعَه خلقٌ من الزنج، ولم يزل يتقوَّى حتى استولى على البصرةِ في (١٤/ ١٠/ ٢٥٧هـ)، فقتلوا من أهلِها خلقًا كثيرًا، وأحرقوا جامعَها ودورًا كثيرةً، وانتهبوها، وعمَّ الخرابُ أرجاءَ البصرة، فلم يزل فيها قويًّا، حتى سارَ إليهم أبو أحمد الموفق من بغداد في صفر سنة (٢٦٧هـ)، فلم يزل يُحارِبُهم حتى استولى على آخرِ مدينةٍ من مُدُنِهم المحصَّنة ـ وهي المختارة ـ سنة (٢٦٩هـ)، وفرَّ الخبيثُ من هناك، ولاحقَه الموفَّق، إلى أن قتلَه في (٢/ ٢/ ٢٧٠هـ).

وكان استمرارُ هذه الفتنة: (١٤) سنةً، و(٤) أشهر، و(٦) أيام. انظر: (تاريخ الطبري) (٩/ ٦١٤ ـ ٦٢٠)، (الكامل) لابن الأثير (٧/ ٣٧٤)، (البداية والنهاية) لابن كثير (١٤/ ٥١١ ـ ٥٨٥).

قال ابنُ جابر: فكانوا بعد ذلك يحضرون ويَقعدون في كُمٍّ حِيريٍّ[١]، ويُضرَبُ بينهم وبين الناسِ سِترٌ فيسمعون مع العامَّة[٢].

ففي طلبِ الأمير وقولِه: «تنتقِلُ إلى البصرةِ فتَتَّخِذُها وطَنًا؛ **لِيَرحَلَ إليكَ طلَبَةُ العلم من أقطار الأرض**، فتُعمَرَ بك» ـ دلالة واضحة على أنّ أبا داود قد بلغ الذروةَ العُلْيا في المكانة والشهرة، حيث إنّ انتقالَه إلى مدينةٍ من المدن التي تعرَّضت للخراب كفيلٌ لإعادة إعمارِها لكونِه مقصِدَ طلَّابِ العلمِ من أقطار الأرض.

وأبرزُ العلوم التي برزَ فيها أبو داود هي: علم الحديث، وعلمُ الفقه.

أمَّا علمُ الحديثِ روايةً ودرايةً: فكان هاجسَه الأول، فحدَّثَ وروى، وصنَّفَ ونقدَ وجَرَّح وعدَّل وعلَّل، ويتمثَّلُ علمُه بالحديث في عدة مجالات:

١ ـ السماع والحفظ والرواية:

يقولُ الإمامُ أبو داود: «كتبتُ عن رسولِ الله ﷺ خمسَمائة ألف، انتَخَبتُ منها ما ضمَّنتُه هذا الكتاب ـ يعني كتاب السنن ـ...»[٣].

---

(١) قال المسعودي في (مروج الذهب) (٤/ ٨٧): «وأحدَثَ المتوكِّلُ في أيامِه بناءً لم يكن الناسُ يَعرِفونه، وهو المعروفُ بالحِيريّ والكُمَّين والأروقة، وذلك أنّ بعضَ سُمَّارِه حدَّثَه في بعض الليالي أنّ بعضَ ملوك الحِيرة من النعمانية من بني نصر أحدثَ بنيانًا في دار قرارِه ـ وهي الحِيرة ـ على صورة الحربِ وهيئتِها، لِلَهَجِه بها وميلِه نحوها؛ لئلا يَغيبَ عنه ذكرُها في سائر أحواله. فكان الرِّواق فيه مجلس الملك، وهو الصدر، والكُمان ميمنة وميسرة، ويكون في البيتَين اللذين هما الكُمّان مَن يقربُ منه من خواصِّه، وفي اليمين منها خزانة الكسوة، وفي الشمال ما احتيجَ من الشراب، والرِّواق قد عمَّ فضاؤُه الصدرَ والكُمين، والأبواب الثلاثةُ على الرواق. فسُمِّي هذا البنيان إلى هذا الوقت بـ(الحِيري والكمين) إضافة إلى الحيرة، واتبع الناسُ المتوكلَ في ذلك ائتمامًا بفعله، واشتهَرَ إلى هذه الغاية».

(٢) انظر: (معالم السنن) (١/ ٧)، (سير أعلام النبلاء) (١٣/ ٢١٦).

(٣) (تاريخ بغداد) (٩/ ٥٧)، (تاريخ مدينة دمشق) (٢٢/ ١٩٦).

ووُصِفَ رَحِمَهُ اللهُ أنه كان يَفي بمذاكَرة مائة ألف حديث[(١)].

فتأمَّل هذه الثروة العلمية من الأحاديث كيف جمعَها وحفظَها، ثم تأمَّل قدرتَه على الانتخابِ منها، وتمييزِها وتمحيصِها![(٢)].

٢ ـ علم الجرح والتعديل:

إنّ علمَ الجرح والتعديل من أدقِّ علوم الحديث، فلا يُقدِمُ عليه إلَّا مَن اتَّصَفَ بسعة الاطلاع في الأخبار المرويَّةِ ورُواتِها، وكان عارفًا بأحوال أولئك الرواةِ وطُرُقِ مرويَّاتِهم، وبالأسبابِ الداعيَةِ إلى التساهُلِ أو الانحراف عند بعضِهم، إضافةً إلى معلوماتٍ حديثيَّةٍ أخرى؛ كمعرفةِ سنة ولادة الراوي ووفاتِه، ومِمَّن سمع ومَن أخذَ عنه؟ وكيف كانت كتبه؛ هل هي صحيحة أم لا؟ إلى غير ذلك مما لا بدَّ منه في هذا الميدان.

كما أنه لا بدَّ أن يكون ذا فَهمٍ حادٍّ ويقظة، لا يَستَفِزُّه غضبٌ ولا يَستميلُه هوًى، ولا يتجاوزُ في حكمِه على أحد، بل يُصدِرُ أحكامَه بأمانةٍ علمية[(٣)].

وهذه المرتبةُ من العلم لا ينالُها إلَّا مَن سهَّلَ الله سبيلَ الوصولِ إليها، فلم يبلغها إلَّا الأفذاذُ ممن برَّزوا أقرانَهم، فكم عالم لا يُعوَّلُ على ما يقولُه في هذا الفن[(٤)].

ومن هؤلاء الأفذاذ: الإمامُ أبو داود، فهو أحدُ أئمة الجرح والتعديل، وشيوخُه في هذا العلم كثيرون، أبرزُهم الأئمة: أحمد بن

(١) (سير أعلام النبلاء) (١٣/ ٢١٢).

(٢) انظر: (تغليق التعليق على سنن الإمام أبي داود) (١/ ٣٢).

(٣) انظر: مقدمة الدكتور محمد علي قاسم العمري لـ(سؤالات الآجري) (ص/ ٢٦).

(٤) قال عليُّ بنُ المديني في إمامَين من أئمة الحديث: «أبو نُعَيم وعفَّان لا أقبلُ كلامَهما في الرجال، هؤلاء لا يَدَعون أحدًا إلَّا وقعوا فيه». (تهذيب التهذيب) (٧/ ٢٣٢).

حنبل، وابن معين، وابن المديني، وهؤلاء الثلاثة أبرز أئمة الجرح والتعديل في عصرهم على الإطلاق. وقد لزمَهم مدة، مما مكَّنَه من التبحُّرِ فيه، وقد دوَّنَ سؤالاتِه لشيخه أحمد في كتابٍ مستقلٍّ سبق الحديثُ عنه، كما أنّ تلميذَه أبا عبيد الآجري جمعَ أقوالَ شيخِه في كتابٍ مستقلٍّ طُبِع باسم (سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني).

كما أنّ منهجَه في الجرح والتعديل قد دُرِسَ بتوسُّع، ويُصَنَّفُ أبو داود في الأئمة الذين تكلموا في سائر الرواة؛ لأنه تكلمَ في رواة الحديث على اختلافِ بُلدانهم وتبايُنها، أما من حيث المنهج: فيُعَدُّ من الأئمة المعتدِلين، منهجُه في ذلك منهجُ شيخَيه أحمد وابنِ المديني[١].

٣ ـ علم علل الحديث:

يُعدُّ علمُ عِلَلِ الحديث من أدقِّ العلوم وأصعبِها؛ لخفاءِ أمرِه وغموضِ شأنِه، وعدمُ تمكُّنِ غيرِ العالِم البصيرِ الناقدِ من مزاولَتِه، فلذلك لم يَشتَغِل به إلّا القلَّةُ من أهل الخبرة والدراية، ومن أولئك الأئمة: الإمامُ أبو داود، قال ابنُ منده: «الذين أخرجوا الصحيحَ، وميَّزوا الثابتَ من المعلولِ، والخطأَ من الصواب أربعة: البخاري، ومسلم، وأبو داود السجستاني، والنسائي»[٢].

وقال أحمد بن محمد بن ياسين الهروي (ت٣٣٤هـ): «كان أبو داود أحد حفاظ الإسلام لحديث رسول الله ﷺ وعلمِه وعلَلِه وسندِه»[٣].

---

(١) انظر: دراسة محقِّقَي (سؤالات الآجري): الدكتور محمد علي قاسم العمري (ص/٢٦ ـ ٣٧)، والدكتور عبد العليم البستوي (١/ ٣٧) وما بعدها.

(٢) (شروط الأئمة) لابن منده (ص/ ٤٢) ـ بتصرف يسير ـ.

(٣) (تاريخ بغداد) (٩/ ٥٨).

وسيأتي عرضُ نماذج من فوائدِه في العلل في أواخر هذه الرسالة ـ إن شاء الله تعالى ـ.

٤ ـ فقه الحديث:

بلغ أبو داود في الفقه رتبةَ الاجتهاد، وهو قرينُ الإمام البخاريِّ في ذلك، شهدَ له بذلك الأئمة، منهم شيخُ الإسلام ابنُ تيمية، فقد سُئِلَ رَحِمَهُ اللهُ: «هل البخاريُّ ومسلمٌ وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه... هل كان هؤلاء مجتهِدين لم يُقلِّدوا أحدًا من الأئمة، أم كانوا مقلِّدين؟

فأجاب: «أما البخاريُّ وأبو داود: فإمَامَان في الفقه، من أهل الاجتهاد.

وأمّا مسلمٌ والترمذي والنسائي وابن ماجه (وذكر آخرين): فهم على مذهب أهل الحديث...»[١].

ومما سبقَ يُعلم أنّ أبا داود كان ـ كما صرَّحَ به ابنُ حبان ـ «أحدَ أئمة الدنيا فقهًا، وعلمًا، وحفظًا، ونسكًا، وورعًا، وإتقانًا، ممن جمعَ، وصنَّف، وذبَّ عن السنن، وقمعَ مَن خالفَها وانتحلَ ضدَّها»[٢].

ولأجل مكانتِه هذه: لجأ إليه الأميرُ الموفَّق لينتقلَ إلى البصرة لِتُعمَرَ به، وكان الأميرُ الموفَّقُ موفَّقًا في اختياره، حيث استعادَت البصرةُ مكانتَها في الحديث والفقه بعد أن سكنَها الإمامُ أبو داود.

ولأجل مكانتِه هذه جاءَ سهلٌ التُّستَريُّ ـ الزاهد المعروف ـ فقبَّلَه بين عينيه ـ وستأتي قصَّتُه في المبحث السابع ـ قال السِّلَفيُّ معلِّقًا على صنيع سهل التُّستَري: «لم يَسهُلْ على سَهلٍ هذا الفعلُ مع انقِباضِه عن الناس،

(١) (مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية) (٢٠/ ٣٩ ـ ٤٠).

(٢) (الثقات) لابن حبان (٨/ ٢٨٢).

وانزِوائِه عنهم ميلًا منه إلى اليأس، وإيثارِه الخمولَ، وتركِه الفضول: إلا لإحياءِ أبي داود الحديثَ والشرعَ الشريفَ بالبصرةِ عقيبَ ما جرى عليها من الزنوج القائمين مع القرمطي، وخرابِها، وقتل علمائِها وأعيانها: ما جرى، واشتهرَ عند الخاص والعام من الورَى، وإتيان الموفق إليه وسؤاله إياه على التوجُّه في الانتقال إليها ليُرْحلَ إليه ويؤخَذَ عنه كتابُه السنن وغيرُ ذلك من علومه، وتُعمَرَ به؛ إذ تحقَّقَ أنّ مقامَه بها وكونَه بين أهليها يقومُ مقام كُماةٍ أنجادٍ وحُماةٍ أمجاد، وقليلٌ ما فعلَه سهلٌ في حقِّه...»[1].

ومما يدلُّ على تميُّزِ الإمامِ أبي داود رَحِمَهُ اللهُ وبروزِه في الفقه، واهتمامِه بهذا الباب: ما رواه عنه تلميذُه ابنُ داسه، قال: سمعتُ أبا داود يقول: «كتبتُ عن رسول الله ﷺ خمسَمائةِ ألف حديث، انتخبتُ منها ما ضَمَّنْتُه هذا الكتاب ـ يعني: كتابَ السنن ـ جمعتُ فيه أربعةَ آلاف وثمانمائة حديث، ذكرتُ الصحيحَ وما يشبهُه ويُقاربُه، ويكفي الإنسانَ لدينه[2] من ذلك أربعةُ أحاديث:

أحدها: قولُه ﷺ: «الأعمالُ بالنيات»[3].

والثاني: قولُه ﷺ: «مِن حُسنِ إسلام المرءِ: تركُه ما لا يَعْنيه»[4].

---

(١) (مقدمة السلفي على معالم السنن) (٤/ ٣٣٧).

(٢) علَّقَ الإمامُ الذهبيُّ على هذا بقوله: «قولُه: (يكفي الإنسانَ لدينه) ممنوع، بل يحتاجُ المسلمُ إلى عددٍ كثيرٍ من السنن الصحيحةِ مع القرآن». (سير أعلام النبلاء) (١٣/ ٢١٠).
ولا شك أنّ مرادَ أبي داود بالكفايةِ هنا: أنّ هذه الأحاديث تشتملُ على أصولٍ جامعةٍ تدخلُ في كثيرٍ من جوانب حياة المسلم.

(٣) أخرجَه البخاريُّ في صحيحه (ح/ ١).

(٤) رواه الإمامُ مالكٌ في (الموطأ) (٢/ ٩٠٣)، ومن طريقه الترمذيُّ (ح/ ٢٣١٨)، من رواية الزهري، عن زين العابدين علي بن الحسين، عن النبيِّ ﷺ مرسلًا.
ورواه أيضًا الترمذيُّ (ح/ ٢٣١٧) وابنُ ماجه (ح/ ٣٩٧٦) وابنُ حبان (ح/ ٢٢٩) من طريق قرة بن عبد الرحمن بن حيويل، عن الزهري، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ مرفوعًا.
=

والثالث: قولُه ﷺ: «لا يكون المرءُ مؤمنًا حتى يَرضَى لأخيه ما يَرضَى لنفسِه»[١].

والرابع: قولُه ﷺ: «الحلالُ بَيِّنٌ، والحرامُ بَيِّنٌ، وبين ذلك أمورٌ مشتَبِهات»[٢].[٣].

وفي رواية ابنِ الأعرابيِّ عنه أنه أدخلَ فيها حديثَ: «إنّ الله لا يقبلُ إلا طَيِّبًا»[٤].

وكلامُ الإمامِ أبي داود هذا يدلُّ على مدى الجهد الذي بذلَه في جَمع سنةِ النبيِّ ﷺ، وعلى عظمةِ كتابِه «السُّنَن»؛ لكونه عصارةَ ذلك الكَمِّ الهائلِ من الأحاديث، التي دوَّنَها الإمامُ أبو داود في رِحلاتِه المتكرِّرة المتلاحِقَة.

كما يدلُّ على مكانةِ الإمامِ أبي داود المتميِّزةِ في فقه الحديثِ ومقاصدِه؛ حيث أشارَ في كلامه السابقِ إلى أنّ هذه الأحاديث الأربعة ـ أو الخمسة ـ تمثِّلُ أهميةً خاصّة؛ لكونها أصولًا جامعةً لكثيرٍ من الأبواب.

❁ ❁ ❁

= والمحفوظُ هو الطريق المرسلة؛ فإن قرة بن عبد الرحمن صدوقٌ له مناكير، كما في «التقريب»، وقد رجَّحَ هذا الطريقَ ـ المرسلة ـ كلٌّ من الأئمة: أحمد، وابنِ معين، والبخاري، والترمذي، والدارقطني.
بينما أوردَ النوويُّ في (الأربعين) الطريقَ الموصولةَ وحَسَّنَها، وصححه الشيخ الألبانيُّ في (صحيح الجامع) (ح/ ٥٧٨٧).

(١) أخرجه البخاريُّ (ح/ ١٣)، ومسلم (ح/ ٤٥) من حديث أنس رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاريُّ (ح/ ٥٢)، ومسلم (ح/ ١٥٩٩) من حديث النعمان بن بشير رضي الله عنهما.

(٣) انظر: (تاريخ بغداد) (٩/ ٥٧)، (تاريخ مدينة دمشق) (٢٢/ ١٩٦).

(٤) أخرجه مسلم (ح/ ١٠١٥)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مطولًا.



المبحث السابع

ثناءُ العلماء عليه

ليس من الغريبِ أن تَتَزاحَمَ كلماتُ الأئمة ـ المتقدِّمين منهم والمتأخرين ـ في الثناءِ على إمامٍ كأبي داود، فمكانتُه العلميةُ جديرةٌ بأن تَنتَزِعَ جُمَلَ الثناء والمديح عليه من كلِّ مَن له نظرٌ في الرجال والتواريخ؛ ولذلك فما مِن أحد ذكرَه إلّا وأثنى عليه وأبدى إعجابَه به، أو اكتفى بنقل ثناء المتقدمين عليه.

ولو أردتُ أن أستقصي ما قيل فيه من الثناء: لَحاولتُ شطَطًا، ولكنني أنقلُ هنا شذراتٍ مما قيل فيه، فمن أقوال العلماء في الثناء عليه:

• قال الإمامان: محمد بن إسحاق الصَّاغاني (ت٢٧٠هـ) وإبراهيم الحربي (ت٢٨١هـ) ـ لَما صنَّفَ أبو داود (السنن) ـ: «أُلين لأبي داود الحديثُ كما أُلين لداود عليه السلام الحديد»[(١)].

• وقال تلميذُه علّان بن عبد الصمد (ت٢٨٩هـ): «كان أبو داود من فرسان هذا الشأن»[(٢)].

• وقال موسى بن هارون الحافظ (ت٢٩٤): «خُلِقَ أبو داود في الدنيا للحديث، وفي الآخرة للجنة، ما رأيتُ أفضلَ منه»[(٣)].

---

(١) (تاريخ مدينة دمشق) (٢٢/ ١٩٦)، (تهذيب الكمال) (١١/ ٣٦٥).
(٢) (تاريخ مدينة دمشق) (٢٢/ ١٩٨)، (إكمال تهذيب الكمال) (٦/ ٣٨).
(٣) (تاريخ مدينة دمشق) (٢٢/ ١٩٦)، (تهذيب الكمال) (١١/ ٣٦٥).

• وقال أبو بكر الخلال الفقيه المعروف (ت٣١١هـ): أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني الإمام المقدَّم في زمانه، رجلٌ لم يَسبِقه إلى معرفته بتخريج العلوم، وبصرِه بمواضعِها: أحدٌ في زمانه، رجلٌ وَرِعٌ مقدَّم[1].

• وقال أحمد بن محمد بن ياسين الهروي (ت٣٣٤هـ) في (تاريخ هراة) ـ وابن خلّكان ـ: «كان أحدَ حُفَّاظ الإسلامِ لحديثِ رسولِ الله ﷺ وعِلْمِه، وعِلَلِه، وسندِه، في أعلى درجة النسك، والعفاف، والصلاح، والورع، من فرسان الحديث»[2].

• وذكرَ الخلَّال أنه كان إبراهيم الأصفهاني (ت٢٦٦هـ) وأبو بكر بن صدَقة (ت٢٩٣هـ) يَرفعان من قدره، ويَذكرانِه بما لا يَذكران أحدًا في زمانِه بمثله[3].

• وقال محمد بن مخلد الحافظ (ت٣٣١هـ): «كان يَفي بمذاكَرَة مائة ألف حديث، أقَرَّ له أهلُ زمانه بالحفظ»[4].

• وقال مَسلَمة بن قاسم (ت٣٥٣هـ): «كان ثقةً، زاهدًا، عارِفًا بالحديث، إمامَ عصره في ذلك»[5].

• وقال ابن حبان (ت٣٥٤هـ) ـ وتبعَه أبو سعد السمعانيُّ (ت٥٦٢هـ) ـ:

---

(١) (تاريخ بغداد) (٩/ ٥٧).

(٢) أسندَه إليه الخطيبُ في (تاريخ بغداد) (٩/ ٥٨)، وابنُ عساكر في (تاريخ مدينة دمشق) (١٩٨/٢٢)، وذكرَه المزيُّ في (التهذيب) (١١/ ٣٦٥)، والذهبيُّ في (السير) (١٣/ ٢١١)، وانظر: (وفيات الأعيان) لابن خلكان (٢/ ٤٠٤).

(٣) انظر: (تاريخ بغداد) (٩/ ٥٧)، (تاريخ مدينة دمشق) (٢٢/ ١٩٧)، (التقييد) (٢/ ٦).

(٤) انظر: (سير أعلام النبلاء) (١٣/ ٢١٢)، (بذل المجهود) للسخاوي (ص/ ٨٥).

(٥) (تهذيب التهذيب) (٢/ ٨٥)، (بذل المجهود) للسخاوي (ص/ ٨٦)، (ختم سنن أبي داود) للبصري (ص/ ٨٨).

«أبو داود أحد أئمة الدنيا فقهًا، وعلمًا، وحفظًا، ونسكًا، وورعًا، وإتقانًا، مِمَّن جمَع وصنَّف، وذبَّ عن السُّنَن، وقمَعَ مَن خالفَها وانتَحَلَ ضدَّها»[١].

• وقال الحاكمُ النيسابوري (ت٤٠٥هـ): «كان أبو داود إمامَ أهل الحديث في عصرِه بلا مُدافَعة»[٢].

• وقال الإمام النووي (ت٦٧٦هـ): «واتفقَ العلماءُ على الثناء على أبي داود، ووَصفِه بالحفظِ التامِّ، والعلمِ الوافر، والإتقان، والورع، والدين، والفهمِ الثاقبِ في الحديثِ وفي غيرِه»[٣].

• وقال شيخُ الإسلام ابن تيمية (ت٧٢٧هـ): «البخاري وأبو داود أفقهُ أهلِ الصحيح والسنن»[٤].

• وقال الذهبي (ت٧٤٨هـ): «الإمام، شيخ السنة، مقدَّم الحفاظ»[٥]، وقال: «ثبتٌ، حجة، إمامٌ، عامل»[٦].

• وقال الحافظُ ابنُ كثير (ت٧٧٤هـ): «أحدُ أئمة الحديث الرَّحَّالين الجوَّالين في الآفاق والأقاليم، جمعَ وصنَّفَ وخرَّج وألَّف، وسمعَ الكثيرَ عن مشايخ البلدان في الشام، ومصر، والجزيرة، والعراق، وخراسان، وغير ذلك، وله «السننُ» المشهورةُ المتداولةُ بين العلماء...»[٧].

• وجاءَ سهلُ بنُ عبد الله التُّستَري (ت٢٨٣هـ) إلى أبي داود فقيل:

---

(١) (الثقات) لابن حبان (٨/ ٢٨٢)، (الأنساب) للسمعاني (٣/ ٢٢٥).

(٢) انظر: (تاريخ مدينة دمشق) (٢٢/ ١٩٣)، (بذل المجهود) (ص/٨٦)، (ختم سنن الإمام أبي داود) (ص/ ٨٤).

(٣) (تهذيب الأسماء واللغات) للنووي (٢/ ٢٢٥)، وانظر: (الإيجاز) له (ص/ ٥٩).

(٤) (مجموع فتاوى شيخ الإسلام) (٢٠/ ٣٢١).

(٥) (سير أعلام النبلاء) (١٣/ ٢٠٣).

(٦) (الكاشف) للذهبي (١/ ٤٥٧).

(٧) (البداية والنهاية) لابن كثير (١٤/ ٦١٦).

هذا سهلُ بنُ عبد الله التُّستَريُّ جاءَكَ زائرًا، فرحَّبَ به، وأجلسَه، فقال سهلٌ: يا أبا داود، إنّ لي إليكَ حاجةً، قال: وما هي؟ قال: حتى تقول قد قضيتُها مع الإمكان، قال: قضيتُها مع الإمكان، قال: أخرِج إليَّ لسانَكَ الذي تُحدِّثُ به أحاديثَ رسول الله ﷺ حتى أقبِّلَه، قال: فأخرجَ إليه لسانَه، فقبَّلَه(١).

والثناءُ عليه من الأئمة المتقدِّمين والمتأخرين كثيرٌ جدًّا، وأكتفي بما سردتُه هنا، مختتمًا بما ذكرَه الحافظُ السِّلَفيُّ (ت٥٧٦هـ) ـ بعد ذكرِه لبعض ما قيل من ثناء العلماء على أبي داود ـ قال: «وفضائلُ أبي داود كثيرة، ورتبتُه بين أهل الرُّتَبِ كبيرة، وما أوردتُه ههنا من فضلِه وقولِ كبيرٍ بعد كبير: فقليلٌ من كثير...»(٢).



(١) (مقدمة السِّلَفي على معالم السنن) (٤/ ٣٣٧)، (التقييد) لابن نقطة (٢/ ٩)، (تهذيب الكمال) (١١/ ٣٦٦). وانظر تعليق السِّلَفيِّ على صنيع سهل التستري فيما سبق عند الحديثِ عن مكانة أبي داود رحمه الله.

(٢) (مقدمة السِّلَفي لمعالم السنن) (٤/ ٣٣٧ ـ ٣٣٨).

الباب الثاني

سنن الإمام أبي داود السجستاني

وفيه فصلان:

الفصل الأول: التعريف بسنن الإمام أبي داود.

الفصل الثاني: منهجُ الإمام أبي داود السجستاني في سُنَنِه.

الفصل الأول

التعريف بسنن الإمام أبي داود

وفيه خمسةُ مباحث:

المبحث الأول: التعريف بسنن الإمام أبي داود.

المبحث الثاني: رواةُ «سنن الإمام أبي داود».

المبحث الثالث: أقسامُ الكتاب، وتبويبُه، وعددُ أحاديثِه، وعددُ الأحاديث التي انتخَبَ «السننَ» منها.

المبحث الرابع: مكانة «سنن الإمام أبي داود»، وثناء العلماء عليه.

المبحث الخامس: عنايةُ العلماء بسنن الإمام أبي داود.



المبحث الأول

التعريف بسنن الإمام أبي داود

أولًا: اسم الكتاب:

اشتُهِرَ هذا الكتاب باسم «السنن» ـ أو «سنن أبي داود» مضافًا إلى مؤلِّفِه ـ، ويبدو أنّ المؤلِّفَ نفسَه سمَّاه بهذا الاسم، ومما يُستَدلُّ لذلك:

قولُه: «فإنكم سألتم أن أذكُرَ لكم الأحاديثَ التي في كتاب «السُّنَن» أهي أصحُّ ما عرفت بالباب؟»[1]، وقولُه: «وإنّ من الأحاديث في كتابي «السُّنَن» ما ليس بمتصِل، وهو مرسَل»[2]، وهكذا ذكرَه في عدة مواضع من رسالته المذكورة[3].

والسُّنَنُ جمعُ سنة، وهي عند الجمهور تُرادِفُ الحديث، ولكنَّ مرادَ أبي داود بالسنن هنا هي أحاديث الأحكام فقط، وهو أقرب إلى الاصطلاح الذي استقرَّ عليه المتأخرون، وهو أنّ كتب «السُّنَن» هي الكتب المرتَّبة على الأبواب الفقهية، من الإيمان، والطهارة، والصلاة، والزكاة، وهكذا.

ثانيًا: موضوع الكتاب:

موضوعُه هو أحاديثُ الأحكام، كما يوحي بذلك اسمُ الكتاب، وقد

---

(١) (رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سُنَنِه) (ص/ ٦٣).

(٢) المصدر السابق (ص/ ٧٤).

(٣) انظر: (ص/ ٦٦، ٦٧، ٧٢، ٧٦، ٨١).

صرَّحَ المؤلِّفُ بذلك في آخرِ رسالته إلى أهل مكة قائلًا: «وإنما لم أصَنِّف في كتاب (السُّنَن) إلّا الأحكام، ولم أصنِّف كتبَ الزهد، وفضائلَ الأعمال، وغيرها، فهذه الأربعة آلاف والثمانمائة كلها في الأحكام، فأما أحاديث كثيرة صحاح في الزهد والفضائل وغيرِها: فلم أخرجها»[(١)].

وكتابُ أبي داود يُعتَبَرُ أول كتابٍ مؤلَّفٍ في أحاديث الأحكام، يقولُ الخطابيُّ: «فأمَّا السنن المحضة: فلم يقصد واحدٌ منهم جمعَها واستيفاءَها، ولم يَقدر على تخليصِها واختصارِ مواضعِها من أثناء تلك الأحاديث الطويلة ومن أدلَّةِ سياقِها على ما اتفقَ لأبي داود»[(٢)].

وقال: «وقد جمع أبو داود في كتابه هذا من الحديثِ في أصول العلم وأمَّهاتِ السنَن وأحكامِ الفقهِ: ما لا نعلمُ متقدِّمًا ما سبقَه إليه، ولا متأخِّرًا لحقَه فيه»[(٣)].

ثالثًا: متى ألَّفَ أبو داود كتابَه «السنن»[(٤)]؟

النصوصُ المتوفِّرة في هذا الموضوع لا تمكِّننا من الجزم بتحديد زمان تأليف أبي داود لكتابه «السنن»، فممَّا يُذكر في هذا السياق قولُ الخطيب البغدادي: «وقَدِمَ بغدادَ غيرَ مرّة، وروى كتابَه المصنَّفَ في السنن بها، ونقلَه عنه أهلُها، ويُقال: إنه صنَّفَه قديمًا، وعرضَه على أحمد ابن حنبل، فاستجادَه واستحسنَه»[(٥)].

وهذا النصُّ يُفيدُ أنّ تأليفَه كان قبل وفاة الإمام أحمد سنة

(١) (رسالة أبي داود إلى أهل مكة) (ص/ ٨١).
(٢) (معالم السنن) للخطابي (١/ ١١).
(٣) المصدر السابق (١/ ١٢).
(٤) انظر: (الإمام أبو داود السجستاني وكتابه السنن) للبراك (ص/ ٤٧)، (تغليق التعليق على سنن الإمام أبي داود) للدكتور علي عجين (١/ ٥٣)، (أبو داود حياته وسننه) للدكتور محمد لطفي الصباغ (ص/ ٢٨٨ ـ ٢٨٩).
(٥) (تاريخ بغداد) للخطيب (٩/ ٥٦).

(٢٤١هـ)[١]، كما يُستفاد من هذا النصِّ أنَّ تأليفَ أبي داود لكتابه «السنن» كان مبكِّرًا جدًّا؛ إذ إنه وُلد سنة (٢٠٢هـ)، وتوفي سنة (٢٧٥هـ)، أي: بعد (٣٤) سنة من وفاة الإمام أحمد.

وظلَّ أبو داود يُعنى بالكتاب ترتيبًا وإقراءً طيلة هذه السنوات الممتدَّة بين تأليفه للكتاب وبين وفاتِه، ومما يدل على ذلك:

١ ـ قولُ راوي الكتاب الإمامِ الحافظ أبي علي اللؤلؤي بعد أن روى الحديث (٩١١): «هذا الحديثُ لم يقرأه أبو داود في العرضة الرابعة»، قال صاحبُ (عون المعبود)[٢]: «أي: لما حدَّث وقرأ أبو داود هذا

(١) وهناك نصَّان آخران في الموضوع لا يخلوان من إشكال:
أولهما: ما قاله محمد بن صالح الهاشمي ـ كما في (تهذيب الأسماء واللغات) (٢/ ٢٢٤) ـ: «قال لنا أبو داود: أقمتُ بطرسوس عشرين سنةً أكتبُ المسندَ، فكتبتُ أربعةَ آلاف حديث...». وهذا النصُّ يدلُّ على استقرارِ أبي داود تلك المدة الزمنية في طرسوس، وأنّ تأليفَه للسنن كان هناك. وهذا النصُّ لا يخلو من إشكالٍ سبقَ ذكرُه في مبحث رحلاتِ أبي داود ـ عند ذكر مدينة طرسوس ـ. يُضاف إلى ذلك أنّ هذه الروايةَ وردَت عن ابن داسه أيضًا، وليس في روايتِه هذه الجملة، كما أن هناك اختلافًا في اللفظ، فلفظُه عند السخاوي: «أقمتُ بطرسوس عشرين سنة، فاجتهدت في المسند، فإذا هو أربعةُ آلاف حديث، وإذا مدارُ...»، مما يدلُّ على تغييرٍ حصلَ في الجملة، والله تعالى أعلم.
والثاني: ما نقلَه الزركشيُّ في (النكت على مقدمة ابن الصلاح) (١/ ١٩١): قال الزركشي: وعنه ـ أي: عن أبي داود ـ: «ما في كتاب السنن حديثٌ إلّا وقد عرضتُه على أحمد بن حنبل ويحيى بن معين»، وهذا يدلُّ على أنه أتمَّ تأليفَه قبل وفاة ابن معين سنة (٢٣٣هـ).
وهذا النصُّ لا يخلو من إشكال، وهو أنّ في كتاب السنن روايات كثيرة عن المصريين، منها (١٤٩) رواية فقط عن الإمام أحمد بن صالح المصري، و(٨٠) رواية عن أحمد بن عمرو بن السرح، وأبو داود رحلَ إلى مصر عام (٢٤٠هـ)، فكيف عرض هذه الروايات على ابن معين قبل سنة (٢٣٣هـ)؟!
إلا أنّ الإشكالَ يندفع إذا عرفنا أنّ الإمامَ أبا داود يريد أنه عرضَ أصولَ هذه الأحاديث على الإمامَين، ولا يقصدُها مرويَّةً عن فلانٍ بعينه، والله تعالى أعلم.
(٢) (١/ ٣٤٣).

الكتاب في المرَّة الرابعة: لم يَقرأ هذا الحديث».

٢ ـ وقال عليُّ بنُ الحسن بن العبد ـ أحدُ رواته أيضًا ـ: «سمعتُ كتابَ السنن من أبي داود ستَّ مِرار، بَقِيَتْ من المرة السادسةِ بقيَّة»[١]، وفي تتمة الخبر أنه قرأها في السنة التي ماتَ أبو داود فيها، وهي سنة (٢٧٥هـ).

٣ ـ ومن ذلك ما نقلَه أبو بكر بن داسه عن أبي داود من قوله: «كتبتُ عن رسول الله ﷺ خمسمائة ألف حديث، انتخبتُ منها ما ضمنته هذا الكتاب...»[٢].

وكلُّ هذا يدلُّ على أنه قد ألفه مبكِّرًا، وظلَّ يرويه ويُقرئه ويُهذِّبه إلى أن وافته المنيَّةُ عام (٢٧٥هـ)، وأنه كان قد انتهى من تأليف أصلِ الكتاب قبل وفاة الإمام أحمد رحمه الله، والله تعالى أعلم.

أما ما جزمَ به بعضُ الباحثين من أنه أَلَّفَه قبل سنة (٢٢٠هـ)[٣]: فلا شك في خطئه؛ لأنّ هذه السنة هي بداية رحلة أبي داود إلى البلاد العربية، فكيف أودعَ فيه روايات البغداديين والبصريين والكوفيين والحجازيين والشاميين والمصريين وهو لم يلتقِ بهم بعدُ أصلًا؟!

رابعًا: تجزئة الكتاب:

ذكرَ أبو داود في «رسالتِه إلى أهل مكة»[٤] أنّ عددَ كتب هذه السنن هو (١٨) جزءًا مع المراسيل، منها جزءٌ واحدٌ مراسيل.

ويبدو أنّ النسَّاخ والرواة قد جزَّؤوا الكتابَ إلى أجزاء، وهذه التجزئةُ

(١) ورد هذا في نهاية رسالة أبي داود إلى أهل مكة (ل: ٣/أ ـ ب).
(٢) (مقدمة السلفي لمعالم السنن) ـ المطبوعة في آخر (المعالم) ـ (٤/ ٣٦٦).
(٣) جزم به الشيخ عبد الله صالح البراك في (الإمام أبو داود) (ص/ ٤٧).
(٤) (رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه) (ص/ ٧٨).

تختلف باختلاف المجزِّئين.

أما الخطيبُ البغداديُّ ـ وهو الذي روى سننَ أبي داود برواية اللؤلؤي ـ فقد جزَّأه إلى اثنين وثلاثين جزءًا، لا كما زعمَ بعضُهم أنه جزَّأه ثلاثين جزءًا.

خامسًا: طبعات الكتاب:

طُبع كتابُ السنن عدة طبعات منذ عام (١٢٧١هـ)، وبعضُهم يذكر في المقدمة النسخَ التي اعتمد عليها في الطبع، وآخرون ـ وهم الأكثر ـ لا يذكرون شيئًا.

وفيما يلي استعراضٌ لبعض طبعاتِه:

١ ـ لعل أقدمها طبعةُ دهلي بالهند سنة (١٢٧١هـ)، ثم (١٢٧٢هـ)، ثم (١٢٨٣هـ).

٢ ـ وطُبع في القاهرة بالمطبعة الكاستلية، سنة (١٢٨٠هـ) في مجلدين.

٣ ـ وطُبع في الهند، مطبع نول كشور، (١٣٠٥هـ)، وبهامشه تعليقات الخطابي.

٤ ـ وطُبع في القاهرة بهامش شرح الموطأ للزرقاني، سنة (١٣١٠هـ).

٥ ـ وطُبع في الهند في لكهنو، مطبع أصح المطابع، سنة (١٣١٨هـ)، وبهامشِه «عون الودود شرح سنن أبي داود»، لأبي الحسنات الفنجابي، في مجلدين.

٦ ـ وطُبع في الهند، في حيدر آباد، (١٣٩١، ١٣٩٣هـ).

التعريف ببعض الطبعات:

١ ـ طبعة عون المعبود: طُبع الكتابُ طبعة حجرية في الهند عام

(١٣٢٣هـ) في أربع مجلداتٍ كبار، بتحقيق الشيخ شمس الحق العظيم آبادي، طَبعَها مع شرحه «عون المعبود»، وهي من أجود طبعات هذا الكتاب من حيث ضبطُ نصِّ أبي داود، وكذلك اعتمادُه على الأصول، حيث اعتمدَ على (١١) نسخةً من رواية اللؤلؤي، وواحدة من رواية ابن داسه، واستفادَ من كلام المزيِّ في الروايات الأخرى، فأصبحَ متنُه مقابَلًا على عدة نسخ، مع الاعتماد على رواية اللؤلؤي.

وقد أعيد نشرُ هذا الكتاب وطباعتُه عام (١٣٨٨هـ)، وصُفَّ على الطباعة الحديثة، وجُعِلَ في الأعلى متنُ السنن، وفي الأسفل عونُ المعبود، وصدر في (١٤) جزءًا، نشرَه محمد عبد المحسن السلفي، صاحبُ المكتبة السلفية في المدينة النبوية، بضبط عبد الرحمن بن محمد عثمان، وقد وقعت فيها أخطاء كثيرة، فالطبعة الحجريَّة أدقُّ وأضبط.

٢ ـ طبعة الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد: طُبعت الطبعة الأولى في القاهرة عام (١٣٥٤هـ) بمراجعة وضبط وتعليق الشيخ المذكور، في مطبعة مصطفى البابي الحلبي، والطبعة الثانية في (١٣٦٩هـ)، ثم أعيد طبعُه مرارًا في بيروت، والرياض، وإستانبول، في أربعة أجزاء، في مجلدين. ولم يُشر الشيخ إلى النسخ التي اعتمدَ عليها، يقول الشيخ عبد الله البراك: «والذي رأيتُه في بعض حواشيه: أنه اعتمدَ على مَن سبَقَه»[١].

٣ ـ طبعة الشيخَين عزت عبيد الدعاس وعادل السيد: طُبعت في خمسة مجلدات، صدر الجزء الأول عام (١٣٨٨هـ)، والجزء الخامسُ عام (١٣٩٤هـ)، وذيَّلَاه بشرح الإمام الخطابي، وقامَا بتخريج أحاديث الكتاب، وأشارا إلى أنهما اعتمدا على نسخةٍ خَطِّيَّةٍ كُتِبَت عام

(١) (الإمام أبو داود السجستاني وكتابه السنن) للبراك (ص/ ٥٦).

(١١٣٢هـ)، وكذلك على نسخة الشيخ محيي الدين عبد الحميد، وعلى نسخٍ أخرى كلها مطبوعة، ووضعَا فهرسًا للأحاديث.

٤ ـ طُبع في جدة بتحقيق الشيخ محمد عوامة، وهي في ستة مجلدات، السادسُ منها للفهارس المختلفة، وذكرَ أنه اعتمدَ على نسخة الحافظِ ابنِ حجر العسقلاني، إضافة إلى سبع نسخٍ أخرى. وكان الحافظُ ابنُ حجر يُشير إلى اختلاف نسخ الروايات، مع اعتمادِه على رواية اللؤلؤي، والمحقِّقُ أشارَ إلى هذه الفروق بين النسخ، كما أنه ذكرَ في المقدمة تفاصيل عن النسخ التي قابلَ عليها نسخةَ الحافظ ابن حجر.

٥ ـ طبعة دار التأصيل:

طُبع الكتابُ في دار التأصيل سنة (١٤٣٦هـ ـ ٢٠١٥م) في ثمانية مجلدات، الأولُ منها مخصَّصٌ للدراسة، والثامنُ منها للفهارس.

وقد تضمنت الدراسةُ خمسةَ أبواب؛ الأول: في التعريف بالإمام أبي داود، والثاني: في التعريفِ بالكتاب، والثالث: النسخ الخطية التي تمَّ الاعتمادُ عليها في التحقيق، والرابع: عن هذه الطبعة، والخامس: المنهج المتَّبع في اختيار النُّسَخ الخطية وضبطِ وتوثيقِ «السنن».

وقد تحدَّثوا في الباب الرابع عن الطبعات السابقة، وهي: الطبعة الهندية، وطبعة الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، وطبعة الشيخ عوامة، وذكروا بعض المآخذ على تلك الطبعات كلِّها، وذكروا أن أدقَّها وأصحَّها الطبعة الهندية التي طُبعت مع شرحه «عون المعبود»[١].

كما أنهم ذكروا المبرِّرات العلمية لإعادة تحقيق الكتاب وضبطِه[٢]، وهي في جملتها جيدة.

---

(١) انظر: (السنن) لأبي داود (١/ ٣٠٠ ـ ٣١٧).

(٢) المصدر السابق (١/ ٢٩٩) وما بعدها.

وذكروا أيضًا أنهم حقَّقوا هذه الطبعة وضبطوها على ثماني عشرة نسخةً خطِّيَّة، وأنها رواية اللؤلؤيِّ، وقارنوها برواية ابن داسه وغيرِها.

وهذه الطبعة قد تكون أحسن الطبعات ضبطًا وتحقيقًا ودقَّةً، وطبعاتُ دار التأصيل تمتازُ بالتحقيق والاتقان والاعتمادِ على أوثق النُّسَخ الخطِّيَّةِ من حيث الجملة، والكمالُ عزيز، والله تعالى أعلم.

٦ ـ طُبع أخيرًا في مجلدٍ واحد عدة طبعاتٍ، وقفتُ على أربعٍ منها، وهي:

أ ـ طبعة دار السلام بالرياض عام (١٤٢٠هـ)، بإشراف الشيخ صالح آل الشيخ.

ب ـ طبعة بيت الأفكار الدولية عام (٢٠٠٤م). وقد اعتمدوا على طبعة الدعاس، كما ذكروا أحكامَ الشيخ الألباني على الأحاديث، وكذلك حواشي المنذري وابن القيم، وفي آخرها فهرسٌ للأحاديث.

ج ـ طبعة مكتبة المعارف بالرياض، باعتناء الشيخ مشهور حسن آل سلمان، وقد اعتمدَ على الطبعة الحجرية الهندية التي هي أصل عون المعبود، ووضع أحكام الشيخ الألباني على الأحاديث، وذيَّلَه بفهرس الأحاديث.

د ـ طبعة دار ابن حزم، ببيروت، عام (١٤١٩هـ).

ولعلَّ أحسنَ هذه الطبعات كلِّها: هي طبعةُ دار التأصيل، تليها الطبعةُ الهنديةُ الحجريَّة من نسخة «عون المعبود»، أمَّا النسخة المطبوعة على الصف الحديث ـ من الطبعة الهندية ـ: ففيها أخطاء، وليست كالطبعة الحجَريَّة. والله تعالى أعلم.

تنبيه:

كنت جزمت في الطبعاتِ السابقة بأن هناك خطأً تواردَت عليه نسخُ سنن أبي داود المطبوعة، وكذلك جميعُ النسخ المخطوطة التي اطلعت عليها، وهي سبعة، منها نسخةُ الخطيب[١]، وهو في (ح/١٠١٨) حيث قال فيه أبو داود:

حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بنُ زُرَيْعٍ ـ ح

وحَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا مَسْلَمَةُ بنُ مُحَمَّدٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا خَالِدٌ الحذَّاءُ، حَدَّثَنَا أَبُو قِلَابَةَ، عَن أَبِي المهَلَّب، عَن عِمرَانَ بنِ حُصَيْنٍ، قَالَ:

«سَلَّمَ رَسُولُ الله ﷺ فِي ثَلَاثِ رَكَعَاتٍ مِن العَصرِ ثُمَّ دَخَلَ ـ قَال عَن مَسْلَمَةَ ـ الْحُجَرَ، فَقَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ الْخِربَاقُ كَانَ طَوِيلَ اليَدَين، فَقَالَ لَه: أَقُصِرَت الصَّلَاةُ يَا رَسُولَ الله؟ فَخَرَجَ مُغضَبًا يَجُرُّ رِدَاءَهُ فَقَالَ: أَصَدَق؟! قَالُوا: نَعَم، فَصَلَّى تِلكَ الرَّكعَةَ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْهَا، ثُمَّ سَلَّمَ».

وكنت ذكرتُ أنَّ الخطأَ هنا في قولِه: «قال عن مسلمة»، والصحيحُ: «قالَ غيرُ مسلمة»، وهذا التصويبُ من «مستخرج أبي عوانة»، حيث روى هذا الحديثَ عن أبي داود نفسِه[٢]، وفيه: «غير» بدل «عن».

وكنتُ علَّقتُ على «مستخرج أبي عوانة» ـ في الجزء الذي حقَّقتُه في رسالتي للماجستير[٣] ـ في هذا الموضع بما يلي:

---

(١) (ل/١٥٥/ب) ـ نسخة فيض الله ـ، وكذلك نسخة مكتبة باريس من رواية ابن داسه (٤٣/أ).

(٢) في كتاب الصلاة، باب بيان التسليم بعد سجدتَي السهو، والبناء على صلاتِه بعد دخولِه منزلَه، ورجوعه إلى مصلَّاه إذا كان ناسِيًا.

(٣) (١/٤٥١ح/٢٠٣).

«كذا في جميع النسخ[١]، والمراد هو: يزيدُ بنُ زُرَيع وغيرُه من تلاميذ خالد، وتؤيده روايةُ النسائي في «المجتبى»[٢] عن أبي الأشعث [أحمد بن المقدام]، عن يزيد بن زُرَيع ـ به ـ بنحوه، بلفظ: «فدخل منزله».

وعند مسلم في «صحيحه»[٣]، وابن ماجه[٤]، وابن خزيمة[٥] من طرق، عن عبد الوهاب الثقفي، عن خالد ـ به ـ بلفظ: «فدخل الحُجْرَةَ».

وعند مسلم[٦] من طريق ابنِ عُلَيَّة، عن خالد ـ به ـ بلفظ: «دخَلَ منزلَه».

وفي هذا تظهر فائدة عدول المصنف عن قوله: «قال يزيد» إلى قوله: «غير مسلمة»؛ حيث إنَّ الصيغةَ الأخيرة تشملُ يزيدَ وغيرَه، وهذا مقصود ـ على ما يظهر ـ.

هذا، وفي نُسَخ سنن أبي داود ـ شيخ المصنف في الحديث المذكور ـ المطبوعة بلفظ: «قال عن مسلمة: الحُجَر»، وعلى هذا ينعكس المعنى، ونُسخ السنن مطبقة على هذا... وشَرَحَ صاحبُ «بذل المجهود»[٧] الجملةَ المذكورة بقوله: «يعني: زاد مسلمةُ بعد قوله: «ثم دخل» لفظَ «الحُجَر»، ولم يذكره مسدَّدٌ عن شيخه يزيد بن زريع». وبنحوه قال محمود السبكي».

والصواب ـ والله تعالى أعلم ـ: ما وردَ في المستخرج، وهو

(١) أي: كذا ـ «غير» ـ في جميع نسخ مستخرج أبي عوانة.
(٢) (٣/٢٦)، باب ذكر الاختلاف على أبي هريرة في السجدتَين.
(٣) (ح/٥٧٤/١٠٢).
(٤) (ح/١٢١٥).
(٥) (ح/١٠٥٤).
(٦) (ح/٥٧٤).
(٧) (٥/٣٨٣ ـ ٣٨٤).

«غير»، بدل «غير»؛ لِمَا أسلفتُه من التفصيل[1].

وكنتُ قد عرضتُ ما نقلتُه هنا على شيخِنا العلامة عبدِ المحسن العباد ـ في أثناء قراءتِنا عليه سننَ أبي داود ـ فاستحسنَ ما كتبتُه، وأيَّدَه بقرينةٍ أخرى أيضًا، وهي أنه ليس من عادة أبي داود أن يقول: «قال عن فلان».

أمَّا كلمة «غير» ـ على النحو الذي استُعمِلَت هنا ـ: فقد استعملَها أبو داود في غير هذا الموضع أيضًا، منها في (ح/ ١٢٣٥، ٢٦٧٥).

فالصحيحُ أنّ كلمة «عن» هنا خطأ، والصواب: «غير»، والله تعالى أعلم.

هكذا كنت جزمتُ بكون ما في نُسَخ سنن أبي داود خطأً؛ وهذا الجزمُ كان صحيحًا بالنظرِ إلى نسخِ سننِ النسائي المطبوعة، حيث إنَّ فيها من رواية يزيد بن زريع: «فدخلَ منزلَه»، وقد اطلعتُ على طبعةِ دار التأصيل، فرأيت أنَّ محقِّقيها أشاروا إلى رواية أبي عوانة (٣/ ٩٤ح/ ١٠٠٧)، وذكروا أنَّ نسخَ سنن أبي داود متفقةٌ على كلمة «عن»، وذكروا ما نقلتُه عن «بذل المجهود»، وأيدوه قائلين: «ومما يؤكِّدُ على صحة هذا التفسير: ما أخرجَه أبو نعيم في (معرفة الصحابة) (٢٥٦٣) من حديث مسدَّد، عن يزيد بن زريع، وفيه: «ثم دخل»، وأخرجه النَّسائيُّ في (السنن الكبرى) (٦٦١، ١٢٥٣)، [و] (المجتبى) (١٢٥٢) من حديث أبي الأشعث أحمد بن المقدام، عن يزيد بن زريع، وفيه: «فدخل»، ولم يذكر الحجر، وجاء في نسخةٍ متأخرةٍ غير معتَمَدةٍ من (المجتبى): «فدخلَ منزلَه».

وقد تغيَّرَ رأيي من الجزمِ بصحةِ ما في صحيح أبي عوانة، إلى احتمال رجحانه للأسباب السابقة، وما وردَ في سنن النَّسائيِّ يجعلُ

---

(١) في (المنهل العذب المورود) (٦/ ١٤٣).

احتمالَ صحةِ ما وردَ في نُسخ سنن أبي داود واردًا، إلَّا أنَّ ما وردَ عند أبي عوانة يبقى راجحًا لاختلاف نُسخ «المجتَبى»، مع أنّ الراجحَ فيها أيضًا عدم ذكر كلمة «منزلَه» لتوارُد النسخ القديمة عليها، ولعدم اختلاف النسخ في «الكبرى»، والله تعالى أعلم.





المبحث الثاني

رواةُ «سُنن الإمام أبي داود»

روى كتابَ «السنن» عن الإمامِ أبي داود رحمه الله جماعةٌ كثيرون، لكنَّ الذين اشتَهَروا بروايتِه عنه بالأسانيد المتصلةِ إليه خمسةٌ، وأشهرُ رُواة السنن هم:

١ ـ أبو علي محمد بن أحمد بن عمرو اللُّؤلؤي البصري (ت٣٣٣هـ):

وصفَه الذهبيُّ بأنه «الإمام، المحدِّث، الصدوق»[1]. و«اللؤلؤيُّ» نسبة إلى بيع اللؤلؤ[2].

وروايةُ اللؤلؤيِّ أصحُّ الروايات؛ لأنها من آخر ما أملى أبو داود، وقد سمعَ السننَ مراتٍ عديدة كانت آخرُهنَّ في السنة التي توفي فيها أبو داود سنة (٢٧٥هـ). قال القاضي أبو عمر الهاشمي ـ وهو آخرُ مَن حدَّثَ به عن اللؤلؤي ـ: «كان أبو علي اللؤلؤيُّ قد قرأ هذا الكتابَ على أبي داود عشرين سنةً، وكان يُسَمَّى ورَّاقَه، والورَّاق عندهم القارئ، وكان هو القارئَ لكل قومٍ يَسمعونه»[3].

---

(١) (سير أعلام النبلاء) (١٥/ ٣٠٧).

(٢) انظر: (الأنساب) للسمعاني (٤/ ١٩٧)، (السير) (١٥/ ٣٠٧).

(٣) (التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد) لابن نقطة (١/ ٣٣)، (البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر) للسيوطي (٣/ ١١٤٠ ـ ١١٤١)، (ختم سنن الإمام أبي داود) للبصري (ص/ ١٠٠ ـ ١٠١).

قال الشيخ وليُّ الدين أبو زرعة العراقي: «وقد سمعَه اللؤلؤيُّ من أبي داود سنة وفاتِه، وهي سنة خمسٍ وسبعين ومائتَين، فينبغي أن يكون العملُ على روايتِه»[١].

ويتأيَّدُ هذا بوجود نسخةٍ خطيَّةٍ ـ وهي نسخة الخطيب ـ ذُكِرَ فيها تاريخ السماع عن أبي داود، وهو: شهر محرم، من عام (٢٧٥هـ).

وقد روى عن اللؤلؤيِّ هذه «السنَنَ»: القاسمُ بن جعفر بن عبد الواحد الهاشميُّ أبو عمر البصري (٣٢٢ ـ ٤١٤هـ)[٢]، وهو من شيوخ الخطيب، قال الخطيب عنه: «كان ثقةً أمينًا، ولي القضاءَ بالبصرة، وسمعتُ منه بها (سنَنَ أبي داود)»[٣].

وعنه روى «السنَنَ» الخطيبُ البغدادي (ت٤٦٣هـ)، وهو إمامٌ معروف.

ورواية الخطيب هي التي اعتمدت بالنسبة للشائع من نسخ سنن أبي داود برواية اللؤلؤي.

قال السخاوي: «لم ينفرد الخطيبُ عن الهاشمي، بل هو أيضًا عندنا من طريق أبي علي التُّسْتَري[٤]، وأبي منصور بن شَكْرويه[٥]، كلاهما عن

(١) (البحر الذي زخر) (٣/ ١١٤١)، (ختم سنن الإمام أبي داود) للبصري (ص/ ١٠١).

(٢) ترجمته في: (تاريخ بغداد) (١٢/ ٤٥١)، (المنتظم) (٨/ ١٤)، (سير أعلام النبلاء) (١٧/ ٢٢٥).

(٣) (تاريخ بغداد) (١٢/ ٤٥١).

(٤) هو أبو علي، علي بن أحمد بن علي بن إبراهيم التستري البصري (ت٤٧٩هـ)، ترجمته في: (سير أعلام النبلاء) (١٨/ ٤٨١).
وهذه النسخةُ محفوظةٌ في مكتبة باريس برقم (٧٠٧)، وصورتُها موجودةٌ في مكتبة الشيخ أبي الحارث فيصل يوسف العلي.

(٥) هو محمد بن أحمد بن علي بن شكرويه الأصبهاني (ت٤٨٢هـ). سافرَ إلى البصرة، فسمع من الهاشميِّ سننَ أبي داود، قال ابنُ طاهر: وإنما سمعَ اليسيرَ منه، وكان له =

أبي عمر، ولكن بين رواية الخطيب وأبي علي اختلاف يسير.

وقد قرأتُ بخطِّ شيخِنا[١]: وجدتُ بخطِّ ابن ناصر: «كان أصلُ الخطيب ـ يعني الذي حدَّثَ به من السنن ـ قد كتب قديمًا من رواية أبي الحسن ابن العبد، ثم إنّ الخطيبَ عارَضَ به روايتَه عن أبي عمر الهاشمي، وغيَّرَ فيه مواضع، وكتبَ فيه زيادات، وربما تركَ فيه ألفاظًا لا تُغَيِّرُ المعنى على لفظ ابن العبد، فلأجل هذا وقعَ بين روايتِه وروايةِ أبي علي التستري اختلافٌ يسيرٌ لا يضرُّ»[٢].

وروايةُ اللؤلؤي أشهرُ الروايات، وهي المرادةُ بـ«السنن لأبي داود» إذا أطلِق. قال العظيم آبادي: «فنسخةُ (السُّنَنِ) من رواية اللؤلؤي هي المرَوَّجةُ في ديارنا الهندية وبلادِ الحجاز وبلادِ المشرقِ من العرب، بل أكثر البلاد، وهي المفهومةُ من «السنن لأبي داود» عند الإطلاق، وهذه النسخةُ لخَّصَها المنذريُّ وخرَّج أحاديثَها، وعلى هذه النسخةِ شرحٌ لابن رسلان والحافظِ العراقي، وحاشيةٌ لابن القيِّم والسنديِّ والسيوطيِّ وغيرِهم.

وهذه الروايةُ هي المرادُ في قول صاحبِ (المنتقَى) وصاحبِ (جامعِ الأصول) وصاحبِ (نصبِ الراية) وصاحبِ (المشكاة) وصاحبِ (بلوغِ المرام) وغيرِهم من المحدِّثين: أخرجَه أبو داود.

وأخذَ هذه النسخةَ الإمامُ الحافظُ أبو القاسم عليُّ بنُ الحسن المعروف بابن عساكر الدمشقيُّ في كتابه (الإشراف على معرفة الأطراف)، حتى قال السيوطيُّ: إنّ روايةَ اللؤلؤيِّ من أصحِّ الروايات،

= ابنُ عم قد سمعَ الكتابَ كلَّه، وتوفي قديمًا، فكشطَ اسمَ ابن عمِّه وأثبتَ اسمَه. ترجمته في: (سير أعلام النبلاء) (١٨/ ٤٩٣).

(١) يقصد شيخَه الحافظ ابن حجر العسقلاني.

(٢) (بذل المجهود في ختم السنن لأبي داود) للسخاوي (ص/ ٦٥ ـ ٦٦).

والله أعلم»[١].

٢ ـ أبو بكر محمد بن بكر بن محمد بن عبد الرزاق بن داسَه التمَّار البصري (ت٣٤٦هـ):

وصفَه الذهبيُّ بأنه «الشيخ الثقة العالِم»، وهو شيخُ الخطابي، وهو آخرُ مَن حدَّثَ بالسننِ كاملًا عن أبي داود[٢]، وقد لازَمَه خلال إقامتِه الأخيرة في البصرة، وذكرَ أنه كان يخرج إليه كلَّ يوم[٣]. وروايتُه أكملُ الروايات[٤]، وهي مشهورةٌ في ديار المغرب، وتُقارِبُ روايةَ اللؤلؤي، والاختلافُ بينهما غالبًا بالتقديم والتأخير[٥].

وعلى هذه النسخةِ اعتمدَ الخطَّابيُّ في شرحه (معالم السنن)، كما أنّ أكثرَ ما يورِدُه البيهقيُّ في «سننِه الكبرى» وغيرِها من تصانيفِه حديثَ أبي داود: من طريقِه[٦].

---

(١) (خاتمة عون المعبود شرح سنن أبي داود) للعظيم آبادي (١٤/ ٢٠٢).

(٢) انظر: (سير أعلام النبلاء) (١٥/ ٥٣٨).

(٣) انظر التفصيل في: (مقدمة السِّلفي) (٤/ ٣٣٧).

(٤) انظر: (النكت على مقدمة ابن الصلاح) للزركشي (١/ ٣٤٠)، (تدريب الراوي) للسيوطي (١/ ١٧٠).

(٥) انظر: (الحطة) للنواب صديق حسن خان (ص/ ٣٨٩)، (خاتمة عون المعبود) (١٤/ ٢٠٢). قال العظيم آبادي مبيِّنًا هذا الاختلاف: إنَّ رواية ابن داسه وقعَ فيها كتابُ الجنائز «بعد كتاب الصلاة وقبل كتاب الزكاة، وفي رواية اللؤلؤي كتابُ الجنائز بعد كتاب الخراج والإمارة، وفي رواية ابن داسه كتابُ الزكاة، ثم اللقطة، ثم الصيام، ثم المناسك، ثم الضحايا، ثم الجهاد، ثم الإمارة، ثم البيوع، ثم كتاب النكاح، وفي رواية اللؤلؤي: كتابُ الزكاة، ثم اللقطة، ثم النكاح، والطلاق، ثم الصيام، ثم الجهاد، ثم الضحايا والصيد، ثم الوصايا، ثم الفرائض، ثم الخراج والإمارة، ثم الجنائز، ثم الأيمان والنذور، ثم كتاب البيوع، وقس على هذا غير ذلك من الكتب الباقية». (عون المعبود) (١٤/ ٢٠٢ ـ ٢٠٣).

(٦) انظر: (بذل المجهود في ختم السنن لأبي داود) (ص/ ٦٩).

وقد سقطَ من رواية ابن داسه من كتاب الأدب، من قولِه «باب ما يقول إذا أصبح وإذا أمسى»، إلى «باب الرجل ينتمي إلى غير مواليه»، فكان يقولُ: «قال أبو داود»، ولا يقول: «حدثنا أبو داود»[1].

٣ ـ أبو عيسى إسحاق بن موسى الرَّمْلي ورَّاقُ أبي داود (ت٣٢٠هـ)[2]:

وثَّقَه الدارقطنيُّ، وروايتُه تُقارِبُ روايةَ ابن داسه[3]، وهذه الروايةُ لم يذكرها المزيُّ في (تحفة الأشراف)[4].

٤ ـ أبو سعيد أحمد بن محمد بن زياد ابن الأعرابي (ت٣٤٠هـ)[5]:

قال الذهبي: «الإمام، المحدث، القدوة، الصدوق، الحافظ، شيخ الإسلام... نزيلُ مكة، وشيخ الحرم... وحملَ السننَ عن أبي داود، وله في غضون الكتاب زياداتٌ في المتن والسند»[6].

---

(١) انظر: (بذل المجهود في ختم السنن لأبي داود) للسخاوي (ص/ ٧٠)، (ختم سنن الإمام أبي داود) للبصري (ص/ ١٠٠).

(٢) ترجمتُه في: (سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني وغيره من المشايخ في الجرح والتعديل) (ص/ ١٧٢)، (تاريخ بغداد) (٦/ ٣٩٥)، (تاريخ مدينة دمشق) (٨/ ٢٨٦ ـ ٢٨٧).

(٣) انظر: (النكت على مقدمة ابن الصلاح) للزركشي (١/ ٣٤٠) نقلًا عن أبي جعفر بن الزبير، وانظر: (خاتمة عون المعبود) (١٤/ ٢٠٣ ـ ٢٠٤)، (درجات مرقاة الصعود إلى سنن أبي داود) للدِّمَنتي (ص/ ٥).

(٤) (خاتمة عون المعبود) (١٤/ ٢٠٤).

(٥) ترجمته في: (حلية الأولياء) (١٠/ ٣٧٥)، (تاريخ مدينة دمشق) (٥/ ٣٥٣)، (التقييد) (ص/ ١٦٦)، (سير أعلام النبلاء) (١٥/ ٤٠٧).

(٦) (سير أعلام النبلاء) (١٥/ ٤٠٧). والمترجَمُ ليس هو أبا عبد الله محمد بن زياد ابن الأعرابي الهاشمي، اللغوي المعروف (١٥٠ ـ ٢٣١هـ)، فهذا مات قبل أن يولد المترجَم بأعوام.

وليس في روايتِه كتابُ الفتن، والملاحم، وكتاب الحروف[١]، والخاتم، وسقطَ منه في كتاب اللباس نحوُ نصفِه، وفاتَه من كتاب الوضوء والصلاة والنكاح مواضع كثيرة تشتملُ على أوراق عدة.

وقد استدرَكَ ابنُ الأعرابي روايةَ أكثر ما فاتَه من السنن بروايتِه له عن أبي أسامة محمد بن عبد الملك بن روّاس ـ الآتي ذكرُه ـ عن أبي داود.

كما أنّ ابنَ الأعرابي زادَ في الكتاب أحاديثَ ليست من أحاديث أبي داود[٢]، وربما كان في هذه الزيادات أسانيد زائدة من عنده على إسناد أبي داود[٣]، وربما كان فيها متون زائدة[٤].

وفي هذه النسخة بعضُ الأحاديث التي ليست في رواية اللؤلؤي[٥]، ويذكرُ الحافظُ المزيُّ روايتَه في (تحفة الأشراف).

٥ ـ أبو الحسن علي بن الحسن بن العبد الأنصاري (ت٣٢٨هـ)[٦]:

وهو من تلاميذ أبي داود، ومن شيوخ الدارقطني.

قال الحافظ ابنُ حجر: «فإنّ في رواية أبي الحسن بن العبد عنه من الكلامِ على جماعةٍ من الرواة والأسانيد ما ليس في رواية اللؤلؤي، وإن كانت روايتُه أشهر»[٧].

---

(١) تصحَّفت كلمة «الحروف» في (صلة الخلف) و(برنامج التجيبي) (ص/ ٩٥) و(النكت على مقدمة ابن الصلاح) للزركشي (١/ ٣٤١) إلى «كتاب الحروب».

(٢) انظر: (فهرست ابن خير الإشبيلي) (ص/ ١٠٥ ـ ١٠٦)، وراجع: (خاتمة عون المعبود) (١٤/ ٢٠٣)، (درجات مرقاة الصعود إلى سنن أبي داود) (ص/ ٥).

(٣) انظر (ح/ ٢٥) ـ طبعة عوامة ـ.

(٤) انظر (ح/ ٤٥٠٢) ـ طبعة عوامة ـ.

(٥) انظر: (خاتمة عون المعبود) (١٤/ ٢٠٣).

(٦) ترجمته في (تاريخ بغداد) (١١/ ٣٨٣)، (تاريخ الإسلام) للذهبي (وفيات٣٢١ ـ ٣٣٠ ص/ ٢٣٢).

(٧) (النكت على ابن الصلاح) (١/ ٤٤١).

وجُلُّ مغايراتِ وزيادات هذه الرواية تقعُ في النصف الثاني من الكتاب، كما صرَّح به الحافظُ ابنُ حجر فيما كتبَه على حاشية الصفحة الأولى من نسختِه من (سنن أبي داود)[١].

وجاءَ في نهاية نسخةٍ من نُسَخِ رسالة أبي داود إلى أهل مكة: «سمعتُ كتابَ السنن من أبي داود ستَّ مِرار، بَقِيَت من المرَّة السادسةِ بقيَّةٌ لم يُتِمَّه، بالبصرةِ سنة إحدى، واثنتين[٢]، وثلاث، وأربع، وخمس وسبعين ومائتَين، وفيها ماتَ»[٣].

٦ ـ أبو أسامة محمد بن عبد الملك الروَّاس (ت؟)[٤]:

وهو الذي أتمَّ ابنُ الأعرابي روايتَه عنه، وذكرَه الحافظُ المزيُّ وقال: «وفاتَه منه مواضع»[٥]، أي: فاتَه من كتاب السنن.

وقال الذهبيُّ عنه: «راوي السنن بفواتات»[٦].

٧ ـ أبو الطيب أحمد بن إبراهيم بن عبد الرحمن الأُشْناني البغدادي نزيل الرحبة[٧].

---

(١) انظر: مقدمة الشيخ عوامة لـ(سنن أبي داود) (١/ ١٨، ٢٥).

(٢) ما في المخطوط أقرب إلى كلمة «وثلاثين»، والمثبت ليس بعيدًا عن الأصل أيضًا، وهو الأنسبُ للمعنى.

(٣) (رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه) (ل:٣/أ ـ ب).

(٤) لم أقف على مَن ترجمَ له.

(٥) (تهذيب الكمال) (١١/ ٣٦١).

(٦) (سير أعلام النبلاء) (١٣/ ٢٠٦).

(٧) ترجمتُه في (تاريخ بغداد) (٤/ ١٦). وقد ذكرَه الحافظان المزيُّ وابنُ حجر في رواة السنن. انظر: (تهذيب الكمال) (١١/ ٣٦٠)، (تهذيب التهذيب) (٤/ ١٥٤).

٨ ـ الإمام المحدِّث أبو بكر أحمد بن سلمان بن الحسن البغدادي النجاد (ت٣٤٨هـ)[١]:

سمعَ أبا داود وارتحلَ إليه، وهو خاتمةُ أصحابِه[٢].

٩ ـ أبو عمرو أحمد بن علي بن حسن البصري[٣].

١٠ ـ أبو سالم محمد بن سعيد بن حماد بن ماهان بن زياد الجلودي (ت٣٢٩هـ)[٤].

وهو تلميذُ أبي داود، وشيخ الدارقطني.

هؤلاء أشهرُ مَن روى «السننَ» عن أبي داود، ويمكن إجمالُ ما سبق فيما يلي[٥]:

١ ـ أشهرُ الروايات هي روايةُ اللؤلؤي، وهي أكثرُها تداولًا، كما أنها أصحُّ الروايات.

٢ ـ تليها روايةُ ابنُ داسه، وهي أكملُ الروايات، وفيها زيادات عن غيرها، وقد أثنى عليها العلماء، لاسيما المغاربة منهم، ولها نسخ خطية.

٣ ـ رواية اللؤلؤي انتشرت في بلاد المشرق، ورواية ابن داسه انتشرت في بلاد المغرب.

---

(١) ترجمته في (تاريخ بغداد) (٤/ ١٨٩)، و(سير أعلام النبلاء) (١٥/ ٥٠٢).

(٢) انظر: (سير أعلام النبلاء) (١٥/ ٥٠٢).

(٣) لم أقف له على ترجمة، وقد ذكرَه الحافظان المزيُّ وابنُ حجر فيمن روى السنن. انظر: (تهذيب الكمال) (١١/ ٣٦٠)، (تهذيب التهذيب) (٤/ ١٥٣).

(٤) ترجمته في (تاريخ بغداد) (٥/ ٣١١)، (تاريخ الإسلام) للذهبي (ص/ ٢٧١) ـ حوادث ووفيات (٣٢١ ـ ٣٣٠). وقد ذكرَه الخطيبُ البغداديُّ والسخاويُّ فيمن روى السنن. (بذل المجهود في ختم السنن لأبي داود) (ص/ ٦٢).

(٥) يُنظر: (تغليق التعليق على سنن أبي داود) للدكتور علي بن إبراهيم بن سعود عجين (١/ ٦٤ ـ ٦٥).

٤ ـ رواية ابن الأعرابي ناقصة عن الأخريات، وقد استدركَ أكثرَ ما فاته من السنن من رواية أخرى، كما أنه زادَ فيها أحاديث أخرى ليس من سنن الإمامِ أبي داود.

٥ ـ وروواية ابن العبد فيها زيادات في الكلام على الرواة والأسانيد.

٦ ـ روايةُ الرَّمْليِّ تُقارِبُ روايةَ ابن داسه، وهذه الروايةُ لم يذكرها المزيُّ في (تحفة الأشراف).

٧ ـ الروايات الأخرى ـ رواية الروّاس، والأُشناني، وابن حسن البصري، وابن النجاد، والجلودي ـ لم أقف على وصفها عند أحدٍ من العلماء.

٨ ـ يشير الحافظُ المزيُّ في كتابه (تحفة الأشراف) إلى الاختلاف بين الروايات، كما أنّ الشيخ العظيم آبادي ألَّفَ كتابَه (عون المعبود شرح سنن أبي داود) معتمدًا على نسخٍ من رواية اللؤلؤي، ونسخةٍ من رواية ابن داسه، ويذكر الفرقَ بينهما، وكذا بين الروايات الأخرى نقلًا عن المزيِّ في (الأطراف). وقد أخرج الشيخ محمد عوامة (سنَنَ أبي داود) على نسخٍ خطيةٍ من عدة روايات مع بيان الفروق بينها.





المبحث الثالث

أقسام الكتاب وتبويبُه وعددُ أحاديثه وعددُ الأحاديث التي انتخَبَ السننَ منها

أولًا: أقسام الكتاب[1]:

❑ عرفنا أنّ معنى «كتب السنن»: أنها الكتبُ المرتَّبةُ على الأبواب الفقهية، كالطهارة، والصلاة، والزكاة، وغيرها، ومن أشهر كتب السُّنن: كتابُ أبي داود.

❑ وقد قسَّمَ أبو داود كتابَه إلى كتبٍ كبيرةٍ بلغت (٣٦) كتابًا، وهي:

م	اسم الكتاب	م	اسم الكتاب	م	اسم الكتاب	م	اسم الكتاب
١	الطهارة	١٠	الضحايا	١٩	الأقضية	٢٨	الترجُّل
٢	الصلاة	١١	الصيد	٢٠	العلم	٢٩	الخاتَم
٣	الزكاة	١٢	الوصايا	٢١	الأشربة	٣٠	الفِتَن
٤	اللُّقطة	١٣	الفرائض	٢٢	الأطعمة	٣١	المهدي
٥	المناسك	١٤	الخراج والإمارة والفيء	٢٣	الطِّب	٣٢	الملاحِم
٦	النكاح	١٥	الجنائز	٢٤	العتق	٣٣	الحدود
٧	الطلاق	١٦	الأيمان والنذور	٢٥	الحروف والقراءات	٣٤	الدِّيات
٨	الصوم	١٧	البيوع	٢٦	الحمام	٣٥	السُّنَّة
٩	الجهاد	١٨	الإجارة	٢٧	اللِّباس	٣٦	الأدب

(١) انظر: (أبو داود حياته وسننه) للصباغ (ص/٢٩٣ ـ ٢٩٥)، (تغليق التعليق على سنن أبي داود) للدكتور علي بن إبراهيم بن سعود عجين (١/ ٥٥).

□ سنن الإمام أبي داود أقلُّ الكتب الستةِ كتبًا، ففيه (٣٦) كتابًا، ويليه ابنُ ماجه، وفيه (٣٧) كتابًا، يليه الترمذي، وفيه (٥٠) كتابًا، يليه النسائيُّ، وفيه (٥١) كتابًا، ثم مسلم، وفيه (٥٤) كتابًا، ثم البخاري، وفيه (٩٧) كتابًا.

□ ذكرَ السخاويُّ أنّ منهجَ الإمام أبي داود في «سنَنِه» يشبه صنيع الإمام البخاريِّ في صحيحِه من بعض الوجوه، وصنيعَ الإمام مسلم في صحيحِه من وجوهٍ أخرى، وأنه انفردَ عن الصحيحَين بعَقد كتاب الحروف، كما اختصَّ الترمذيُّ بعقد كتاب الأمثال، واختصَّ النسائيُّ بعقد كتاب الشروط، وامتازَ الإمامُ مسلمٌ بمقدمةِ صحيحِه التي بيَّنَ فيها مسائل تتعلق بعلم الحديث[1].

□ خلَا سننُ أبي داود عن مقدمةٍ له يبيِّنُ فيها شرطَه في الكتاب، ومنهجَه فيه، أو غير ذلك مما يتعلقُ بكتابه، شأنُه في ذلك شأنُ الإمام البخاريِّ وغيرِه من الأئمة، الذين لم يبدؤوا كتبَهم بالمقدمات.

ولكن لما راسَلَه أهلُ مكة وسألوه عن منهجِه في كتابه: أرسلَ إليهم رسالةً تتضمَّنُ كثيرًا من النقاط المتعلقة بمنهجِه في الكتاب، وتُعدُّ تلك الرسالةُ ـ بحقٍّ ـ مقدمةً لسنن الإمام أبي داود.

ثانيًا: تبويبُ الكتاب:

تشتملُ الكتُبُ على موضوعات فرعيةٍ يُطلق عليها الباب، وفي كلِّ بابٍ يُوردُ الأحاديثَ المتعلقةَ تحت العنوان المعيَّن الذي يُطلِقُ عليه العلماءُ مصطلحَ «ترجمة الباب».

وكلُّ كتابٍ من كتب السنن ينقسمُ إلى أبواب، باستثناء ثلاثة كتب

(١) انظر: (بذل المجهود في ختم السنن لأبي داود) (ص/ ٥١ ـ ٥٢).

وهي: كتاب اللقطة، وكتاب الحروف والقراءات، وكتاب المهدي، حيث إنها لا توجد تحتها أبواب.

ولا يستوي عددُ أبواب الكتب، فبينما نجد كتابًا يشتملُ على أكثر من مائة باب، ككتاب الصلاة، الذي يشتملُ على (٣٦٧) بابًا: نجد كتابًا لا تتجاوزُ أبوابُه ثلاثة أبواب، ككتاب الحمام، الذي اشتملَ على ثلاثة أبواب فقط.

وقد نجدُ بابًا كبيرًا تحته أبوابٌ كثيرةٌ، كالباب الذي جاءَ بعنوان «باب تفريع أبواب الجمعة»، وقد اشتملَ على (٣٨) بابًا.

وليست الأبوابُ متساويةً في حجمها، وإن كان يَغلِبُ على معظمها القِصَر، وقد صرَّحَ أبو داود في (رسالتِه إلى أهل مكة) أنه يتعمَّدُ قلَّةَ الأحاديث في الباب فقال: «ولم أكتب في الباب إلَّا حديثًا أو حديثَين، وإن كان في الباب أحاديثُ صحاح؛ لأنه يكبر، وإنما أردتُ قربَ منفعتِه»[١].

«وهذه الخاصيةُ من أبرز خصائص السنن، وكأنّ أبا داود استخرجَ من الحديثِ أو الحديثَين أبرزَ ما فيهما فجعلَه عنوانَ الباب، أو كأنه أدخلَ تحت العنوان أبرزَ الأحاديث الواردةِ فيه، ولذا يستطيعُ المرءُ أن يَعثرَ على الحديث المطلوبِ بسهولة؛ لأنّ البابَ قليل الأحاديث، ومن هنا قَرُبَت منفعتُه على حدِّ تعبير أبي داود»[٢].

ومجموعُ عدد أبواب السنن ـ حسب إحصاء الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ـ هو (١٨٨٩) بابًا، وحسب إحصاء محقِّقي طبعة التأصيل: (١٧٩١).

(١) (رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه) (ص/ ٦٤).
(٢) (أبو داود حياته وسننه) للصباغ (ص/ ٢٩٥).

ثالثًا: عددُ أحاديث الكتاب:

بلغ عددُ أحاديث الكتاب على حسب ما هو مطبوعٌ ومتداول: خمسةَ ألاف ومائتَين وأربعة وسبعين (٥٢٧٤).

هذا في طبعة الشيخ محمد محيي الدين وطبعة الدعاس وغيرها.

أما في طبعة الشيخ عوامة: فالعددُ هو (٥٢٣٢)، وفي طبعة دار التأصيل: (٥١٨٥).

ولكن ذكرَ الإمامُ أبو داود رَحِمَهُ اللَّهُ في (رسالته إلى أهل مكة)[1] أنّ عددَها أربعة آلافٍ وثمانمائة حديث! أي: أن الفرق ما يُقارِبُ (٤٧٤) حديثًا على عدِّ الشيخ محمد محيي الدين والدعاس وغيرهما، و(٤٣٢) على عدِّ الشيخ عوامة، و(٣٨٥) حديثًا على عدِّ محقِّقي طبعة التأصيل؛ فما هو سببُ الاختلاف؟

أرجعَ الشيخُ محمد محيي الدين عبد الحميد ذلك إلى أمرين مهمَّين:

١ ـ اختلافُ الروايات، وأنّ بعضَها ينقص عن بعض.

٢ ـ تكرار الأحاديث في أكثر من موضع بسبب اشتمالِه على عدة أحكام، فيذكرُه في أكثر من باب[2].

٣ ـ ويمكن أن يكون ما ذكرَه أبو داود من العدد حين سؤال أهلِ مكة إياه عن كتابه، ثم زاد هو زياداتٍ على كتابه بعد كتابة رسالتِه[3].

والله تعالى أعلم.

---

(١) (ص/٧٨).

(٢) انظر: (مقدمة الشيخ محمد محيي الدين لسنن أبي داود) (١/ ١٦).

(٣) انظر: (تغليق التعليق على سنن أبي داود) (١/ ٦٠).

رابعًا: عددُ الأحاديث التي انتخَب «السننَ» منها:

روى ابنُ داسه عن أبي داود أنه قال: «كتبتُ عن رسول الله ﷺ خمسمائة ألف حديث، انتخبتُ منها ما ضَمَّنتُه هذا الكتاب ـ يعني: كتابَ السنن ـ جمعتُ فيه أربعةَ آلاف حديث وثمانمائة حديث...»[(١)].

وهذا يدلُّ على مدى الجهد الذي بذلَه الإمامُ أبو داود في هذا الكتاب، وأنه مستَخلَصٌ من ذلك الكَمِّ الهائل من الأحاديث التي دوَّنها الإمامُ أبو داود رَحِمَهُ اللهُ.



(١) انظر: (تاريخ بغداد) (٩/ ٥٧)، (تاريخ مدينة دمشق) (٢٢/ ١٩٦).



المبحث الرابع

مكانة «سنن الإمام أبي داود»، وثناء العلماء عليه

يُعدُّ سننُ الإمام أبي داود من أمَّهاتِ دواوين السنة، وأحد الكتب الستة المقدَّمة عند العلماء، بل هو ثالثُ الأركان بعد الصحيحَين، على أنّ الإمامَ الخطَّابيَّ قدَّمَه على الصحيحَين(١) كما سيأتي في كلامه، وهذا التقديمُ يرجعُ إلى اختصاصِه بأحاديث الأحكام.

وقد أثنى عليه كثيرٌ من العلماء، لاسيما في جانبه الفقهي، واختصاصِه بأحاديث الأحكام، وأُعجِبَ به العلماءُ إعجابًا شديدًا، وذلك لجودة مادَّتِه العلمية، وتنوُّع فوائده الحديثية، سواء ما يتعلق منها بالمتن أو بالإسناد(٢).

---

(١) وممن قدَّمَه على صحيح البخاريِّ: الحافظ أبو القاسم خلف بن قاسم الأزدي القرطبي المعروف بابن الدباغ (ت٣٩٣هـ)، فقد روى الإمامُ ابنُ عبد البر أنه قيل لابن الدباغ: أيُّما أحبُّ إليك؟ كتابُ أبي داود أو البخاري؟ قال: أحسنُهما وأملحُهما: أوَّلُهما في نظري واختياري!!. ذكرَه ابنُ خير في (فهرستِه) (ص/١٠٧)، والتجيبيُّ في (برنامجه) (ص/٩٩).
وقد نقدَه الحافظُ أبو محمد عبد الله بن أحمد بن يربوع الإشبيلي (ت٥٢٢هـ) حيث قال: «قولُه (أملحُهما) لفظةٌ قلقةٌ باردة، وقولُه: (أحسنُهما) يعني للمتفقِّهين أصحابِ المسائل الذين لا يراعون سقيمًا ولا صحيحًا، وإن لم يُرد هذا: فكلامُه هذيان. وهؤلاء القرطبيون لم يدخل عندهم من أوَّلِ ما دخلَ إلّا كتابُ أبي داود، فالتَمُّوا به، وأمّا الكتبُ الصحاح: فلم تدخل عندهم إلّا بأُخَرَةٍ، وكانوا بمعزلٍ عن معرفة الصحيح، ولأنه ضُرِبَ بينهم وبين الصنعةِ بأسداد: فهم على بُعدٍ شديدٍ من السَّداد». نقلَه عنه ابنُ خير في (فهرستِه) (ص/١٠٧).

(٢) انظر: (مناهج المحدثين) للشيخ الدكتور سعد الحميِّد (ص/٧٤).

وسأذكرُ هنا شيئًا من ثناء العلماء عليه، مبتدئًا بما ذكرَه مصنِّفُه عنه حيث قال:

• «ولا أعلمُ شيئًا بعد القرآن ألزم للناس أن يتعلموا: من هذا الكتاب، ولا يضرُّ رجلًا أن لا يكتبَ مِن العلم ـ بعد ما يكتب هذه الكتُب[١] ـ شيئًا، وإذا نظرَ فيه وتدبَّرَه وتفهَّمَه: علمَ إذًا مقدارَه»[٢].

• وقال: «وهذا لو وضعَه غيري لقلتُ فيه أكثر»[٣].

أمَّا ثناءُ غيرِه على «السنن»:

• فأوَّلُ مَن أثنى عليه هو شيخُه الإمامُ أحمدُ بنُ حنبل، حيث استجادَ هذا الكتابَ واستحسَنَه حينما عرَضَه عليه تلميذُه أبو داود[٤].

• ونقلَ الخطَّابيُّ عن شيخِه ابن الأعرابي ـ أحدِ رواة السنن ـ أنه قال في أثناءِ إقرائه لهذا الكتاب: «لو أنّ رجلًا لم يكن عنده من العلم إلّا المصحف الذي فيه كتابُ الله، ثم هذا الكتاب: لم يَحتَج معهما إلى شيءٍ من العلمِ البتة»[٥].

• وعلَّق الخطَّابيُّ على كلام شيخِه قائلًا: «وهذا كما قال، لا شكَّ فيه؛ لأنّ الله تعالى أنزلَ كتابَه تبيانًا لكل شيءٍ وقال: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ﴾[٦]، فأخبرَ سبحانه أنه لم يُغادِر شيئًا من أمر الدين لم يتضمَّن بيانَه الكتابُ، إلّا أنّ البيانَ على ضربين: بيانٌ جليٌّ تناولَه الذكرُ

---

(١) أي: كتب السنن، وفي (توجيه النظر): «بعد ما يكتب هذا الكتاب».
(٢) (رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه) (ص/ ٧١).
(٣) المصدر السابق، الصفحة نفسها.
(٤) انظر: (تاريخ بغداد) (٩/ ٥٦)، (تهذيب الكمال) (١١/ ٣٦٢ ـ ٣٦٣).
(٥) (معالم السنن) للخطابي (١/ ٧)، وانظر: (تاريخ دمشق) (٢٢/ ١٩٧).
(٦) سورة (الأنعام)، الآية (٣٨).

نصًّا، وبيانٌ خفيٌّ اشتملَ عليه معنى التلاوة ضمنًا، فما كان من هذا الضَّرْبِ كان تفصيلُ بيانه موكولًا إلى النبيِّ ﷺ، وهو معنى قولِه سبحانه: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾[1]، فمَن جمعَ بين الكتاب والسنة: فقد استوفَى وجهَي البيان. **وقد جمعَ أبو داود في كتابه هذا من الحديثِ في أصول العلمِ وأمَّهاتِ السننِ وأحكامِ الفقه ما لا نعلمُ متقدِّمًا سبقَه إليه، ولا متأخرًا لحقَه فيه»**[2].

• وقال الحافظُ زكريا الساجيُّ (ت٣٠٧هـ): «كتابُ الله أصلُ الإسلام، وكتابُ أبي داود عهدُ الإسلام»[3].

• وقال محمدُ بنُ مخلد العطَّار (ت٣٣١هـ): «لَمّا صنَّفَ كتابَه (السنن) وقرأه على الناس: صارَ كتابُه لأصحاب الحديثِ كالمصحفِ يَتبعونه ولا يُخالفونه»[4].

• وقال الخطَّابيُّ (ت٣٨٨هـ): «كتاب السنن لأبي داود كتابٌ شريفٌ لم يُصَنَّف في علم الدين كتابٌ مثلُه، وقد رُزقَ القبول من الناس كافةً، فصارَ حكَمًا بين فِرَق العلماءِ وطبقاتِ الفقهاءِ على اختلاف مذاهبِهم، فلكلٍّ فيه وِرْدٌ، ومنه شِرْبٌ، وعليه معَوَّلُ أهلِ العراق، وأهلِ مصر، وبلادِ المغرب، وكثيرٍ من مدن أقطارِ الأرض. فأمَّا أهلُ خراسان: فقد أولع أكثرُهم بكتاب محمد بن إسماعيل ومسلم بن الحجاج[5] ومَن

(١) سورة (النحل)، الآية (٤٤).
(٢) (معالم السنن) للخطابي (١/ ٧ ـ ٨).
(٣) انظر: (تاريخ مدينة دمشق) (٢٢/ ١٩٧)، (سير أعلام النبلاء) (١٣/ ٢١٥).
(٤) (مقدمة السلفي) ـ المطبوعة بآخر (معالم السنن) ـ (٤/ ٣٦٧)، (تهذيب الكمال) (١١/ ٣٦٥)، (السير) (١٣/ ٢١٢).
(٥) يقصدُ صحيحَ الإمام البخاري وصحيح الإمام مسلم ـ رحمهما الله تعالى ـ وتفضيلُ أبي داود على الصحيحَين إنما في اختصاصِه بأحاديث الأحكام، وجمع مسائل الفقهاء، أما من حيث الصحة والشرط وكذلك بالنظر إلى الترجيح بالجملة: فالصحيحان هما المقدَّمان.

نحا نحوَهما في جمع الصحيحِ على شرطِهما في السَّبْكِ والانتقاد؛ إلّا أنّ كتابَ أبي داود أحسنُ رَصْفًا، وأكثرُ فقهًا...».

• وقال بعد ذكرِ بعض مزايا سنن أبي داود: «ولذلك حَلَّ هذا الكتابُ عند أئمة الحديث وعلماءِ الأثرِ محلَّ العجب، فضُرِبَت فيه أكبادُ الإبل، ودامَت إليه الرحل»[(١)].

• وعدَّه أبو حامد الغزاليُّ (ت٥٠٥هـ) كافيًا للمجتهِدِ في أحاديث الأحكام[(٢)].

• وقال الحافظُ أبو الطاهر السِّلَفي (ت٥٧٦هـ): «وأما السننُ فكتابٌ له صيتٌ في الآفاق، ولا يرى مثله على الإطلاق، وهو كما ذكرتُ فيما تقدَّمَ: أحدُ الكتب الخمسة التي اتفقَ على صحتِها علماءُ الشرقِ والغرب[(٣)]، والمخالِفون لهم كالمتخَلِّفين لهم عنهم بدار الحرب...»[(٤)].

• وقال الإمامُ النوويُّ (ت٦٧٦هـ): «ينبغي للمشتَغلِ بالفقهِ ولغيرِه الاعتناءُ بسنن أبي داود وبمعرفتِه التامَّة؛ فإنّ معظمَ أحاديث الأحكام التي يُحتَجُّ بها: فيه، مع سهولةِ تناوُلِه، وتلخيصِ أحاديثِه، وبراعةِ مصنِّفِه، واعتنائِه بتهذيبِه»[(٥)].

---

(١) (معالم السنن) للخطابي (١/ ٧).

(٢) انظر: (المستصفى) له (٢/ ٣٨٤) ـ في بحث شروط المجتهد ـ، (البداية والنهاية) لابن كثير (١٤/ ٦١٦).

(٣) ردّ الإمامُ ابنُ الصلاح على السِّلَفي قائلًا: «وهذا تساهُل؛ لأنّ فيها ما صرَّحوا بكونه ضعيفًا أو منكرًا أو نحو ذلك من أوصافِ الضعيف، وصرَّحَ أبو داود فيما قدَّمنا روايتَه عنه بانقسامِ ما في كتابه إلى صحيحٍ وغيرِه...». (علوم الحديث) لابن الصلاح (ص/ ٤٠).

(٤) (مقدمة السِّلَفي لمعالم السنن) (٤/ ٣٣١).

(٥) (الإيجاز في شرح سنن أبي داود السجستاني) للنووي (ص/ ٥١ ـ ٥٢)، ونقلَه =

• وقال الإمامُ ابنُ القيم (ت٧٥١هـ): «ولما كان كتابُ السنن لأبي داود سليمان بن الأشعث رَحِمَهُ ٱللَّهُ من الإسلامِ بالموضع الذي خصَّ به، بحيث صارَ حكَمًا بين أهل الإسلام، وفصلًا في موارد النِّزاع والخِصام، فإليه يتحاكمُ المنصِفون، وبحكمِه يَرضى المحقِّقون؛ فإنه جمعَ شملَ أحاديث الأحكام، ورتَّبَها أحسن ترتيب، ونظمَها أحسن نظام، مع انتقائها أحسن انتقاء، واطِّراحِه منها أحاديثَ المجروحين والضعفاء»[١].

وأثنى عليه وعلى مؤلِّفِه: الحافظُ أبو طاهر السِّلَفيُّ (ت٥٧٦هـ) فقال:

أَوْلَى كتابٍ لذي فقهٍ وذي نظَرٍ ... ومَن يكون مِن الأَوْزارِ في وَزَرِ[٢]

ما قد تولَّى أبو داود محتَسِبًا ... تأليفَه فأتَى كالضوءِ في القمَرِ

لا يَستطيعُ عليه الطَّعنَ مبتدِعٌ ... ولو تقَطَّعَ من ضِغْنٍ ومن ضَجَرِ[٣]

فليس يوجَدُ في الدنيا أصَحُّ ولا ... أقوى من السُّنَّةِ الغَرَّاءِ والأثَرِ

وكلُّ ما فيه من قولِ النبيِّ ومِن ... قولِ الصحابةِ أهلِ العلمِ والبصَرِ

يَرويه عن ثقةٍ[٤] عن مثلِه ثقةٌ ... عن مثلِهِ ثقةٍ كالأنجُمِ الزُّهُرِ

وكان في نفسِه[٥] ـ فيما أُحِقُّ ولا ... أشُكُّ فيه ـ إمامًا عاليَ الخطَرِ

= السيوطيُّ في (البحر الذي زخر) (١١٣٨/٣)، والبصريُّ في (ختم سنن الإمام أبي داود) (ص/٧٥) وغيرُهما.

(١) (تهذيب السنن) لابن القيم ـ بحاشية عون المعبود ـ (٢٣/١).

(٢) «الأوزارُ» جمعُ «وِزْر»، وهو الإثم، و«الوَزَرُ»: الجبلُ المنيع، وكلُّ مَعقِل، والملجأ، والمعتصَم. ومعنى البيت: ومَن يكون في معتَصَمٍ ومأمَنٍ من الأوزار.

(٣) الضِّغنُ هو الحقد، والضَّجَرُ هو التبَرُّم.

(٤) كذا في (مقدمة السِّلَفي) و(الحطّة)، وفي (بستان المحدِّثين): «يَرويه ذو ثقة عن مثله ثقةٍ...» وهو الأنسب.

(٥) انتقلَ السِّلَفيُّ هنا من مدح كتاب السننِ إلى مدح مؤلِّفِه، فيقول: إنه كان في نفسِه عالي الخطَر فيما أراه حقًّا وفيما لا أشكُّ فيه.

يَدري الصحيحَ من الآثارِ يَحفظُه ومَن رَوى ذاكَ مِن أنثى ومِن ذكَرِ
محَقِّقًا صادِقًا فيما يَجيءُ به قد شاعَ في البَدْوِ عنه ذَا وفي الحضَرِ
والصدقُ للمرءِ في الدارَينِ منقبَةٌ ما فوقَها أبدًا فخرٌ لِمُفْتَخِرِ[1]

وأثنى عليه الحافظُ ابنُ حجر في أبياتٍ ضمن قصيدةٍ له في مدح الرسول ﷺ قال:

مثل البخاريْ ثمَّ مسلمٍ الذي يَتلوه في العليا أبو داودَا
فاقَ التصانيفَ الكِبارَ بجمعه الْـ أحكامَ فيها يَبذُلُ المجهودَا
قد كان أقوى ما رأى في بابِهِ يأتِي به ويُحَرِّرُ التجويدَا
فجزاه عنَّا اللهُ أفضلَ ما جزَى مَن في الدِّيانةِ أبطلَ الترديدَا[2]



(١) (مقدمة السِّلفي لمعالم السنن) (٤/ ٣٤٠ ـ ٣٤١)، وأوردَه صديق حسن خان في (الحطَّة) (ص/ ٢١٣)، والشاه عبد العزيز الدهلوي في (بستان المحدِّثين) (ص/ ٨٣).

(٢) (ديوان الحافظ ابن حجر العسقلاني) (ص/ ١٠٤ ـ ١٠٥).



المبحث الخامس

عنايةُ العلماء بسنن الإمام أبي داود

اعتنى العلماءُ قديمًا وحديثًا بسنن الإمام أبي داود، فمِن شارحٍ له، ومن مختصِرٍ له، ومن مستخرِجٍ عليه، واعتناؤهم به أخذَ أشكالًا متنوِّعةً، وسأذكرُ هنا أبرزَ ما أُلِّفَ حوله:

أولًا: الشروح(١):

أ ـ الشروح المطبوعة:

١ ـ «معالِمُ السنن»: للإمام أبي سليمان حَمْدِ بن إبراهيم بن خطَّاب البُستي الخَطَّابي (ت٣٨٨)، وهو أوَّلُ شروحِ السنن ومن أشهرِها، ولكنه لم يَشرح جميعَ الأحاديث، بل يأتي إلى الباب الذي تعدَّدَت فيه الروايات، فإذا كان المآلُ فيها واحدًا: شرحَ منها حديثًا واحدًا، وكأنه بذلك شرحَ جميعَ الباب؛ وإلّا شرَحَ أكثرَ من ذلك، حسب ما يتراءى له. وإلى ذلك يشير بقوله: ومن باب كذا..(٢).

٢ ـ «العد المودود في حواشي سنن أبي داود»: للحافظ زكي الدين

---

(١) انظر: (جامع الشروح والحواشي) (٢/ ١٠٥٢ ـ ١٠٥٦)، (أبو داود حياته وسننه) للصباغ (ص/ ٣٢٨ ـ ٣٣٣)، (الإمام أبو داود السجستاني) للبراك (ص/ ٦٧ ـ ٧٣)، (تغليق التعليق على سنن الإمام أبي داود) (١/ ٧٦ ـ ٨٠) وغيرها من الكتب المؤلفة حول أبي داود وسننِه.

(٢) مقتبس من مقدمة الشيخ محمد راغب الطباخ على «معالم السنن»، وانظر: (أبو داود) للدكتور تقي الدين الندوي (ص/ ٧٨).

عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (ت٦٥٦هـ)، وهو يُعتبر حاشية، وقد وضعَها على مختصرِه للسنن، وطُبع المختصرُ مع الحاشية.

٣ ـ «الإيجاز في شرح سنن أبي داود السجستاني»: للإمام النووي (ت٦٧٦هـ)، وهو شرحٌ جامع، ولكنه لم يتِمَّه، والقدرُ الذي أتمَّه طُبع بتحقيق أبي عبد الله حسين بن عكاشة بن رمضان، ونشرته مكتبة ابن تيمية بالشارقة، ودار الكيان بالرياض، الطبعة الأولى عام (١٤٢٧هـ)، كما أنه طبع بتحقيق الشيخ أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، طبعته الدار الأثرية، سنة (١٤٢٨هـ)، وقد خدمَه خدمةً رائعة، كعادة الشيخ في أعمالِه العلمية.

٤ ـ وشرحَه الإمامُ ابنُ القيم (ت٧٥١هـ)، وشرحُه على مختصر المنذري. وذكرَ السخاويُّ أنّ ابن القيم هذَّب شَرْحَي الخطَّابي والمنذريِّ مع زيادات[١]. وقد طُبع مع مختصر المنذري و(معالم السنن) للخطابي.

وطُبع أخيرًا بتحقيق أخينا الدكتور إسماعيل بن غازي مرحبا.

٥ ـ وشرحَ قطعةً منه الإمامُ محمودُ بنُ أحمد العينيُّ الحنفي (ت٨٥٥هـ)، وقد طُبع الموجودُ منه في سبعة مجلدات مع الفهارس، يبدأ من كتاب الطهارة، وينتهي في أثناء كتاب الزكاة، طُبع في مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، (١٤٢٠هـ).

---

(١) (بذل المجهود في ختم السنن لأبي داود) (ص/ ٧٢). قال ابنُ القيم في مقدمتِه لهذا الشرح (ص/ ٢٥): «وكان الإمامُ العلامةُ الحافظُ زكي الدين أبو محمد عبد العظيم المنذري رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد أحسنَ في اختصارِه وتهذيبِه، وعَزوِ أحاديثِه وإيضاح علَلِه وتقريبِه، فأحسنَ حتى لم يكَد يَدَعُ للإحسانِ موضعًا، وسَبَقَ حتى جاءَ مَن خلفه له تبعًا: جعلتُ كتابَه من أفضل الزاد، واتخذتُه ذخيرةً ليوم المعاد، فهذَّبتُه نحو ما هذَّبَ هو به الأصلَ، وزدت عليه من الكلام على عِلَلٍ سكتَ عنه أو لم يكمِّلها، والتعرُّض إلى تصحيح أحاديثَ لم يصححها، والكلام على متونٍ مشكلةٍ لم يفتح مقفلها، وزيادة أحاديث صالحة في البابِ لم يُشر إليها...».

٦ ـ «درجاتُ مرقاة الصعود إلى سنن أبي داود»: للشيخ علي بن سليمان الدِّمَنتي البُجُمْعوي (ت١٣٠٦هـ)، وهو تلخيصٌ لشرح السيوطي «مرقاة الصعود إلى سنن أبي داود»، وسيأتي ذكرُه في الشروح غير المطبوعة.

٧ ـ «فتح الودود في شرح سنن أبي داود»: للشيخ أبي الحسن محمد ابن عبد الهادي السندي (ت١١٣٨هـ). وقد طُبع في أربع مجلدات، طُبع في دار لينة، القاهرة، ومكتبة أضواء المنار، بالمدينة النبوية، الطبعة الأولى، (١٤٢١هـ). وذكرَ السنديُّ في مقدمتِه أنه نقلَ فيه غالبَ حاشية السيوطي، وزادَ عليه غالبَ ما يحتاج إليه الإنسانُ وقت الدرس.

٨ ـ «غاية المقصود في حل سنن أبي داود»: للعلامة أبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي (ت١٣٢٩هـ)، وهو شرحٌ جليل، ولو تَمَّ لكان عملًا جليلًا، ولكنه لم يتمه، وطُبع منه ثلاث مجلدات.

٩ ـ «عون المعبود على سنن أبي داود»: للشيخ أبي عبد الرحمن شرف الحق محمد أشرف بن أمير بن علي الصديقي العظيم آبادي (ت بعد ١٣٢٩هـ). وهو شرحٌ متوسط، رجعَ فيه إلى إحدى عشرة نسخة مخطوطة، كلها من رواية اللؤلؤي سوى واحدةٍ منها، فهي برواية ابن داسه[1]، وقد قابل بين تلك النسخ كلِّها.

فنسخةُ شرحِه من أدقِّ النسخ المتوفرة إلى الآن، كما أنّ شرحَه من أحسن الشروح المطبوعة إن لم يكن أحسنها. وكان تأليفُه بأمرٍ وإشرافٍ من العلامة أبي الطيب شمس الحق العظيم آبادي ـ صاحبِ (غاية المقصود) ـ كما ذكرَه الشارحُ نفسُه[2].

---

(١) انظر: (عون المعبود) (١٤/ ٢٠٥).

(٢) انظر: (مقدمة عون المعبود) (١/ ١٢).

١٠ ـ «بذل المجهود في حَلِّ سُنن أبي داود»: للشيخ خليل أحمد السَّهارَنْفُوري (ت١٣٤٦هـ)، وهو شرحٌ سهلٌ ميَسَّر، ذكرَ مؤلِّفُه في مقدمة الشرح بعضَ مزايا شرحِه، ومنها: «أنّ جُلَّ مباحثِها منقولٌ من كلام أكابرِ القُدَماء... ومنها: أنِّي كثيرًا ما أذكُرُ مذهبَ السادة الحنفية تحتَ حديثٍ يتعلقُ بمسألةٍ فقهيَّةٍ؛ فإن كان الحديثُ موافقًا لهم: فَبِها، وإلَّا فذكرتُ مستدَلَّهم، والجوابَ عن الحديث (!) وتوجيهَه»[1].

والذي ذكرَه من الاعتناء بالمذهب الحنفيِّ من أبرز ما يتميَّزُ به هذا الشرح.

١١ ـ «المنهلُ العَذْبُ المورود شرح سنن الإمام أبي داود»: لأحد علماء الأزهر الشيخ محمود محمد خطاب السبكي (ت١٣٥٢هـ)، وهو من الشروح الجامعة، ولكنه لم يكمِّله، وصلَ فيه إلى كتاب الحج.

وأتمَّه ابنُه الشيخُ أمين محمود خطاب السبكي وسمَّاه «فتح الملك المعبود تكملة المنهل العذب المورود»، وصلَ فيه إلى «باب في تعظيم الزنا» وهو مطبوعٌ مع شرح والده.

ب ــ الشروح غير المطبوعة:

١ ـ «شرح سنن أبي داود»: لمحمد بن أحمد بن سهل السرخسي (ت٤٨٣هـ)[2].

٢ ـ «نقع الغلل ونفع العلل على أحاديث السنن لأبي داود»: للحافظ علي بن محمد بن عبد الملك بن القطان المراكشي الفاسي (ت٦٢٨هـ).

٣ ـ شرح سنن أبي داود: لأبي محمد سعد الدين مسعود بن أحمد

---

(١) (مقدمة بذل المجهود) (١/١٥٨ ـ ١٥٩).

(٢) له نسخة خطية في مكتبة ولي الدين جار الله برقم (٣١٨)، انظر: (الفهرس الشامل) (حديث: ٩٩٢).

ابن مسعود الحارثي البغدادي (ت٧١١هـ)، ولم يكمله. وذكرَ الحافظُ ابنُ حجر أنه أجاد فيه[١].

٤ ـ وشرحَه قطبُ الدين أبو بكر بن أحمد بن دَعْسِين اليمني الشافعي (ت٧٥٢هـ) في أربعة مجلدات كبار، كتبَه في آخر عمرِه، وماتَ عنه وهو مسودة[٢].

٥ ـ وشرحَه الحافظُ علاء الدين مغلطاي (ت٧٦٢هـ) ولم يكمل.

٦ ـ «عُجالة العالِم من كتاب المعالِم»: وهو تلخيص لشرح الخطابي، وهو للحافظ شهاب الدين أبي محمود أحمد بن محمد بن إبراهيم المقدسي (ت٧٦٥هـ)[٣].

٧ ـ «انتحاءُ السنن واقتفاءُ السنن»: للحافظ شهاب الدين أبي محمود أحمد بن محمد بن إبراهيم المقدسي (ت٧٦٥هـ) ـ صاحب «عُجالة العالِم من كتاب المعالم»[٤].

٨ ـ وشرحَ الشيخُ سراجُ الدين عمرُ بنُ علي ابن الملقن الشافعيُّ (ت٨٠٤هـ) زوائدَه على الصحيحَين.

٩ ـ وشرحَه الشيخ أبو زرعة ولي الدين أحمد بن عبد الرحيم العراقي

---

(١) (الدرر الكامنة) (٤/ ٣٤٧).

(٢) انظر: (كشف الظنون) (٢/ ١٠٠٥)، (مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن) لعبد الله محمد الحبشي (ص/ ٤٤).

(٣) ذكرَه الحافظُ ابنُ حجر في (الدرر الكامنة) (١/ ٢٤٢).

(٤) انظر: (الدرر الكامنة) (١/ ٢٤٢)، (كشف الظنون) (٢/ ١٠٠٤).
ويوجد لهذا الشرح نسخة خطية في مكتبة كارل ماركس بـ(لايبزج) بألمانيا، برقم ١٣[١٧]، انظر: الفهرس الشامل للتراث/ الحديث/ ١/ ٢٥٥). وقال الندوي في رسالتِه (أبو داود) (ص/ ٨٠): «وهو محفوظٌ في (لا له لي) في تركيا، في أربعة مجلدات، برقم (٤٩٨ ـ ٥٠١).

(ت٨٢٦هـ) ولم يكمل، ووصفَه السيوطيُّ بأنه شرحٌ مبَسَّط، كتبَ منه من أوله إلى سجود السهو في سبعة مجلدات، وكتبَ مجلدًا فيه الصيامُ والحج والجهاد، ولو كمل لجاء في أكثر من أربعين مجلدًا[١]. وله نسخ خطية في بعض المكتبات[٢].

١٠ ـ حاشية على سنن أبي داود: لبرهان الدين أبي الوفاء إبراهيم بن محمد بن خليل الحلبي، المعروف بسبط ابن العَجَمي (٨٤٠هـ)[٣].

١١ ـ وشرحَه الشيخ شهاب الدين أحمد بن حسين بن حسن ابن رسلان الرملي (ت٨٤٤هـ)، ونسخُه متوفرة في المكتبات، وقد حُقِّق في رسائل علمية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ولم يُطبع ـ إلى الآن ـ شيءٌ منها.

١٢ ـ «مرقاة الصعود إلى سنن أبي داود»: لجلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)[٤].

هذه أبرزُ شروح سنن الإمام أبي داود، وهناك شروحٌ أخرى لم أذكرها في هذه العجالة.

ثانيًا: المختَصرات:

١ ـ اختصرَه الحافظُ المنذريُّ (ت٦٥٦هـ)، وقد أثنى على اختصارِه الإمامُ ابنُ القيم، كما سبق في كلامه. قال في مقدِّمتِه: «ونشرعُ الآن في

---

(١) انظر: (درجات مرقاة الصعود إلى سنن أبي داود) للدِّمَنتي (ص/ ٥)، (ختم سنن الإمام أبي داود) للبصري (ص/ ٩٣).

(٢) انظر: (الإمام أبو داود السجستاني) للبراك (ص/ ٦٩)، (الفهرس الشامل للتراث/ الحديث) (٢/ ٩٩٢).

(٣) ذكره السخاوي في (الضوء اللامع) (١/ ١٤١).

(٤) له نسخٌ خطيةٌ كثيرة، منها: نسخة في الخزانة العامة بالرباط برقم (١٨٤٧).

اختصار الكتاب، على ما رتَّبه مصَنِّفُه في الكتب والأبواب، وأذكرُ عقيبَ كلِّ حديثٍ مَن وافقَ أبا داود من الأئمة الخمسةِ على تخريجِه بلفظِه، أو بنحوِه»[1]. وهو أحسنُ مختَصرٍ وأشهرُها.

٢ ـ واختصرَه محمد بن الحسن بن علي البلخي.

٣ ـ واختصرَه الشيخ مصطفى ديب البغا، وهو من العلماء المعاصِرين، وسمَّاه: «إفادة المقصود باختصار وشرح سنن أبي داود»، وهو مطبوع.

ثالثًا: المستخرجات[2]:

١ ـ «السنن المستخرج على سنن أبي داود»: للحافظ محمد بن عبد الملك بن أيمن القرطبي (ت٣٣٠هـ).

٢ ـ «المستخرج على السنن»: للحافظ قاسم بن أصبغ القرطبي (ت٣٤٠هـ)، ثم اختصرَه قاسمُ بنُ أصبغ نفسُه، وسمَّاه «المجتَنَى»، فيه من الحديث المسند ألفان وأربعمائة وتسعون حديثًا، والكتابُ وُجدت منه قطعة كبيرة[3].

٣ ـ مستخرج الحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن محمد بن منجويه (ت٤٢٨هـ).

رابعًا: الزوائد:

١ ـ سبق أنّ الشيخ سراج الدين عمر بن الملقن (ت٨٠٤هـ) شرحَ

---

(١) (مختصر المنذري) (١/ ١٣). قال الدكتور محمد لطفي الصباغ: «والحق أن كتابَ المنذريِّ له وجهان: وجهٌ يُلحِقُه بالمختصرات، ووجهٌ يُلحِقُه بالشروح، فهو مختَصَرٌ وشرحٌ بآن». (أبو داود: حياته وسننه) (ص/ ٣٣٤).

(٢) انظر: (تغليق التعليق على سنن الإمام أبي داود) (١/ ٨١ ـ ٨٢).

(٣) انظر: (الإمام أبو داود السجستاني) للبراك (ص/ ٧٥).

زوائدَه على الصحيحَين.

٢ ـ «إنجاز الوعود بزوائد أبي داود على الكتب الخمسة»: تأليف سيد كسروي حسن ـ من المعاصرين ـ وهو مطبوعٌ في مجلدين، وقد وصلَ عددُ الزوائد على الكتب الخمسة ـ حسب ترقيمِه ـ إلى (١٧٦٣) حديثًا.

٣ ـ «زوائد سنن أبي داود على الصحيحَين والكلام على علل بعضِ حديثِه»، للشيخ عبد العزيز بن مرزوق الطريفي.

خامسًا: الرجال:

١ ـ «تسميةُ شيوخ أبي داود»: للحافظ أبي علي حسين بن محمد بن أحمد الجَيّاني الغساني (ت٤٩٨هـ)، وهو مطبوعٌ.

٢ ـ «شيوخ أبي داود»: لمحمد بن إسماعيل بن محمد بن خلفون الأزدي (ت٦٣٢هـ)، وهو في سفر، نقلَ عنه ابنُ حجر في «التهذيب».

٣ ـ وعملَ محمد بن علي بن قاسم الجذامي ما اشتملَ عليه مصنَّفُ أبي داود من كنى المحدِّثين.

٤ ـ «المتروكون والمجهولون، مرويَّاتُهم في سنن أبي داود السجستاني»: رسالة علمية أعدَّها محمد صبران الإندونيسي، في جامعة أم القرى بمكة المكرمة.

سادسًا: وصلُ المعلَّقات:

ـ «تغليق التعليق على سنن الإمام أبي داود»: للدكتور علي بن إبراهيم ابن سعود عجين. وهو دراسة شاملة قيِّمةٌ حول المعلَّقات في سنن الإمام أبي داود، من حيث بيان منهج أبي داود فيها، وبيان أسباب التعليق، وصورها وحكمها، وكذلك وصل الأحاديث المعلَّقة في السنن، على

غِرار ما فعلَه الحافظُ ابنُ حجر في كتابه «تغليق التعليق» من وصل معلَّقات صحيح الإمام البخاري. والرسالةُ مطبوعة، وقد بدأها بدراسةٍ جيدةٍ عن الإمام أبي داود وسُنَنِه، وقد استفدتُ منه في هذا المدخل كثيرًا.

سابعًا: التصحيح والتضعيف:

١ ـ «صحيح سنن أبي داود»: للشيخ العلامة محمد ناصر الدين الألباني، وهو مطبوع في ثلاثة مجلدات، وكان عملُ الشيخ بتكليفٍ من مكتب التربية العربي لدول الخليج.

٢ ـ «ضعيف سنن أبي داود»: للشيخ نفسِه، وهو مطبوع في مجلدٍ واحد. وعددُ الأحاديث الضعيفةِ عنده: (١٠٤٢) حديثًا. وهو تابعٌ للمشروع السابق.

٣ ـ «صحيحُ سنن أبي داود»: للشيخ الألباني، وهو غير «الصحيح» السابق، وهو من أبرز مشاريع الشيخ في مجال خدمة الحديث النبوي، وقد عملَ فيه أكثر من أربعين سنة، ولم يُطبع الكتابُ في حياة الشيخ؛ لكونه لم يتمه، ثم طُبع بعد وفاة الشيخ. وقد وصلَ فيه إلى الحديث (٢٧٣٤) من كتاب الجنائز، باب الجلوس عند المصيبة. وهو عملٌ عظيمٌ لا يكتفي فيه الشيخ بالتصحيح والتضعيف، بل يتطرَّقُ إلى جمع الأحاديث التي قد يُظَنُّ أنها متعارِضة، كما يتطرقُ إلى فوائد أخرى تتعلق بالمتن.

وعملُه هذا غير عملِه السابق، وهذا هو المرادُ بما يُسميه الشيخ في إحالاتِه «صحيح أبي داود»، وكذلك صِنوُه الآتي.

وقد طُبع في ثمانية مجلدات.

٤ ـ «ضعيف سنن أبي داود»: للشيخ نفسِه، وهو مطبوعٌ في مجلدين مع «الصحيح» السابق، وهو المجلدان (٩، ١٠)، وقد وصلَ فيه إلى

الحديث (٥٦١) من كتاب الجنائز، بابٌ في النَّوح.

٥ ـ «ما سكتَ عنه الإمامُ أبو داود مما في إسنادِه ضعف»: رسالة ما جستير أعدَّها الشيخ الدكتور محمد بن هادي المدخلي، في الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية.

ثامنًا: دراسات حول السنن ومؤلِّفِه:

١ ـ «بذل المجهود في ختم السُّنَن لأبي داود» للحافظ محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت٩٠٢هـ)، وهو من أنفع الكتب حول الإمام أبي داود وسننِه، وقد طُبع بتحقيق أخينا الدكتور عبد اللطيف بن محمد الجيلاني، وطبعة أخرى بتحقيق الدكتور بدر العماش.

٢ ـ «ختم سنن الإمام أبي داود» للعلامة عبد الله بن سالم البصري (ت١١٣٤هـ)، ابتدأه بشرح آخر حديثٍ من سنن الإمام أبي داود، ثم تطرَّق إلى التعريف بالإمام أبي داود وسننِه. وقد طُبع بتحقيق كاتب هذه السطور.

٣ ـ «تحفة الودود في ختم سنن أبي داود»: للعلامة محمد مرتضى الزبيدي (ت١٢٠٥هـ)[١]، ولم أعثر عليه.

٤ ـ «سنن أبي داود السجستاني، ومنهجُه، ومنزلةُ سننِه في الحديث»: للدكتور عبد المنعم السيد إبراهيم نجم. رسالة دكتوراه مقدمة لجامعة الأزهر سنة (١٣٩٣هـ)، ولم تطبع إلى الآن، ولم أطلع عليها.

٥ ـ «مقولات أبي داود النقدية في كتابه السنن»: رسالة ماجستير أعدَّها محمد سعيد حوى، الجامعة الأردنية، سنة (١٤١١هـ).

٦ ـ «منهج أبي داود في كتابه السنن»: رسالة ماجستير أعدَّها

---

(١) نسبَه إليه الكتاني في (فهرس الفهارس) (١/ ٥٣٩).

عبد الرزاق السامرائي، جامعة بغداد، ولم أره مطبوعًا.

٧ ـ «أبو داود السجستاني وأثرُه في علم الحديث»: للشيخ الدكتور معوض بن بلال العوفي، وهي رسالة ماجستير قدَّمَها لجامعة أم القرى سنة (١٤٠٠هـ).

٨ ـ «الإمامُ أبو داود ومكانة كتابه السنن»: للدكتور تقي الدين الندوي المظاهري. طُبع في المكتبة الإمدادية بمكة المكرمة عام (١٣٩٣هـ).

٩ ـ «أبو داود: الإمام الحافظ الفقيه»: للدكتور تقي الدين الندوي المظاهري نفسِه. نشر: دار القلم ـ دمشق. وقد استفدت منه.

١٠ ـ «أبو داود: حياتُه وسننُه»: للدكتور محمد لطفي الصباغ. طبع المكتب الإسلامي، بيروت. وطُبع في مجلة البحوث الإسلامية، العدد الأول، سنة (١٣٩٥هـ) (ص/ ٢٦١ ـ ٣٤٠) ـ وعليها إحالاتي ـ وهي دراسةٌ قيمةٌ، وهي مصدرُ كثيرٍ من الدراسات اللاحقة.

١١ ـ «الإمام أبو داود السجستاني وكتابُه السنن»: للشيخ عبد الله بن صالح البراك. وهي من الدراسات الجيدة حول أبي داود وسننِه.

هذه بعضُ الدراسات التي كُتِبَت حول الإمامِ أبي داود وسنَنِه، وهي ـ بالإضافةِ إلى الخدمات السابقةِ للسننِ من الشروح وغيرِها ـ تدلُّ على مدى عنايةِ العلماء بهذا الكتاب.

يُضاف إلى كلِّ ما ذكرتُه: الخدمات المشتركة التي قُدِّمَت لهذا الكتاب مع سائر الكتب الستة، كالتأليفِ في رجالِهم عمومًا، ككتابِ (المعجم المشتمِل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النبل) لابن عساكر، وكتاب (الكمال) لعبد الغني المقدسي وفروعِه، كـ(تهذيب الكمال) للمزي، وتهذيبه للحافظ ابن حجر، والتقريب له أيضًا، و(التذهيب) للذهبي، أو في أحاديثِهم وترتيبِها على الأطراف، كما صنعَ ابنُ عساكر

في الأطراف التي صنعَها على السنن الأربع، أو كما صنعَ المزيُّ في (تحفة الأشراف)، وهو على الكتب الستةِ كلِّها، فكلُّ هذه الجهود حول هذه الكتب ـ ومنها سنن أبي داود ـ تدلُّ على مدى عناية العلماء بها بسبب ما تمتازُ به من حيث المحتوى وشروط الانتقاء وغيرها من الفوائد التي امتازَت بها هذه الكتب.



الفصل الثاني
منهجُ الإمام أبي داود السجستاني في سُنَنِه

وفيه ستةُ مباحث:

المبحث الأول: منهجُ الإمام أبي داود في تراجم الأبواب.

المبحث الثاني: محاولَتُه استيعابَ أحاديث الأحكام، مع مراعاة الاختصار.

المبحث الثالث: شرطُ الإمام أبي داود في سننه.

المبحث الرابع: درجةُ ما سكتَ عنه أبو داود.

المبحث الخامس: المعلَّق في سنن الإمام أبي داود.

المبحث السادس: الصناعةُ الحديثيّةُ في سنن الإمام أبي داود.



المبحث الأول

منهجُ الإمام أبي داود في تراجِم الأبواب

تراجِمُ أبوابِ سننِ أبي داود امتازَت بالوضوح والاختصارِ غالبًا، حتى تُناسِبَ موضوعَ الكتاب، ويمكن تقسيمُ تراجم الكتاب إلى ثلاثة أنواع[1]:

أولًا: التراجِم الظاهرة:

وهي التي تدلُّ على محتوى البابِ بجلاءٍ ووضوح، ولا تحتاجُ إلى إعمال الذهن والفكر كثيرًا في فهم مدلولاتِها.

وهذا النوعُ هو الغالبُ في كتاب أبي داود، إلا أنه لم يَقتَصِرْ على أسلوبٍ واحدٍ فيها، بل استخدَمَ أساليبَ عديدةً في صياغةِ هذه التراجم، وهذه أساليبُه في التراجم الظاهرة:

١ ـ الترجمةُ بصيغةٍ خبَرِيَّةٍ عامةٍ تدلُّ على المحتوى العامِّ للباب، مثالُه:

- باب صفة وضوء النبي ﷺ.
- باب المسح على الخُفَّين.

(١) يُنظر في هذه التقسيمات: (الإمام الترمذي والموازنة بين جامعِه وبين الصحيحَين) للدكتور نور الدين عتر (ص/٢٧٥)، (تغليق التعليق على سنن أبي داود) (١/٥٦ ـ ٦٠)، (المدخل إلى جامع الترمذي) للدكتور الطاهر الأزهر خذيري (ص/٩٨ ـ ١٠٠).

٢ ـ الترجمةُ بصيغةٍ خبريَّةٍ خاصَّةٍ بمسألةٍ في الباب، مثالُه:

- باب الوضوء بماء البحر.
- باب الوضوء بالنبيذ.

٣ ـ الترجمةُ ببيان الحكم الشرعي، مثالُه:

- باب فرض الوضوء.
- باب فرض الصلاة.

٤ ـ الترجمةُ بالإخبار عن بدءِ الحكم، مثالُه: بدء الأذان.

٥ ـ اقتباسُ الترجمة من حديث الباب.

ـ وهذا الاقتباسُ قد يكون حرفيًّا أو قريبًا من ذلك، ومثالُه: باب الماء لا يجنب. أخرجَ فيه حديثَ ابن عباسٍ ﭬ مرفوعًا: «إنّ الماءَ لا يجنب».

ـ وربما لا يكون حرفيًّا، بل يكون مما يُستَنبط من الحديث، ومثالُه: باب قولِ النبيِّ ﷺ: «كلُّ صلاةٍ لا يُتِمُّها صاحبُها: تُتَمُّ من تطوُّعِه»، ثم ساقَ حديثَ أبي هريرة  عن النبي ﷺ: «إنّ أوَّلَ ما يُحاسَبُ الناسُ به يوم القيامةِ من أعمالِهم: الصلاة...» الحديث، وفيه: «وإن كان انتقص منها شيئًا، قال: انظروا، هل لعبدي مِن تطوُّع؟ فإن كان له تطوُّع قال: أتِمُّوا لعبدي فريضتَه مِن تطوُّعِه، ثم تؤخَذُ الأعمالُ على ذاكُم»[١].

فما ذكرَه في الترجمة هو معنى الحديث الذي ساقَه، وليس حديثًا مستقلًّا، كما فهمَه بعضُ الباحثين[٢].

٦ ـ وضعُ تراجم للمسائل الخلافيَّة، مثالُه:

---

(١) (ح/ ٨٦٤)، وفي نسخة: «ذاكَ».

(٢) انظر: (تغليق التعليق على سنن أبي داود) (١/ ٥٨).

ـ باب كراهية استقبال القبلةِ عند قضاء الحاجة.

ـ ثم بوَّب: باب الرخصة في ذلك.

ـ وأيضًا: الوضوءُ مما مسَّ الذكر. ثم بوَّب: باب الرخصة من ذلك.

٧ ـ تراجم لبيان النسخ في الحكم الشرعي، مثالُه: باب ترك الوضوء مما مسّت النار.

٨ ـ وضع تراجم لبيان مذاهب الفقهاء، مثالُه:

ـ باب في المرأة تستحاض، ومَن قال: تدَعُ الصلاةَ في عدة الأيام التي كانت تحيض.

ـ باب مَن قال: إذا أقبلت الحيضةُ تَدَعُ الصلاة.

ـ باب مَن قال: تجمعُ بين الصلاتَين وتغتسلُ لهما غسلًا.

ـ باب مَن قال: تغتسلُ مِن طُهرٍ إلى طهرٍ.

ـ باب مَن قال: المستحاضةُ تغتسلُ من ظُهرٍ إلى ظهرٍ.

ـ باب مَن قال: تغتسلُ كلَّ يومٍ مرَّة، ولم يقل: عند الظهر مرة.

ـ باب مَن قال: تغتسلُ بين الأيام.

ـ باب مَن قال: تتوضأ لكل صلاة.

وقد أتى على كلِّ مذاهب الفقهاء في هذه المسألة الخلافيَّة.

٩ ـ الترجمةُ بآيةٍ قرآنيةٍ كريمة:

وهذه التراجم قليلةٌ في الكتاب، ومنها في كتاب الجهاد، بابٌ في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾[1].

---

(١) سورة (البقرة)، الآية (١٩٥).

١٠ ـ التراجِم الاستفهامية:

وقد استخدَمها أبو داود رَحِمَهُ اللَّهُ لعدَّةِ معانٍ، منها:

١ ـ لبيان الكيفيَّة، مثل: باب كيف يَستاك؟ وأيضًا: باب كيف المسح؟

٢ ـ أن تكون المسألةُ خلافيَّة؛ مثالُه: بابٌ أيردُّ السلامَ وهو يبول؟

٣ ـ لجَلْبِ انتباه القارئ إلى الحكم؛ مثالُه: أيصلِّي الرجلُ وهو حاقن؟

٤ ـ الخلافُ في صحة الرواية؛ مثالُه: إذا خاف الجنبُ البردَ أيتيمَّم؟ ثم أوردَ حديثَ عمرو بن العاص رضي الله عنه حينَ صلَّى بأصحابِه متيمِّمًا وكان جنبًا، وفيه قولُه: «إني سمعتُ الله يقول: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾[1]، فضحكَ رسولُ الله ﷺ ولم يقل شيئًا»، ثم أوردَه من طريقٍ آخر وليس فيه التيمُّم.

ثانيًا: التراجِم الاستنباطيَّة:

وهي التراجمُ التي لا تدلُّ على مدلول الأحاديث بظاهرِها، وتحتاجُ إلى إعمال الفكرِ فيها، وهي عند أبي داود قليلة، وقد يكون ذلك لأمور:

أ ـ أنه أرادَ أن ينقلَ مذاهبَ الفقهاءِ وأحكامَهم، وليس فقهه الشخصي، كما هو الحالُ عند الإمام البخاري؛ فإنّ تراجمَه الاستنباطيَّة حيَّرت العلماءَ وشَغَلَتْ فكرَهم، وذلك لاجتهادِه الشخصيِّ في كثيرٍ من المسائل، ولا شكَّ أنّ ما عنده من الدُّرَر تفوق ما عند الإمام أبي داود بكثير، وكلٌّ له هدفُه في عملِه.

ب ـ أنه كان على طريقة عامَّة أهلِ الحديث في الاستدلالِ بظاهرِ

(١) سورة (النساء)، الآية (٢٩).

النصوصِ غالبًا، دون التعمُّق في الاستنباط في كتابٍ لا يَستهدفُ فئةً معيَّنة، بل هو للجميع.

ثالثًا: التراجِمُ المرسَلة:

وهي التي تكون بلا عنوان، كأن يقول: باب، ولا يَذكر ترجمةً معيَّنة. وهذه أيضًا قليلة في الكتاب، وعادةً ما يكون لها ارتباط بما سبقَها من أبوابٍ لها تراجم.

مثالُه: باب رقم (٩٢) في كتاب الطهارة، لم يذكر له ترجمةً معينة، وأخرج فيه حديثَ أوس بن أوس الثقفي: «أن النبيَّ ﷺ توضَّأ ومسحَ على نعلَيه وقدَمَيه»، وبوَّب قبله: باب المسح على الجورَبَين.

الخلاصة:

مما سبق يتبيَّنُ لنا أنّ الإمامَ أبا داود اعتمدَ أساسًا في تراجمه على ما كان ظاهرًا منها ليتناسبَ مع موضوع كتابِه ونقلِه لمسائل الفقهاء، وأنه نوَّع في التراجم الظاهرة بأساليبَ كثيرةٍ تدلُّ على سعة أفقٍ وكثرة اطلاع وحسن صياغة.

وأما التراجم الاستنباطية والمرسلة: فهي قليلةٌ في الكتاب[1].



(١) انظر: (تغليق التعليق على سنن أبي داود) (١/ ٦٠)، (من فوائد درس الشيخ عبد المحسن العباد في سنن أبي داود) ـ المطبوع مع (ختم سنن أبي داود) للبصري (ص/ ١٤٨).



المبحث الثاني

محاولتُه استيعابَ أحاديث الأحكام مع مراعاة الاختصار

وفيه مطلبان:

المطلب الأول

محاولَتُه استيعابَ أحاديث الأحكام

ذكرَ أبو داود في رسالتِه إلى أهل مكة أنه حاولَ استيعابَ جميع أحاديث الأحكام، قال ﵀: «ولا أعرفُ أحدًا جمعَ على الاستقصاءِ غيري»[١].

وقال قبله: «فإن ذُكِرَ لكَ عن النبيِّ ﷺ سنةٌ ليس مما خرَّجتُه: فاعلَم أنه حديثٌ واهٍ[٢]، إلّا أن يكون في كتابي من طريقٍ آخر؛ فإني لم أخرِّج الطرُق؛ لأنه يَكبُرُ على المتعلِّم»[٣].

وقال أيضًا: «وهو كتابٌ لا تَرِدُ عليك سنةٌ عن النبيِّ ﷺ بإسنادٍ صالحٍ إلّا وهي فيه، إلا أن يكون كلامٌ استُخرِجَ من الحديث، ولا يكادُ يكونُ هذا»[٤].

---

(١) (رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سنَنِه) (ص/٦٨).

(٢) انظر التعليق على هذه الجملة في (رسالة أبي داود إلى أهل مكة).

(٣) المصدر السابق (ص/٦٨).

(٤) المصدر السابق (ص/٧١). ومعنى كلامِه: أنّ الكتابَ مستوعِبٌ ـ في نظره ـ لجميع =

وهذه النصوصُ تدلُّ على أن الإمامَ يرى أنه قد استوعبَ أحاديثَ الأحكام، وخاصةً إذا كانت في الأصول.

وقد تفاوَتت مواقفُ العلماء في هذه المسألة، فمن مصَرِّحٍ بما صرَّحَ به أبو داود، مُقِرٍّ له في دعواه، ومِن منتَقِدٍ إياه في دعواه، ومن موَجِّهٍ كلامَه بما لا يتنافى مع الواقع.

أمّا الرأي الأول ـ موافقةُ أبي داود في دعواه ـ: فمن أبرزِ الذاهبين إليه أبو حامد الغزالي، حيث قال في شروط المجتهد: «لا يلزمُه حفظُها ـ أي: أحاديث الأحكام ـ عن ظهر قلبه، بل أن يكون عنده أصلٌ مصحَّحٌ لجميع الأحاديث المتعلقةِ بالأحكام، كسنن أبي داود...»[١].

وأما الرأي الثاني ـ وهو رأيُ مَن انتقدَه في دعواه ـ: فمنهم الإمامُ النوويُّ حيث قال: «لا يصحُّ التمثيلُ بسنن أبي داود؛ فإنه لم يَستوعِب الصحيحَ من أحاديث الأحكام، ولا معظَمَه، وذلك ظاهرٌ، بل معرفتُه ضروريَّةٌ لِمَن له أدنى اطلاع، وكم في صحيحَي البخاريِّ ومسلمٍ من حديثٍ حكميٍّ ليس في سنن أبي داود، وأما ما كان في الترمذيِّ والنسائي وغيرِهما من الكتب المعتَمَدة: فكثرتُه وشهرتُه غنيَّةٌ عن التصريح بها»[٢].

وأما الرأي الثالث ـ وهو رأيُ مَن توسَّطَ في الأمر، وذهبَ إلى أن أبا داود استوعبَ معظمَ أحاديث الأحكام، وليس جميعَها: فمنهم الإمام أبو زرعة العراقي، حيث قال متعقِّبًا النوويَّ في كلامه السابق: «لا نسلِّمُ ما ذكرَه من أنّ أبا داود لم يستوعب معظمَ أحاديث الأحكام؛ فالحقُّ أنه

= السنن، وهي أحاديث الأحكام، ولا ينقصُه سوى ذكر كلام الأئمة الفقهاء الذي يكون مستَنبَطًا من السنن.

(١) (المستصفى من علم الأصول) للغزالي (٢/ ٣٨٤) ـ تحقيق: د.محمد الأشقر ـ.

(٢) (روضة الطالبين) للنووي (١١/ ٩٥).

ذكرَ معظَمَها، وما لم يذكره منها: فهو يسيرٌ بالنسبةِ إلى ما ذكرَه».

ثم قال: «وقد صرَّحَ بذلك النوويُّ نفسُه في (شرح أبي داود)[١] فقال: ينبغي للمشتَغِلِ بالفقه وبغيرِه: الاعتناءُ بسنن أبي داود، وبمعرفتِه التامَّة؛ فإنّ معظمَ أحاديث الأحكام التي يُحتَجُّ بها فيه، مع سهولة تناوُلِه، وتلخيصِ أحاديثِه، وبراعةِ مصنِّفِه، واعتنائِه بتهذيبِه»[٢].

وممّن ذهبَ إلى هذا الرأي: أبو علي البَنْدَنِيجِيُّ (ت٤٢٥هـ) من المتقدِّمين[٣]، والسخاويُّ من المتأخرين، حيث قال: «ويتعيَّنُ حملُه على المعظم»[٤].

وهذا الرأي هو الراجح ـ والله تعالى أعلم ـ فهو كما قال الخطابي: «جمعَ في كتابه من الحديث في أصول العلم وأمهاتِ السننِ وأحكامِ الفقه ما لا نعلمُ متقدِّمًا سبقَه إليه، ولا متأخرًا لَحقَه فيه»[٥].

وأما ما يُفهَم من كلام أبي داود أنه قصدَ استيعابَ جميع أحاديث الأحكام، فإنه وإن كان ظاهرًا من نصوصه السابقة، إلّا أنّ الذي يترجحُ بعد جمع كلامِه المتفرِّق في رسالتِه: أنه يريدُ جمعَ الأحاديث الواردة في أصول الأحكام والسنن، وأنه إذا كان في موضوعٍ واحدٍ أكثر من حديثٍ صحيح: فإنه يقتصِرُ على إيراد بعضِه، وهذا صريحُ كلامِه حينما قال: «ولم أكتب في الباب إلّا حديثًا أو حديثَين، وإن كان في الباب أحاديث

(١) سبقَ ذكرُه في المبحث الرابع من الفصل الأول، وكلامُه منقولٌ من (الإيجاز).
(٢) نقلَه السيوطيُّ في (البحر الذي زخر) (٣/ ١١٣٨)، والبصريُّ في (ختم سنن الإمام أبي داود) (ص/ ٧٥)، ونقلَ السخاويُّ الجزء الأولَ من كلام العراقي في (بذل المجهود) (ص/ ٥٧ ـ ٥٨).
(٣) هو أبو علي الحسن بن عبد الله ـ وقيل عبيد الله ـ البندنيجي، من كبار فقهاء الشافعية.
(٤) (بذل المجهود) للسخاوي (ص/ ٥٧).
(٥) (معالم السنن) (١/ ١٣).

صحاح؛ فإنه يكثر، وإنما أردتُ قربَ منفعتِه»[١].

فهذا صريحٌ في أنه لم يلتزِم إخراجَ جميع أحاديث الأحكام، سوى ما كان في الأصول منها.

على أنّ دعوى أبي داود السابقة: تبقى دعوى منه حسب ما وصلَ إليه علمُه، وبعد أن استنفدَ جهده في جمع الأحاديث، وهذا لا يعني الجزم بأنه قد بلغ كلَّ ما كان يريده، ولكن من المؤكد أنه بلغ أكثرَ ما كان يريده؛ لِمَا هو عليه من الإمامةِ في الحديثِ والفقه، والله تعالى أعلم[٢].

المطلب الثاني
الاختصارُ في سنن الإمام أبي داود

قصد الإمامُ أبو داود رَحِمَهُ اللَّهُ أن يجمَعَ بين الاستيعاب لأحاديث الأحكام وبين الاختصار، فكما أنه قصدَ ألا يفوتَه شيءٌ من السنن الواردة في الأحكام: أرادَ في الوقتِ نفسِه ألا يطولَ حجمُ الكتاب، فسلكَ مسلكَ الاختصار؛ ليكون كتابُه جامعًا بين الاستيعاب والاختصار.

ومن مظاهرِ الاختصار في «سنن أبي داود»[٣]:

- ما سبق قريبًا من قلَّة الأحاديث في الباب الواحد.

- ومنها: أنه يَعْمِدُ إلى الحديث الطويل، فيختصِرُه، فلا يُورِدُ منه إلّا موضعَ الفقه منه، كما في (ح/١٨٦)، حيث أوردَ في باب تركِ الوضوء من مَسِّ الميتةِ عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنّ رسولَ الله ﷺ مَرَّ بالسوقِ

---

(١) (رسالة أبي داود إلى أهل مكة) (ص/٦٤).

(٢) انظر: (أبو داود: حياته وسننه) للصباغ (ص/٣٠٥).

(٣) انظر: (أبو داود: حياته وسننه) للصباغ (ص/٣٠٣ ـ ٣٠٤).

داخلًا من بعض العالِيةِ والناسُ كَنَفَتَيْه، فمَرَّ بِجَدْيٍ أَسَكَّ ميِّتٍ، فتناولَه فأخذَ بأذنِه، ثم قال: «أيُّكم يحبُّ أنَّ هذا له؟»، وساق الحديث.

والحديثُ مختَصَرٌ استنبطَ منه أبو داود ذلك الحكم فاكتفى بما يدلُّ عليه، ثم قال: «وساق الحديث» ليدلَّ على أنه اختصرَ الحديث. وقد أخرجَه مسلمٌ وفيه: «أيُّكم يحبُّ أنَّ هذا له بِدِرهم؟! فقالوا: ما نحبُّ أنه لنا بشيء، وما نصنعُ به؟! قال: أتحبون أنه لكم؟ قال: والله لو كان حيًّا: كان عيبًا فيه لأنه أسَك، فكيف وهو ميت؟ فقال: والله لَلدُّنيا أهونُ على الله من هذا عليكم»[(١)].

وقد أشارَ أبو داود إلى هذا في رسالتِه فقال: «وربما اختصرتُ الحديثَ الطويل؛ لأني لو كتبتُه بطولِه لم يَعلم بعضُ مَن سمعَه، ولا يفهم موضع الفقه منه، فاختصرتُه لذلك»[(٢)].

• ومنها: أنه يأتي بحديث، ثم يأتي بعد ذلك بسندٍ آخر ويقول: «بمعناه»، كما في (ح/ ٣٤، ٧٢، ٢٥٢، ٢٦٣) وغيرِها، فهذه الكلمةُ أغنته عن إعادة الحديث. ولكي يكون كلامه دقيقًا قال: «بمعناه»، منَبِّهًا على أنّ هناك فرقًا لفظيًّا بين الروايتَين لا يؤثِّرُ في المعنى.

• ومنها: أنه إذا وجدَ روايتَين في إحداهما زيادة: جاءَ بالأولى، ثم أوردَ سندَ الثانية، وجاءَ بالزيادة، ولا يُعيد ما سبقَ ذكرُه، وإنما يكتفي بقوله: «وذكرَ الحديث»، ومثل هذا كثيرٌ في كتابه، كما في الأحاديث: (١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤).

ففي الحديث الأول منها ذكرَ حديثَ عبد خير الذي يَصِفُ وضوءَ عليٍّ رضي الله عنه ولفظُه: «حَدَّثَنا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنا أبو عَوَانَة، عَنْ خَالِدِ بنِ عَلْقَمَة،

---

(١) رواه مسلم (ح/ ٢٩٥٧).

(٢) (رسالةُ أبي داود إلى أهل مكة في وصف سنَنِه) (ص/ ٦٤).

عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ قَالَ: أَتَانَا عَلِيٌّ رضي الله عنه وَقَدْ صَلَّى، فَدَعَا بِطَهُورٍ، فَقُلْنَا: مَا يَصْنَعُ بِالطَّهُورِ وَقَدْ صَلَّى؟! مَا يُرِيدُ إِلَّا لِيُعَلِّمَنَا، فَأُتِيَ بِإِنَاءٍ فِيهِ مَاءٌ وَطَسْتٍ[1] فَأَفْرَغَ مِن الْإِنَاءِ عَلَى يَمِينِهِ، فَغَسَلَ يَدَيْهِ ثَلَاثًا، ثُمَّ تَمَضْمَضَ وَاسْتَنْثَرَ ثَلَاثًا، فَمَضْمَضَ وَنَثَرَ مِن الْكَفِّ الَّذِي يَأْخُذُ فِيه، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، ثُمَّ غَسَلَ يَدَهُ الْيُمْنَى ثَلَاثًا، وَغَسَلَ يَدَهُ الشِّمَالَ ثَلَاثًا، ثُمَّ جَعَلَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ فَمَسَحَ بِرَأْسِهِ مَرَّةً وَاحِدَةً، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَهُ الْيُمْنَى ثَلَاثًا، وَرِجْلَهُ الشِّمَالَ ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ: مَنْ سَرَّه أَن يَعْلَمَ وُضُوءَ رَسُولِ الله ﷺ: فَهُوَ هَذَا»[2].

وبعد ذلك أوردَ أبو داود روايةً أخرى بسندٍ آخر عن عبدِ خير: «صَلَّى عَلِيٌّ رضي الله عنه الغَدَاةَ، ثُمَّ دَخَلَ الرَّحْبَةَ فَدَعَا بِمَاءٍ، فَأَتَاهُ الغُلَامُ بِإِنَاءٍ فِيهِ مَاءٌ، وَطَسْتٍ، قَالَ: فَأَخَذَ الْإِنَاءَ بِيَدِهِ اليُمْنَى، فَأَفْرَغَ عَلَى يَدِهِ اليُسْرَى، وَغَسَلَ كَفَّيْهِ ثَلَاثًا، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ اليُمْنَى فِي الإِنَاء، فَمَضْمَضَ ثَلَاثًا، وَاسْتَنْشَقَ ثَلَاثًا»، ثُمَّ سَاقَ قَرِيبًا مِنْ حَدِيثِ أَبِي عَوَانَةَ، قَالَ: «ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَه مُقَدَّمَه وَمُؤَخَّرَه مَرَّةً»، ثُمَّ سَاقَ الْحَدِيثَ نَحْوَه[3].

ثم أوردَ الروايةَ الثالثةَ بسندٍ ثالثٍ عن عبد خير أيضًا، وفيها زيادة: «رَأَيْتُ عَلِيًّا رضي الله عنه أُتِيَ بِكُرْسِيٍّ فَقَعَدَ عَلَيْه، ثُمَّ أُتِيَ بِكُوزٍ مِن مَاءٍ، فَغَسَلَ يَدَيْهِ ثَلَاثًا، ثُمَّ تَمَضْمَضَ مَعَ الِاسْتِنْشَاقِ بِمَاءٍ وَاحِدٍ»، وَذَكَرَ الحَدِيثَ[4].

ثم أوردَ الروايةَ الرابعةَ عن زِرِّ بنِ حُبَيش: «أَنَّه سَمِعَ عَلِيًّا رضي الله عنه وَسُئِلَ عَن وُضُوءِ رَسُولِ الله ﷺ»، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ وَقَال: «وَمَسَحَ عَلَى رَأْسِهِ حَتَّى لَمَّا[5] يَقْطُرْ، وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا كَانَ وُضُوءُ

(١) أي: فأُتي بطستٍ أيضًا، معطوفٌ على «إناءٍ».
(٢) (ح/ ١١١).
(٣) (ح/ ١١٢).
(٤) (ح/ ١١٣).
(٥) «لَمَّا» تأتي على ثلاثة وجوه، منها: أن تكون بمعنى «لَم»، كما هو الحالُ هنا. انظر: (عون المعبود) (١/ ١٩٤).

رَسُولِ الله ﷺ»[١].

وبهذا الترتيب البديع: استطاعَ أبو داود أن يستوعبَ روايات الحديث من جهة، وكذلك من ذكر الاختلافِ في ألفاظِه، ومراعاة الاختصار من جهةٍ أخرى.

• ومنها: أنه إذا روى حديثًا مختصَرًا: نقلَ قولَ الراوي باختصارِه، كما في (ح/٤٩)، حيث قال بعد أن أوردَه: «قال مسدَّد: فكان حديثًا طويلًا ولكني اختصَرتُه».

وبهذه الوجوه الكثيرة المتنوِّعة: استطاعَ أبو داود أن يَجمع بين استيعابِ أكبرِ قدرٍ ممكن من أحاديث الأحكام، وبين الاختصار الذي هو أدعى إلى الانتفاع بالكتاب.



---

(١) (ح/١١٤).



المبحث الثالث

شرطُ الإمام أبي داود في سننه

وفيه مطلبان:

المطلب الأول

بيانُ شرط الإمام أبي داود في سننِه

وضَّحَ الإمامُ أبو داود في رسالته إلى أهل مكة كثيرًا من النقاط المتعلِّقةِ بشرطِه في سننِه، تلك الرسالة التي تُعتبَر مقدمةً لسنن الإمام أبي داود.

ومع توضيحِه لشرطِه في تلك الرسالة: إلّا أنّ هناك اختلافًا بين العلماء في تفسير بعضِ ما وردَ فيها مما يتعلق بشرطِه في الكتاب.

وفيما يلي نتلمَّسُ شرطَه في سننه من خلال ما بيَّنه في تلك الرسالة، مضافًا إلى ذلك ما قد يُعرف من تطبيقاتِه العمليَّةِ في سننه.

ويمكن تلخيصُ أبرز ما ورد في رسالتِه إلى أهل مكة ـ أو ما نُقلَ عنه في غيرها مما يتعلق بشرطِه ـ في الفقرات التالية:

١ ـ ما أوردَه في سننه من الأحاديث: هي أصحُّ ما عرفَه في ذلك الباب:

قال أبو داود في رسالته: «.. فإنكم سألتم أن أذكرَ لكم الأحاديثَ التي في كتاب «السُّنَن»: أهي أصحُّ ما عرفتُ في الباب؟.. فاعلَموا أنه كذلك كلُّه...»(١).

(١) (رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننِه) (ص/ ٦٣).

أي: إنّ ما أوردَه في سننه هو أصحُّ ما عرفَه في الباب.

٢ ـ رواية الأحاديث المشهورة المعروفة، وترك الأحاديث الغريبة:

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في رسالتِه المذكورة: «والأحاديثُ التي وضعتُها في كتاب «السنن» أكثرُها مشاهير، وهي عند كلِّ مَن كتبَ شيئًا من الأحاديث[1]، إلّا أنّ تمييزَها لا يَقدِرُ عليه كلُّ الناس، والفخرُ بها أنها مشاهير[2]؛ فإنه لا يُحتَجُّ بحديثٍ غريبٍ، ولو كان من رواية مالكٍ، ويحيى بنِ سعيد، والثقاتِ من أئمة العلم.

ولو احتَجَّ رجلٌ بحديثٍ غريب: وجدتَ مَن يطعَنُ فيه، ولا يَحتَجُّ بالحديثِ الذي قد احتجَّ به إذا كان الحديثُ غريبًا شاذًّا.

فأمَّا الحديثُ المشهورُ المتصِلُ الصحيحُ: فليس يَقدِرُ أن يَرُدَّ عليكَ أحدٌ.

وقال إبراهيمُ النَّخَعيُّ: كانوا يَكرَهونَ الغريبَ من الحديث»[3].

٣ ـ عدمُ الرواية عن المتروكين عنده:

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وليس في كتاب «السنن» الذي صنَّفتُه عن رجلٍ متروكِ الحديثِ شيء، وإذا كان فيه حديثٌ منكَرٌ: بَيَّنْتُ أنه منكَر، وليس على نحوه في البابِ غيرُه»[4].

---

(١) أي: إنَّ هذه الأحاديث منتشرةٌ بين طُلّاب الحديث، ليست مما يختصُّ به بعضُ الناس، ولا مما يخفى على الكثيرين.

(٢) أي: ميزةُ هذه الأحاديث أنها مشاهير.

(٣) (رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننِه) (ص/ ٧٢ ـ ٧٣).

(٤) (رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننِه) (ص/ ٦٦ ـ ٦٧)، وانظر شرحَ كلامه فيما سيأتي في (رسالة أبي داود).

٤ ـ إخراجُه لأنواع الحديث المقبول:

قال رَحِمَهُ اللَّهُ فيما نُقِلَ عنه: «ذكرتُ الصحيحَ وما يَشبهُه وما يُقاربُه»[١]، وهذا يدلُّ على أنّ كتابَه يَشملُ أنواعًا، وهي: الصحيح لذاتِه، وشبهُه الصحيح لغيره، وما يُقارِبُه الحسن لذاتِه[٢].

٥ ـ إخراجُه للحديث المرسَل إذا لم يكن في الباب غيرُه؛ ليتناسبَ مع موضوع الكتاب:

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «فإن لم يكن مسندٌ ضدّ المراسيل، ولم يوجد المسند: فالمرسلُ يُحتَجُّ به، وليس هو مثل المتصل في القوة»[٣].

وقال: «وإنَّ من الأحاديث في كتاب السنن ما ليس بمتصل، وهو مرسلٌ ومدلس، وهو إذا لم تُوجَد الصِّحاحُ عند عامَّة أهل الحديث على معنى أنه متصل»[٤].

٦ ـ التزامُه ببيان ما كان فيه وَهْنٌ شديد:

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وما كان في كتابي من حديثٍ فيه وهْنٌ شديدٌ: فقد بيَّنتُه»[٥].

وهل وفَّى رَحِمَهُ اللَّهُ بما وعَدَ به؟ قال الحافظُ الذهبي: «فقد وفَّى رَحِمَهُ اللَّهُ بذلك حسبَ اجتهادِه، وبيَّنَ ما ضَعْفُه شديدٌ ووَهْنُه غير محتمل... وما كان

---

(١) أسندَه الخطيبُ في (تاريخ بغداد) (٩/ ٥٧) ـ وعنه ابنُ عساكر في (تاريخ مدينة دمشق) (٢٢/ ١٩٦)، والسِّلفي في مقدمته على (معالم السنن) (٤/ ١٦٥) ـ إلى أبي داود من طريق ابن داسه.

(٢) انظر: (النكت الوفية) للبقاعي (ل/ ٧٣/ أ)، (الحطة) (ص/ ٢١٨).

(٣) (رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصفِ سننِه) (ص/ ٦٦). وانظر شرحَه فيما سيأتي في (رسالة أبي داود).

(٤) المصدر السابق (ص/ ٧٤).

(٥) المصدر السابق (ص/ ٦٩).

بيِّنَ الضعفِ من جهةِ راويه: فهذا لا يَسكتُ عنه، بل يُوهِنُه غالبًا، وقد يَسكتُ عنه بحسبِ شهرتِه ونكارتِه»[١].

وقال الحافظُ ابنُ حجر: «وفي قولِ أبي داود (وما كان فيه وهْنٌ شديد بيّنتُه): ما يُفهم أنّ الذي يكون فيه وهْنٌ غيرُ شديد: أنه لا يُبيِّنُه»[٢].

ومن أمثلةِ بيانِه للمنكَرِ في السندِ أو المتن[٣]: ما رواه عن شيخِه محمد بن إسماعيل بن أبي سمينة البصري: حَدَّثَنَا مُعَاذٌ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ عِكْرِمَة، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ ـ أَحْسَبُهُ عَنْ رَسُولِ الله ﷺ ـ قَالَ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُم إِلَى غَيْرِ سُتْرَةٍ: فَإِنَّهُ يَقْطَعُ صَلَاتَهُ الكَلْبُ، وَالْحِمَارُ، وَالْخِنْزِيرُ، وَاليَهُودِيُّ، وَالْمَجُوسِيُّ، وَالمرْأَةُ، وَيُجْزِئُ عَنْهُ إِذَا مَرُّوا بَيْنَ يَدَيْهِ عَلَى قَذْفَةٍ بِحَجَرٍ».

قَالَ أَبُو دَاوُد: «فِي نَفْسِي مِن هَذَا الْحَدِيثِ شَيْءٌ، كُنْتُ أُذَاكِرُ بِه إِبْرَاهِيمَ وَغَيْرَه، فَلَمْ أَرَ أَحَدًا جَاءَ بِه عَنْ هِشَام، وَلَا يَعْرِفُه، وَلَمْ أَرَ أَحَدًا يُحَدِّثُ بِهِ عَنْ هِشَام، وَأَحْسَبُ الْوَهْمَ مِن ابنِ أَبِي سَمِينَةَ ـ يَعْنِي[٤] مُحَمَّدَ ابنَ إِسْماعِيلَ الْبَصْرِيَّ مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ ـ وَالمُنكَرُ فِيهِ ذِكْرُ الْمَجُوسِيِّ، وَفِيه: عَلَى قَذْفَةٍ بِحَجَرٍ، وَذِكْرُ الْخِنْزِير، وَفِيهِ نَكَارَةٌ، وَلَمْ أَسْمَعْ هَذَا الْحَدِيثَ إِلَّا مِن مُحَمَّدِ بنِ إِسْماعِيلَ بنِ أَبِي سَمِينَة، وَأَحْسَبُهُ وَهِمَ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يُحَدِّثُنَا مِنْ حِفْظِه».

وقد بيَّنَ هنا المنكَرَ في المتن، كما أشارَ إلى مرجع النكارة في السند.

---

(١) (سير أعلام النبلاء) (١٣/ ٢١٤ ـ ٢١٥).

(٢) (النكت على كتاب ابن الصلاح) للحافظ ابن حجر (١/ ٤٣٥).

(٣) للوقوف على أمثلةٍ كثيرة أخرى، انظر: (أبو داود: حياته وسننه) للدكتور محمد لطفي الصباغ (ص/ ٣١٢ ـ ٣١٣).

(٤) هذا التوضيحُ من الراوي عن أبي داود.

٧ ـ أنّ ما سكَتَ عنه فهو صالح:

وهذه المسألة هي المعروفة بـ«ما سكتَ عنه أبو داود»، وهي تحتاج إلى تفصيلٍ أكثر، ولذلك خصَّصتُها بمبحث مستقلٍّ سيأتي، على أنّ الراجحَ أنّ الصالحَ عنده يشملُ الضعيفَ الذي لم يَشتد ضعفُه.

هذا من حيث الجملة، وأما من حيث التفصيل: فسيأتي بيانُ درجة ما سكتَ عنه أبو داود في المبحث الآتي، كما سيأتي بيانُ أسباب سكوت أبي داود.

المطلب الثاني
بيانُ درجة أحاديث سنن الإمام أبي داود

أولًا: بيانُ درجةِ أحاديث «السنَن»:

عَدَّ العلماءُ كتابَ السنن من مَظانِّ الحديثِ الحسن من حيث الجملة، أما من حيث التفصيل: فقد قسم الإمامُ الذهبيُّ أحاديثَ سنن أبي داود إلى درجات بقولِه: «فكتابُ أبي داود:

١ ـ أعلى ما فيه من الثابت: ما أخرجَه الشيخان، وذلك نحوٌ من شطر الكتاب[١].

٢ ـ ثم يليه: ما أخرجَه أحدُ الشيخَين، ورَغِبَ عنه الآخر[٢].

٣ ـ ثم يليه: ما رغبا عنه، وكان إسنادُه جيِّدًا، سالِمًا من علةٍ وشُذوذ.

---

(١) عددُ ما أخرجه أبو داود في (سننه) من أحاديث الشيخين: (٩٠٩).

(٢) عددُ ما أخرجَه الإمامُ أبو داود في (سننه) من أحاديث صحيح الإمامِ البخاريِّ فقط: (٣٨٥)، وما أخرجَه أبو داود من أحاديث صحيح الإمام مسلمٍ فقط: (٦٧٠)، فمجموعُ ما أخرجَه الإمامُ أبو داود في سننه من أحاديث الشيخَين أو أحدِهما هو: (١٩٦٤)، وذلك حسب جردٍ أوليٍّ بالاعتمادِ على تخريج طبعة الدعاس.

٤ ـ ثم يليه: ما كان إسنادُه صالِحًا، وقَبِلَه العلماءُ لمجيئِه من وَجهَين لَيِّنَين فصاعدًا، يَعضُدُ كلُّ إسنادٍ منهما الآخر.

٥ ـ ثم يليه: ما ضُعِّفَ إسنادُه لنقصِ حِفظِ راوِيه، فمثلُ هذا يُمَشِّيه أبو داود، ويَسكُتُ عنه غالبًا.

٦ ـ ثم يليه: ما كان بَيِّنَ الضعفِ من جهةِ راويه. فهذا لا يَسكتُ عنه، بل يُوهِنه غالبًا، وقد يَسكتُ عنه بحسب شُهرتِه ونَكارَتِه(١)، والله أعلم»(٢).

والتفصيلُ الذي ذكرَه الذهبيُّ هو الراجحُ بالنظرِ إلى واقع الكتاب، ولكن ربما لا يَستقيمُ ما ذكرَه من أنّ ما أخرجَه الشيخان في السنن نحوٌ من شطر الكتاب(٣)، إلّا إذا قيل إنّ ذلك يَشملُ مع ما أخرجَهما أو أحدُهما: ما كان على شرطِهما أو على شرطِ أحدِهما.

وما ذكرَه الذهبيُّ في التفصيل السابق هو الصوابُ أيضًا بالنظرِ إلى الراجح في معنى الصلاحيَة عند الإمام أبي داود، وسيأتي البحثُ في مسألة الصلاحيَة عنده في المبحث الآتي.

وقد عُلِم من هذا التفصيل وجودُ الأحاديث الضعيفة في سنن الإمام أبي داود، وعددُها في «ضعيف سنن أبي داود» للعلامة الشيخ الألباني (١٠٤٢) حديثًا.

---

(١) أو لأسبابٍ أخرى سيأتي بيانُها في المطلب الأول من المبحث الثالث ـ إن شاء الله تعالى ـ.

(٢) (سير أعلام النبلاء) (١٣/ ٢١٤ ـ ٢١٥).

(٣) لأنّ مجموعَ ما أخرجَه الشيخان أو أحدُهما في سنن أبي داود هو: (١٩٦٤) كما سبق قريبًا.

ثانيًا: طبقاتُ رواة «السنن» من حيث العدالة والضبط:

ما سبق هو بيانُ درجة أحاديث سنن أبي داود، أمّا درجةُ رُواتِه وطبقاتُهم من حيث العدالةُ والضبط: فقد مثَّلَ لهم الإمامُ أبو بكر محمدُ ابنُ موسى الحازميُّ (ت٥٨٤هـ) في شروطه بمثالٍ وهو: أن نعلمَ أنّ أصحابَ الإمام محمد بن شهاب الزهري على طبقاتٍ خمس، ولكلِّ طبقةٍ منها مزيَّةٌ على التي تليها وتفاوُت:

أمّا مَن كان في **الطبقة الأولى**: فهو الغايةُ في الصحة، وهو غايةُ مقصد البخاري.

والطبقةُ الثانية: شاركَت الأولى في العدالة، غيرَ أنّ الأولى جَمَعت بين الحفظ والإتقان، وبين طولِ الملازَمةِ للزهريِّ، حتى كان فيهم مَن يُزامِلُه في السفر، ويُلازِمُه في الحضر، والطبقةُ الثانية لم تُلازِم الزهريَّ إلّا مدةً يسيرةً، فلم تُمارِس حديثَه، وكانوا في الإتقان دون الطبقة الأولى. وهم شرطُ الإمام مسلم.

الطبقةُ الثالثة: جماعةٌ لزموا الزهريَّ مثلَ أهل الطبقة الأولى، غيرَ أنهم لم يَسلَموا من غوائل الجرح، فهم بين الردِّ والقبول. وهم شرطُ أبي داود والنسائي.

الطبقة الرابعة: قومٌ شارَكوا أهلَ الطبقة الثالثةِ في الجرح والتعديل، وتَفَرَّدوا بقِلَّةِ ممارسَتِهم لحديث الزهري؛ لأنهم لم يُصاحبوا الزهريَّ كثيرًا. وهم شرطُ أبي عيسى الترمذي.

الطبقة الخامسة: نَفَرٌ من الضعفاء والمجهولين، لا يُخَرّج حديثُهم إلّا على سبيل الاعتبار والاستشهاد عند أبي داود فمَن دونه، فأمّا عند الشيخَين: فلَا[1].

---

(١) انظر: (شروط الأئمة الخمسة) للحازمي (١٥١ ـ ١٥٤).

مما سبق يتبيَّنُ أنّ الإمامَ أبا داود يخرجُ أحاديثَ الطبقة الأولى والثانيةِ على سبيل الاستيعاب، فلذلك اعتبرَ الذهبيُّ أنّ ما كان على شرط الشيخَين أو أحدِهما أكثرُ من شطر الكتاب.

وكذلك يَنزلُ إلى الطبقة الثالثةِ فيَحتَجُّ بأحاديث أصحابِها ممَّن ترجَّحَ عنده قبولُ روايتِه، وهذا شرطُه.

وقد يَنزلُ إلى الطبقة الرابعةِ، فيحتَجُّ ـ كذلك ـ بمَن ترجَّحَ لديه قبولُ روايتِه.

أما الطبقة الخامسة: فلا يَحتجُّ بها، ولا يخرج أحاديثَ أصحابها إلّا على سبيل الاعتبار والاستشهاد.

أمّا الرواة المتروكون: فلا يخرج أحاديثَهم؛ لا احتجاجًا ولا اعتبارًا، كما نصَّ في رسالتِه إلى أهل مكة أنه لا يخرج في سننِه عن رجلٍ متروكِ الحديثِ شيئًا[١]، كما سبق قولُ ابن منده: إنّ شرطَ أبي داود والنسائي إخراجُ أحاديثِ قومٍ لم يُجمَع على تركِهم[٢].

ثالثًا: لماذا أوردَ أبو داود الضعيفَ في كتابه؟

تساءَلَ البعضُ عن سببِ إخراج أبي داود عن مثل هؤلاء الضعفاء، ولماذا أخرج الأحاديثَ الضعيفةَ في سننِه؟

وأجابَ العلماءُ النقَّادُ عن ذلك بعدة أجوبة، وهي[٣]:

---

(١) (رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه) (ص/٦٦).

(٢) هذه عبارة ابن طاهر المقدسي في (شروط الأئمة الستة) (ص/٨٩)، وانظر كلامَ ابن منده في رسالتِه (شروط الأئمة) (ص/٧٣)، وراجع: (تغليق التعليق على سنن الإمام أبي داود) (١/ ٩٢).

(٣) انظر: (شروط الأئمة الستة) لابن طاهر المقدسي (ص/٩١ ـ ٩٢)، (أبو داود: حياته وسننه) للدكتور لطفي الصباغ (ص/٢٩٩).

١ ـ لأنّ طريقتَه في التصنيف هي أن يَجمَعَ كلَّ الأحاديث التي تتضمَّنُ أحكامًا فقهيةً ذهبَ إلى القولِ بها عالِمٌ من العلماء.

٢ ـ لأنه كان يرى أنّ الحديثَ الضعيفَ إن لم يكن شديدَ الضعف فهو أقوى من رأي الرجالِ ومن القياس، كما سيأتي تفصيلُه عند إيراد أقوال العلماء في تفسير «الصالح» عند أبي داود.

٣ ـ أمّا إذا كان الحديثُ شديد الضعف: فإنما يُورِدُه لبيان ضَعفِه، وكأنه بذلك يردُّ على مَن استدلَّ به قائلًا: لا يستقيمُ لكم الاستدلالُ بهذا الحديث؛ لكونه شديد الضعف.

ومثالُه: عقدَ أبو داود بابًا بعنوان: «باب النهي عن التلقين»، ثم أوردَ حديثًا من طريق أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي ﵁ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «يا علي، لا تفتح على الإمام في الصلاة»[1].

ثم قال أبو داود: «أبو إسحاق لم يَسمَع من الحارثِ إلا أربعةَ أحاديث ليس هذا منها». أي: إن الحديثَ منقطع، مضافًا إلى ذلك ضعفُ الحارثِ نفسِه، فالحديثُ شديد الضعف، ولم يُورِد في هذا البابِ غيرَه.

وهذا يدلُّ على مقصدِه في إخراجِه، وأنه أوردَه لبيان ضَعفِه والردِّ على مَن استدلَّ به.



(١) (ح/٩٠٨).



المبحث الرابع
درجةُ ما سكتَ عنه أبو داود

وفيه مطلبان، أتناولُ في الأول منهما أسبابَ سكوت أبي داود، وفي المطلب الثاني أبيِّنُ درجةَ ما سكتَ عنه أبو داود.

المطلب الأول
أسباب سكوت أبي داود

ذكرَ العلماءُ أنّ ما سكتَ عنه أبو داود ليس كلُّه في درجةٍ واحدة، بل منه ما هو في أعلى درجات الصحة، ومنه ما هو دون ذلك من قبيل الحسنِ لذاته، أو لغيرِه، ومنه ما هو ضعيفٌ ولكن من رواية مَن لم يُجمَع على تركه غالبًا، بل منه ما هو شديد الضعف.

أمّا ما كان صحيحًا أو حسنًا: فلا إشكالَ في سكوتِه؛ لأنه لم يلتزم التصريحَ بالتصحيح، إنما الإشكالُ فيما إذا كان المسكوتُ عنه ضعيفًا.

فما هي أسبابُ سكوتِ الإمام أبي داود حتى نصَنِّفَ على ضوئِها الأحاديثَ المسكوتَ عنها؟ ونستخلصَ من ذلك درجة أحاديث سنن أبي داود؟

للإجابة على هذا السؤال أبيِّنُ فيما يلي أسبابَ سكوتِه، فمنها[1]:

---

(١) انظر: (النكت على كتاب ابن الصلاح) للحافظ ابن حجر (١/ ٤٤٠ ـ ٤٤٣)، (البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر) للسيوطي (٣/ ١٠٩٧ ـ ١١٠٢)، (ختم سنن الإمام أبي داود) للبصري (ص/ ٧٩ ـ ٨١).

١ ـ لكونه غيرَ شديد الضعفِ عنده؛ فإنه قال: «وما كان في كتابي من حديثٍ فيه وهْنٌ شديدٌ: فقد بيَّنتُه»[1].

فما لم يكن فيه وهن شديد: فلم يلتزم بيانَه، فيسكتُ عنه.

٢ ـ أو: لكونه لم يَجد في البابِ غيرَه؛ فإنّ الحديثَ الضعيفَ عنده أقوى من رأي الرِّجَال إذا لم يَجد في البابِ غيرَه، كما هو مذهبُ شيخه الإمامِ أحمد.

وسيأتي بيانُه عند بيان أقوال العلماء في تفسير «الصالح» عند أبي داود.

ففي هذه الحالة يُورِدُه أبو داود في سننِه لهذا السبب، ولكونه مما يُمَشَّى عنده: يسكتُ عنه، فهو سببٌ للإيراد والسكوت.

٣ ـ أو: لكونه له جابِرٌ، وإن كنّا لا نعلمُه.

٤ ـ وتارةً يكون اكتفاءً بما تقدَّمَ له من الكلام في ذلك الراوي في كتابه نفسِه.

٥ ـ وتارةً يكون لذهولٍ منه.

٦ ـ وتارةً يكون لشدَّة وضوح ضَعْفِ ذلك الراوي، واتفاقِ الأئمةِ على طرح روايتِه. قال الحافظُ ابنُ حجر: «كأبي الحُوَيْرِث[2]، ويحيى بن العلاء[3]، وغيرِهما»[4].

---

(١) (رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه) (ص/ ٦٩).

(٢) هو عبد الرحمن بن معاوية بن الحُوَيْرِث الأنصاري المدني، «صدوقٌ سيئ الحفظ، رمي بالإرجاء». (التقريب) (ص/ ٣٥٠).

(٣) هو البجلي الرازي، «رُمي بالوضع». (التقريب) (ص/ ٥٩٥).

(٤) (النكت) (١/ ٤٤٠). أضافَ الحافظُ قائلًا: «وأما الأحاديثُ التي في إسنادها انقطاع، أو إبهام: ففي الكتاب من ذلك أحاديثُ كثيرة، منها ـ وهو ثالث حديثٍ في كتابه ـ: =

٧ ـ وتارةً يكون من اختلافِ الرواة عنه. قال الحافظُ: «وهو الأكثر؛ فإنّ في رواية أبي الحسن بن العبد عنه من الكلامِ على جماعةٍ من الرواةِ والأسانيد: ما ليس في رواية اللؤلؤي، وإن كانت روايتُه أشهر[(١)]»[(٢)].

٨ ـ وقد يتكلمُ أبو داود على الحديثِ بالتضعيفِ البالغِ خارج السنن، ويسكتُ عنه فيها[(٣)].

= ما رواه من طريق أبي التياح، قال: حدثني شيخٌ قال: لَمّا قدِمَ ابنُ عباس البصرةَ كان يُحدِّثُ عن أبي موسى ﷺ فذكرَ حديث «إذا أرادَ أحدُكم أن يبولَ فليَرتَدْ لبولِه». لم يتكلَّم عليه في جميع الروايات، وفيه هذا الشيخُ المبهَم». (النكت) (١/ ٤٤٣).

(١) (النكت) (١/ ٤٤١). قال الحافظ: «ومن أمثلتِها: ما رواه من طريق الحارث بن وجيه، عن مالك بن دينار، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة ﷺ حديث: «إنّ تحت كلِّ شعرةٍ جنابة...» الحديث؛ فإنه تكلمَ عليه في بعض الروايات فقال: «هذا حديثٌ ضعيفٌ، والحارثُ حديثُه منكر»، وفي بعضِها اقتصرَ على بعض هذا الكلام».
قلت: ما ذكرَه الحافظُ من الزيادة موجودة في رواية اللؤلؤيِّ أيضًا، وهو حديث (٢٤٨) حسب المطبوع.

(٢) قال السخاوي ـ بعد الإشارة إلى اختلاف الروايات ـ: «وحينئذٍ فينبغي التوقُّفُ في نسبة السكوتِ إليه إلّا بعد الوقوفِ على جميعها، كما أنه لا يُنسَبُ للترمذيِّ القولُ بالتحسين أو التصحيحِ أو نحو ذلك إلّا بعد مراجعة عدَّة أصولٍ؛ لاختلاف النسخ في ذلك...». (بذل المجهود في ختم السنن لأبي داود) (ص/ ٧١).

(٣) قال الحافظ: ومن أمثلتِه: ما رواه في السنن من طريق محمد بن ثابت العبدي، عن نافع قال: «انطلقت مع ابن عمر ﷺ...» فذكر الحديثَ في الذي سلَّمَ على النبيِّ ﷺ فلم يَرُدَّ عليه حتى تيَمَّمَ، ثم ردَّ السلام وقال: «إنه لم يَمنعني أن أرُدَّ عليك إلّا أني لم أكن على طُهر». هذا الحديثُ لم يتكلم عليه في السنن، ولكن لما ذكرَه في كتاب (التفرُّد) قال: «لم يُتابِع أحدٌ محمدَ بنَ ثابت على هذا»، ثم حكى عن أحمد بن حنبل أنه قال: «وهو حديثٌ منكر».
قلت: هكذا قال الحافظ، ولكنّ ما ذكرَه من الزيادة موجودةٌ في النسخة المطبوعةِ برواية اللؤلؤي، ففي المطبوع ـ بعد الحديث (٣٣٠) ـ: «قال أبو داود: سمعتُ أحمدَ بنَ حنبل يقول: روى محمدُ بنُ ثابت حديثًا منكَرًا في التيمم. قال ابنُ داسه: قال أبو داود: لم يُتابَع محمدُ بنُ ثابت في هذه القصةِ على ضربتَين عن النبيِّ ﷺ، وروَوه فعلَ ابن عمر».
هذا ما وردَ في النُّسَخ المطبوعةِ كلِّها ـ سوى طبعة عوامة، وهي مطبوعة على نسخة =

٩ ـ على أنّ أبا داود أشارَ في رسالتِه إلى أهلِ مكة: أنه قد يُورِدُ الحديثَ ظنًّا منه أنه سليمٌ من العِلَل، فلا يَتبيَّنُ له موضعُ العلَّةِ في الحديث، قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وربما لم أقف عليه»[1]. وهذا اعتذارٌ منه عمَّا قد يوجد في كتابه من الحديث المعلول الذي لم يُبيِّن هو علَّتَه، فالسكوتُ هنا لعدمِ تبيُّن العلةِ لأبي داود نفسِه.

هذه أسبابُ سكوتِ أبي داود على الأحاديث الضعيفةِ من حيث الإجمال، ولكن من الملاحَظ: أنّ الأسبابَ الثلاثةَ الأولى خاصةٌ بما لم يكن ضعفُه شديدًا، أمّا الأسبابُ الأخرى ـ سوى التاسع ـ فحينما يكون الضعفُ شديدًا[2].

= الحافظ ابن حجر ـ وكان محقِّقُ (النكت) الشيخ الدكتور ربيع بن هادي المدخلي قد استظهرَ في تعليقِه على (النكت) أن تكون النسخة التي كانت عند الحافظ من سنن أبي داود ليس فيها هذه الزيادة، وذلك بناءً على وجودِها في النسخ المطبوعة... وهذا الاستظهارُ صحيحٌ؛ إذ طَبع الشيخ عوامة السننَ على نسخة الحافظ، وفيها هذا الحديثُ (١/ ٣١١ ـ ٣١٢ح/ ٣٣٤) وليس فيها هذه الزيادة.
ولكن الصحيحَ أنّ هذه الزيادة لا توجَدُ في رواية اللؤلؤي، ولا في رواية ابن داسه، ولا في أيٍّ من الرواياتِ الأخرى للسنن، ولا أستبعِدُ أن تكون الجملةُ مقحمةً هنا نقلًا عن الإمامِ المزيِّ في (تحفة الأشراف)، ولكنَّ المُقْحِمَ لم يَنْتَبِه إلى عزو المزي، حيث عزاه إلى (كتاب التفرُّد) لأبي داود، وهو الصحيح.
وكنتُ جزمتُ في البداية بوجود هذه الزيادةِ في نسخة اللؤلؤيِّ بناءً على وجودِها في النسخ المطبوعة؛ إذ هي برواية اللؤلؤي، وأنّ نسخةَ الحافظ ابن حجر هي التي خَلَت منها مع وجودِها في نسخٍ أخرى من رواية اللؤلؤي، ولكن بعد مراجعَتي للنسخ المخطوطة لسنن أبي داود ـ وهي برواية اللؤلؤي ـ تبيَّنَ أنها مقحَمةٌ في النسخ المطبوعة، وأنّ تمثيلَ الحافظ ابن حجر هنا صحيحٌ لا غبار عليه.
وأمَّا ما وردَ في النسخ المطبوعة من قوله: «قال ابنُ داسه: قال أبو داود: لم يتابع...»؛ فهو خطأ أيضًا؛ إذ لو كانت الجملةُ موجودةً في رواية ابن داسه: لذكَرَ المزيُّ ذلك، ولَمَا نسبَها إلى كتاب التفرُّدِ فقط. والله تعالى أعلم بالصواب.

(١) (رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننِه) (ص/ ٧٦).

(٢) انظر: (ختم سنن الإمام أبي داود) للبصري (ص/ ٧٩ ـ ٨٠).

على أنه يجب التنبُّه إلى نكتة مهمةٍ هنا، وهي أنه أحيانًا يُصَنَّفُ الحديثُ من قبيل المسكوتِ عنه، ولا يكون الأمرُ كذلك، وذلك أنّ أبا داود ـ وهو عالِمٌ بصيرٌ بعِلَلِ الحديث ـ ربما أخرجَ حديثًا في الباب، ثم يُعلِّقُ بعده رواياتٍ أخرى لبيان علَّةٍ في الحديث، فيظُنُّ مَن لا عِلمَ له بعلم العِلَلِ والنقد أنّ ذلك من قبيل المسكوتِ عنه! مع أنّ مجموعَ صنيعِه يدلُّ على بيانِه للعلَّةِ وعدمِ سكوتِه.

وأبو داود رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يَقل: إنّ ما كان فيه وهْنٌ شديدٌ ذكرتُ أنه ضعيف، ولكن قال: «بيَّنتُه»، ومنهجُه في بيان الضعيف متنوِّع؛ فربما صرَّح بذلك، وربما ذكرَ سببَ الضعف، كالانقطاع مثلًا، وربما عرَّض بهذه الرواية تعريضًا يَفهمُه أهلُ الخبرة والصنعة، لا سيما أنه ألَّفَ كتابَه في عصرٍ توافَرَ فيه علماءُ النقدِ والعلل، ولم يخطر بِبَالِه أن يأتي زمانٌ على الناس لا يُدرِكون مقصدَه[١].

وقد اتضحَ من التعرُّفِ على أسباب سكوت أبي داود أنّ ما سكتَ عنه أبو داود يَحتاجُ إلى دراسةٍ مستقلَّةٍ لِتَبيُّن درجتِها، ولا تُصَنَّفُ في درجةٍ معيَّنةٍ على الدوام، وهذه النتيجةُ تُعَزِّزُ القولَ الراجحَ في درجةِ الأحاديث المسكوتِ عنها، وسأبيِّنُه في المطلب القادمِ ـ بإذن الله تعالى ـ.

المطلب الثاني

درجةُ ما سكت عنه أبو داود

قال أبو داود رَحِمَهُ ٱللَّهُ في رسالتِه إلى أهل مكة: «وما كان في كتابي من حديثٍ فيه وهْنٌ شديدٌ: فقد بيَّنتُه، ومنه ما لا يَصِحُّ سندُه، **وما لم أذكر**

(١) انظر: (تغليق التعليق على سنن الإمام أبي داود) (١/ ٩٠)، وهذا الوجه من أهم الفوائد التي ذكرَها مؤلفُ التغليق، ودراسته حول أبي داود ـ وخاصة ما يتعلق بالمعلق ـ من أحسن الدراسات.

فيه شيئًا: فهو صالحٌ، وبعضُها أصحُّ من بعض»[١].

يَنُصُّ الإمامُ أبو داود هنا أنّ ما سكتَ عنه فهو صالح، ولكن ما مرادَه بالصلاحيَةِ هنا؟ هل هي الصلاحيَةُ للاحتجاج، أم الصلاحيَةُ للاعتبار[٢]؟

اختلف العلماءُ في ذلك، فبعضُهم ـ وهم الأكثر ـ يجعلون ما سكتَ عنه من قبيل الحسن، ومن الحديث المحتَجِّ به، بينما ذهبَ آخرون إلى أنّ ما سكتَ عنه هو على مراتب، فقد يكون صالحًا للاعتبار، وقد يكون صالحًا للاحتجاج، وهو الراجح، وإليك التفصيل:

القول الأول: أن ما سكتَ عنه أبو داود فهو لا ينزل عن درجة الحسن:

قال ابنُ الصلاح (ت٦٤٣هـ) ـ بعد ذكرِ كلام أبي داود عن شرطِه ـ: «فعلى هذا: ما وجدناه في كتابه مذكورًا مطلقًا، وليس في واحدٍ من الصحيحَين، ولا نصَّ على صحتِه أحدٌ ممن يُميِّزُ بين الصحيحِ والحسن: عَرَّفناه بأنه من الحسنِ عند أبي داود، وقد يكون في ذلك ما ليس بحسَنٍ عند غيرِه، ولا مندَرجٍ فيما حقَّقنا ضبطَ الحسن به»[٣].

وبنحوِه صرَّحَ النوويُّ في (التقريب)[٤]، مع أنّ له رأيًا آخرَ يذهبُ فيه إلى التفصيل، وسيأتي كلامُه في القول الثاني.

---

(١) (رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننِه) (ص/ ٦٩ ـ ٧٠).

(٢) الفرق بينهما معروف، وهو أن الصالحَ للاحتجاج يُحتجُّ به بمفرده، أما الصالح للاعتبار: فيكون فيه ضعفٌ يسير، ولكنه يصلُحُ أن يتقوَّى وينجبرَ ضعفُه بتعدُّدِ الطرق. انظر: (مناهج المحدثين) للدكتور سعد الحميِّد (ص/ ٧٢).

(٣) (علوم الحديث) لابن الصلاح (ص/ ٣٦).

(٤) (التقريب) ـ مع التدريب ـ (١/ ١٨٢ ـ ١٨٣).

وقال المنذري (ت٦٥٦هـ): «وكلُّ حديثٍ عزوتُه إلى أبي داود وسكتَ عنه: فهو كما ذكرَ أبو داود، ولا يَنزلُ عن درجة الحسن، وقد يكون على شرط الصحيحَين أو أحدِهما»(١).

وقال شيخُ الإسلام ابنُ تيمية عن حديثٍ في سنن أبي داود ـ فيه راوٍ لا يُعرفُ حالُه ـ: «ولكن روايةَ أبي داود للحديث وسكوتَه عنه يقتضي أنه حسنٌ عنده»(٢).

وقال العلائي (ت٧٦١هـ): «وأما سننُ أبي داود وابن ماجه: فلا يُبيِّنان شيئًا من ذلك إلّا في بعضٍ منها بَيَّنَها أبو داود، وذكرَ أنّ ما سكتَ عنه فهو صالحٌ للاحتجاج به، ومقتَضى ذلك أنه يكون حسنًا عنده»(٣).

وقال ابنُ كثير (ت٧٧٦هـ): «هذا الحديث ـ حديث الصلاة في المقبرة ـ: حسنٌ عند الإمام أبي داود؛ لأنه رواه، وسكتَ عليه»(٤).

وبنحوه قال الزركشي(٥).

وهذا الرأي ذهبَ إليه كثيرون غيرهم، يزعمون أنّ الأحاديثَ الواردة في سنن أبي داود وسكتَ عنها ولم يتكلم بشيءٍ من الجرح عليها: أنها صالحةٌ للاحتجاج بها والاعتماد عليها، ومستندُهم هو قول أبي داود نفسه: «وما لم أذكر فيه شيئًا: فهو صالح».

القول الثاني:

أنّ المراد بالصالح عنده هو الصالحُ للاحتجاج، ولكنَّ شرطَه في

---

(١) (مقدمة الترغيب والترهيب) للمنذري (١/ ٨).
(٢) (اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم) (١/ ٢٦١).
(٣) (النقد الصريح لما اعترض عليه من أحاديث المصابيح) للعلائي (ص/ ٢٣).
(٤) (تفسير القرآن العظيم) لابن كثير (١/ ١٤٢) ـ ط: الحلبي ـ.
(٥) انظر: (المعتبر في تخريج أحاديث المنهاج والمختصر) للزركشي (ص/ ٥٧).

الصلاحيَة للاحتجاج يَشملُ الحديثَ الضعيفَ الذي لم يَشتد ضعفُه، فكلُّ ما سكتَ عنه أبو داود ليس من قبيل الحسن الاصطلاحي، بل قد يكون دونه، فلا بدَّ من النظرِ فيه بحسب حالِ إسنادِه ومتنِه عند مَن لا يُوافقُه في شرطِه للاحتجاج.

وهذا هو الذي رجَّحَه كثيرٌ من الحفَّاظ، منهم الإمامُ الذهبي، والحافظُ ابن حجر ـ على الراجحِ عنده في معنى «الصلاحيَة» عند أبي داود ـ وقَبْلَهما الإمامُ النوويُّ، وغيرُهم، ومن أقوالهم في الموضوع:

□ قال الإمام الذهبيُّ معلِّقًا على كلام الإمام أبي داود (فإن كان فيه وَهْنٌ شديدٌ فقد بيَّنتُه): «قلت: فقد وفَّى رَحِمَهُ اللَّهُ بذلك بحسب اجتهادِه، وبيَّنَ ما ضَعْفُه شديد، وَوَهْنُه غيرُ محتَمَل، وكاسَرَ[1] عمَّا ضَعْفُه خفيفٌ مُحتَمَل، فلا يلزمُ من سكوتِه ـ والحالةُ هذه ـ عن الحديث أن يكون حسنًا عنده، ولاسيما إذا حَكَمنا على حَدِّ الحسَن باصطلاحِنا المولَّد الحادث، الذي هو في عُرف السَّلَفِ يَعودُ إلى قسمٍ من أقسام الصحيح، الذي يَجبُ العملُ به عند جمهور العلماء، أو الذي يَرغَبُ عنه أبو عبد الله البخاري ويُمَشِّيه مسلم، وبالعكس، فهو داخلٌ في أدنى مراتب الصحة؛ فإنه لو انحَطَّ عن ذلك: لَخرجَ عن الاحتجاج، ولَبقي متجاذَبًا بين الضَّعفِ والحسَن...»[2].

ثم ذكر درجات أحاديث سنن أبي داود، وقد سبقَ نقلُه في موضعِه.

□ وقال الحافظُ ابنُ حجر مرَجِّحًا لهذا القول: «وفي قول أبي داود: (وما كان فيه وَهْنٌ شديدٌ بيَّنتُه) ما يُفهِم: أنّ الذي يكون فيه وَهْنٌ غيرُ شديدٍ أنه لا يُبيِّنُه».

---

(١) أي: تغاضى.

(٢) (سير أعلام النبلاء) (١٣/ ٢١٤).

ثم قال: «ومن هنا يتبَيَّن: أنّ جميعَ ما سكتَ عليه أبو داود لا يكون من قبيل الحسن الاصطلاحي، بل هو على أقسام:

١ ـ منه ما هو في الصحيحَين، أو على شرط الصحة.

٢ ـ ومنه ما هو من قبيل الحسن لذاتِه.

٣ ـ ومنه ما هو من قبيل الحسنِ إذا اعتضد.

وهذان القسمان كثيران جدًّا في كتابه.

٤ ـ ومنه ما هو ضعيف، لكنه من رواية مَن لم يُجمَع على تركِه غالبًا.

وكلُّ هذه الأقسام عنده تصلُحُ للاحتجاج بها. كما نقلَ ابنُ منده عنه أنه يخرجُ الحديثَ الضعيفَ إذا لم يَجد في الباب غيرَه، وأنه أقوى عنده من رأي الرجال[1].

وكذلك قال ابنُ عبد البر: كلُّ ما سكتَ عليه أبو داود فهو صحيحٌ عنده، لاسيما إذا كان لم يَذكُر في البابِ غيرَه.

ونحوُ هذا ما رويناه عن الإمام أحمد بن حنبل ـ فيما نقلَه ابنُ المنذر عنه ـ أنه كان يَحتجُّ بعمرو بنِ شعيب، عن أبيه، عن جدِّه، إذا لم يكن في البابِ غيرُه.

وأصرحُ من هذا ما رويناه عنه ـ فيما حكاه أبو العز بن كادش ـ أنه قال لابنه: «لو أردت أن أقتصر على ما صحَّ عندي: لم أروِ من هذا

---

(١) كلام ابن منده في رسالته (شروط الأئمة) (ص/ ٧٣)، ونصُّه: «سمعتُ الباوَرْديَّ بمصر يقول: كان من مذهبِ النسائيِّ أن يُخرِجَ عن كلِّ مَن لم يُجمَع على تركِه.
وكان أبو داود السجستاني كذلك يأخذ مأخذَه، ويُخرجُ الإسنادَ الضعيف؛ لأنه أقوى عنده من رأي الرجال».

المسند إلا الشيءَ بعد الشيء، ولكنك يا بنيَّ تَعرفُ طريقتي في الحديث: أني لا أخالفُ ما يضعف إلا إذا كان في البابِ شيءٌ يَدفعُه»...

ثم قال الحافظ: «فهذا نحوٌ مما حُكي عن أبي داود، ولا عجب؛ فإنه كان من تلامذةِ الإمام أحمد، فغيرُ مستَنكَرٍ أن يقولَ قولَه.

بل حكى النجمُ الطوفيُّ عن العلامة تقي الدين ابن تيمية أنه قال: «اعتبرتُ مسندَ أحمد، فوجدتُه موافقًا لشرط أبي داود».

ومن هنا يَظهَرُ ضعفُ طريقة مَن يَحتَجُّ بكل ما سكتَ عليه أبو داود؛ فإنه يُخرج أحاديثَ جماعةٍ من الضعفاءِ في الاحتجاج، ويَسكتُ عنها، مثل: ابن لَهِيْعَة(١)، وصالح مولى التَّوْأَمَة(٢)، وعبد الله بن محمد بن عَقِيل(٣)، وموسى بن وَرْدَان(٤)، وسلمة بن الفضل(٥)، ودَلْهَم بن صالح(٦)، وغيرهم.

فلا ينبغي للناقد أن يُقلِّدَه في السكوتِ على أحاديثِهم، ويُتابعَه في الاحتجاج بهم، بل طريقُه أن ينظر: هل لذلك الحديث متابعٌ فيعتضد به،

---

(١) هو عبد الله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي المصري القاضي (ت١٧٤هـ)، «صدوق، خلط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما، وله في مسلم بعض شيء مقرون، م د ت ق»، من رجال «التقريب».

(٢) هو صالح بن نبهان المدني، مولى التوأمة (ت١٢٥ أو ١٢٦هـ)، «صدوق اختلط، قال ابنُ عدي: لا بأس برواية القدَماء عنه، كابن أبي ذئب وابن جريج، وقد أخطأ من زعمَ أنّ البخاريَ أخرجَ له. د ت ق»، من رجال «التقريب».

(٣) عبد الله بن محمد بن عقيل الهاشمي المدني (ت بعد ١٤٠هـ)، «صدوق في حديثه لين، ويُقال: تغير بأخرة. بخ د ت ق»، من رجال «التقريب».

(٤) هو العامري مولاهم المصري، مدني الأصل (ت ١١٧هـ) «صدوق ربما أخطأ. بخ ٤»، من رجال «التقريب».

(٥) هو الأَبْرَشُ، مولى الأنصاري، قاضي الري (ت بعد ١٩٠هـ وقد جاوز المائة) «صدوق كثير الخطأ. د ت فق». من رجال «التقريب».

(٦) هو الكندي الكوفي. «ضعيف. د ت ق»، من رجال «التقريب».

أو هو غريبٌ فيُتَوقَّفَ فيه؟ لا سيما إذا كان مخالِفًا لروايةِ مَن هو أوثقُ منه؛ فإنه يَنحطُّ إلى قبيل المنكَر.

وقد يُخرِجُ لمن هو أضعفُ من هؤلاء بكثير، كالحارث بن وَجِيهٍ[١]، وصدَقة الدَّقِيقي[٢]، وعثمان بن واقد العُمَري[٣]، ومحمد بن عبد الرحمن البَيْلَماني[٤]، وأبي جَنَاب الكلبي[٥]، وسليمان بن أَرْقَم[٦]، وإسحاق بن عبد الله بن أبي فَرْوَة[٧]، وأمثالِهم من المتروكين.

وكذلك ما فيه من الأسانيد المنقطعة، وأحاديث المدلِّسين بالعنعنة، والأسانيد التي فيها مَن أبهِمَت أسماؤهم.

فلا يتَّجِه الحكمُ لأحاديث هؤلاء بالحُسنِ من أجل سكوتِ أبي داود...»[٨].

ثم ذكر أسبابَ سكوت أبي داود، وقد تقدَّم بيانُها.

ثم قال الحافظ: «فالصواب: عدمُ الاعتمادِ على مجرَّدِ سكوتِه؛ لما وصفنا أنه يَحتَجُّ بالأحاديث الضعيفة، ويُقَدِّمُها على القياس - إن ثبتَ ذلك عنه.

---

(١) هو الراسبي البصري «ضعيف. د ت ق»، من رجال «التقريب».

(٢) هو صدقة بن موسى الدقيقي البصري «صدوق له أوهام. بخ د ت»، من رجال «التقريب».

(٣) هو المدني، نزيل البصرة «صدوق ربما وهم. د ت»، من رجال «التقريب».

(٤) «ضعيف، وقد اتهمَه ابنُ عدي وابن حبان. د ق»، من رجال «التقريب».

(٥) هو يحيى بن أبي حَيَّة الكلبي (ت١٥٠هـ أو قبلها) «ضعَّفوه لكثرة تدليسِه»، من رجال «التقريب».

(٦) هو البصري، أبو معاذ «ضعيف. د ت س»، من رجال «التقريب».

(٧) هو الأموي مولاهم، المدني (ت١٤٤هـ)، «متروك. د ت ق»، من رجال «التقريب».

(٨) (النكت على كتاب ابن الصلاح) لابن حجر (١/ ٤٣٥ ـ ٤٤٠).

والمعتَمِدُ على مجرَّدِ سكوتِه: لا يَرى الاحتجاجَ بذلك، فكيفَ يُقَلِّدُه فيه؟»[١].

□ وهذا القول هو الذي رجَّحَه النوويُّ أيضًا في مقدمة شرحه لسنن أبي داود، حيث صرَّحَ بأنّ ما سكت عنه أبو داود إن نصَّ على ضعفِه مَن يُعتَمَد عليه، أو رأى العارِفُ في سنده ما يقتضي الضعف ولا جابرَ له: أنه يُحكَمُ بضعفه، ولا يُلتَفتُ إلى سكوت أبي داود[٢].

قال الحافظُ ابنُ حجر ـ بعد نقلِه لكلام النووي ـ: «قلت: وهذا هو التحقيق، لكنه خالفَ ذلك في مواضع من (شرح المهذّب) وغيرِه من تصانيفِه، فاحتجَّ بأحاديث كثيرة من أجل سكوتِ أبي داود عليه، فلا يُغتَرَّ بذلك»[٣].

والخلاصة: أنّ هذا القولَ لا يختلف مع القول الأولِ في أنَّ مرادَ أبي داود بالصلاحيَة هي الصلاحيَةُ للحجَّة، ولكن دائرةَ الاحتجاج عنده أوسعُ مما هو معروفٌ عند الآخرين، وهو حصرُه في الصحيح والحسن، فهو رَحِمَهُ اللَّهُ يَحتجُّ بالضعيف أيضًا إذا لم يَجد في الباب غيرَه، ويَذهبُ في ذلك إلى ما كان يَذهبُ إليه شيخُه أحمد بن حنبل من ترجيح الحديث الضعيف على آراء الرجال.

ولكن قد يُعكِّرُ على مثل هذا التوجيه: أننا نجد في الباب أحاديثَ غير هذا الحديث الضعيف، ومع ذلك يورِدُه أبو داود ويَسكُتُ عنه[٤].

---

(١) (النكت على كتاب ابن الصلاح) (١/ ٤٤٣).

(٢) انظر: (الإيجاز في شرح سنن أبي داود) للنووي (ص/ ٥٠).

(٣) (النكت على كتاب ابن الصلاح) (١/ ٤٤٤ ـ ٤٤٥).

(٤) ذكرَه الشيخ الدكتور سعد الحميِّد في (مناهج المحدِّثين) (ص/ ٧٤)، وقد سمعتُ أن بعض الباحثين بدأ يدرسُ هذا الموضوع في رسالةٍ علمية، والله تعالى أعلم.

القولُ الثالث:

أنّ مرادَ أبي داود بقوله «فهو صالحٌ»: أعمُّ من كونه صالحًا للاحتجاج؛ حيث إنه يريد به الصلاحيَةَ للاحتجاج، أو للاستشهادِ والمتابعة.

وعلى هذا التأويل لا يَلزمُ منها أنّه يَحتَجُّ بالضعيف.

وهذا الاحتمالُ ذكرَه الحافظُ ابنُ حجر، ثم قال: «ويُحتاجُ إلى تأمُّلِ تلك المواضع التي يسكت عليها وهي ضعيفة: هل فيها أفراد أم لا؟

إن وُجد فيها أفراد: تعيَّن الحملُ على الأول، وإلّا حُملَ على الثاني.

ثم قال: وعلى كلِّ تقدير: فلا يَصلُحُ ما سكتَ عليه أبو داود للاحتجاج مطلقًا»[1].

وإلى هذا القول ذهبَ السخاويُّ[2]، والبقاعي[3]، وهو الذي نصرَه وجزمَ به العلامة الشيخ الألبانيُّ، قال بعد كلامٍ طويلٍ تعقَّبَ فيه مَن يحكم بالحسن لأجل سكوت أبي داود، قال: إنّ «فيما سكتَ عليه أبو داود كثيرًا من الضعاف، ذلك لأنّ له فيها اصطلاحًا خاصًا، فهو يعني بها ما هو أعمُّ من ذلك، بحيث يشملُ الضعيفَ الصالِحَ للاستشهادِ به، لا للاحتجاج، كما يشملُ فوقه، على ما قرَّرَه الحافظُ ابنُ حجر، فما جرى عليه بعضُ المتأخرين من أنّ ما سكتَ عليه أبو داود فهو حسن: خطأٌ محض، يدلُّ عليه قولُ أبي داود نفسِه: (وما فيه وهْنٌ شديدٌ بيَّنْتُه، وما لم أذكر فيه شيئًا: فهو صالح، وبعضُها أصحُّ من بعض)، فهذا نصٌّ

---

(١) (النكت على كتاب ابن الصلاح) (١/ ٤٤٤).

(٢) انظر: (بذل المجهود في ختم السنن لأبي داود) (ص/ ٤٦).

(٣) انظر: (النكت الوفية شرح الألفية) للبقاعي (ص/ ٥٣٤) تحقيق: خبير خليل، وهي رسالة ماجستير مقدمة لشعبة السنة بالجامعة الإسلامية، عام (١٤٠٦هـ).

على أنه إنما يبيِّنُ ما فيه ضعفٌ شديد، وما كان فيه ضعفٌ غير شديد: سكتَ عليه، وسمَّاه صالحًا»(١).

فمرادُه بقولِه «صالح»: أنه صالحٌ للاحتجاج أو للاعتبار، وتعيينُ أحدِهما تابعٌ للقرينة القائمة، كما هو شأن المشترك، وادِّعاءُ أنه صالحٌ للحجة قد يكون تقويلًا لأبي داود ما لم يَقُله.

وعلى القولَين الأخيرَين: فما سكتَ عنه أبو داود مما فيه ضعف يَحتاجُ إلى دراسةٍ مستقلةٍ تُوصِل إلى إعطاءِ كلِّ حديثٍ الدرجةَ التي هو عليها بالنظرِ إلى إسنادِه ومتنِه، فقد يكون صحيحًا، وقد يكون حسنًا، وقد يكون ضعيفًا(٢)، ولا يُطلقُ القولُ بأنّه من قبيل الحسن لأجل سكوت أبي داود عليه.

ويؤيدُه أيضًا قولُ النوويِّ ـ بعد كلامه السابق ـ: «واعلم: أنه وقعَ في سنن أبي داود أحاديث ظاهرة الضعفِ لم يُبَيِّنْها، مع أنها متفقٌ على ضَعفِها عند المحدِّثين، كالمرسل، والمنقطع، وروايتِه عن مجهل؛ كشيخ، ورجلٍ، ونحوِه، فقد يُقال: إن هذا مخالفٌ لقوله: (ما كان فيه وَهْنٌ شديدٌ بيَّنْتُه)!

وجوابُه: أنه لَمَّا كان ضعفُ هذا النوع ظاهرًا: استغنى بظهورِه عن التصريحِ ببيانِه»(٣).

---

(١) انظر: مجلة (المسلمون) (٦/١٠٠٧ ـ ١٠١٢)، نقلا عن الشيخ مشهور بن حسن في تعليقه على (الإيجاز) للنووي (ص/٤٨ ـ ٤٩).

(٢) وقد ألَّفَ الشيخ الدكتور محمد هادي المدخلي رسالةً في هذا الموضوع سمَّاها: (ما سكتَ عنه الإمامُ أبو داود مما في إسنادِه ضعف).

(٣) (الإيجاز في شرح سنن أبي داود السجستاني) للنووي (ص/٥٦). وذكرَ ابنُ الملقّن أجوبةً أخرى لهذا الإشكال في كتابه (البدر المنير) (١/٣٠١ ـ ٣٠٢) وختَمَها بجواب النووي وقال: «قلت: فعلى كلِّ حال: لا بدَّ من تأويلِ كلامِ أبي داود، والحقُّ فيه ما قرَّره النوويُّ».

وهذا يؤكِّدُ صحةَ القول بالتفصيل.

ولعل الراجحَ من هذه الأقوال هو القول الأخير ـ والله تعالى أعلم ـ مع وجود التقاربِ بين القولين الأخيرين، فليس كلُّ ما سكت عنه أبو داود في درجةٍ واحدة، بل يختلف، ولا بدَّ من النظرِ فيه لتحديدِه، والله تعالى أعلم.



= وأجابَ الدكتور سعد الحميِّد عن هذا الإشكال بأن الأحاديث التي سكتَ عنها أبو داود وفيها وهنٌ شديد: أحاديثُ قليلة، ولعلَّ النادرَ لا حكمَ له ولا يُقاسُ عليه. انظر: (مناهج المحدثين) له (ص/ ٧٤).



المبحث الخامس

المعلَّق في سنن أبي داود(١)

وفيه تمهيدٌ وثلاثة مطالب:

التمهيد

في تعريف المعلَّقِ، وأسبابه العامة

أولًا: تعريف المعلَّق:

المعَلَّقُ في اصطلاح علماء المصطلَح هو ما حُذِف من مبتدأ إسنادِه واحدٌ فأكثر(٢)، ويُصَنِّفُه العلماءُ ضمن المردودِ بسبب حصولِ السقطِ في إسناده، وهو بهذا الاعتبارِ يَشتركُ مع الحديثِ المعضَل، والمرسل، والمنقطع:

فالمعضَلُ: ما سقطَ من إسناده اثنان فأكثر على التوالي.

والمرسَلُ: ما رفعَه التابعيُّ إلى النبيِّ ﷺ فأبهَم الواسطةَ بينه وبين النبيِّ ﷺ، وهذه الواسطةُ قد تكون صحابيًّا أو تابعيًّا، ولأجل الاحتمالِ الثاني يُعدُّ المرسَلُ من المردود؛ لاحتمالِ أن يكون التابعيُّ غير ثقة.

---

(١) ألَّف الدكتور علي بن إبراهيم بن سعود عجين رسالةً علميةً قيمةً بعنوان: «تغليق التعليق على سنن الإمام أبي داود»، درسَ فيها موضوع المعلق عمومًا، كما درسَ المعلقات عند أبي داود، ودراستُه قيمة، وكلُّ ما ذكرتُه في هذا المبحث: فهو تلخيصٌ منه، جزاه الله تعالى خيرًا.

(٢) انظر: (مقدمة ابن الصلاح) (ص/٢٧).

والمنقطع: ما سقطَ من إسناده راوٍ قبل الصحابي.

وكلٌّ هذه الأنواعِ تُشارِكُ المعلَّقَ من حيث وقوع سقطٍ في إسنادها، غير أنّ المعلَّقَ يفترقُ عنها بكون ذلك السقط من تصرُّفِ مصَنِّفِه فيه، وأما الأنواع الأخرى: فإنّ السقطَ فيها من أصل الرواية.

ثانيًا: أسبابُ التعليق عمومًا:

التعليقُ أسلوبٌ من أساليب التصنيف التي اتبعَها المحدِّثون، وقد جعلوه رافدًا إضافيًّا يخدمُ ويُكَمِّلُ ما يتبعونه من أسلوب التصنيف بالروايةِ المسندة، الذي هو المنهجُ الأصيلُ عندهم.

وأسبابُ التعليق تختلف عند المحدِّثين باختلاف مناهجِهم في التأليف، فالبخاريُّ ـ مثلًا ـ لجأ إليه نظرًا لضيق مخارِج الحديثِ عليه بسبب صعوبةِ شرطِه في الحديث، واقتصارِه على الأحاديث المرفوعة، وطلبًا للاختصارِ ومجانبةً للتكرار، فاحتاجَ إلى ذكرِ شواهد الحديث ومتابعاتِه، والاستشهادِ بأقوال الصحابةِ والتابعين، فلجأ إلى التعليقِ كمخرَج لذلك.

فلجوءُ المحدِّثين إلى تعليق الحديث يمثل أسلوبًا راقيًا في التأليف، وتنوُّعًا في طرائقِه، فهم من جانب التزَموا الروايةَ بالأسانيد كمنهجيَّةٍ ساروا عليها في التوثيق والتدوين، ولجؤوا إلى التعليق من باب الاختصار وعدم الإطالة، أو لأيِّ سببٍ آخر، حتى لا تفوتَهم أي فائدةٍ مرجوَّةٍ من ذلك.

وأسبابُ التعليق مع اختلافها عند المحدِّثين عمومًا: لا تخرجُ عن كونها أسبابًا فنِّيَّةً تتعلق بطريقة التأليف، كطلبِ الاختصار واجتناب التكرار، أو ذكر الشواهد والمتابعات، أو بيان اختلاف الرواة في السند والمتن، أو ذكر أقوال الصحابة والتابعين ومَن بعدهم، أو ذكر أقوال

علماء الجرح والتعديل، أو إيراد روايات أخرى في الأبواب لا تكون على شرط المصنِّف، أو غيرها من الفوائد التي لا تَسَعُها المساحةُ التي يلتزمُ فيها بشروطِه(١).

المطلب الأول

أسباب التعليق عند الإمام أبي داود

أسبابُ التعليق وغاياتُه عند الإمام أبي داود لا تنفَكُّ عن موضوع كتابِه، وهو جمعُ أحاديث الأحكام التي استدلَّ بها فقهاءُ الأمصار، فقد وظَّفَ التعليقَ لخدمةِ كتابه، وذلك بالترجيح بين المرويَّات المختلفةِ ترجيحًا حديثيًّا فقهيًّا، يُضيِّقُ الخلافَ من جهة، ويَحسِمُه من جهةٍ أخرى.

وهذا يدلُّ على أنّ أبا داود لم يكن جامعًا فقط لأدلة الفقهاء، أو ناقلًا لها، بل كان جامعًا جمعَ الناقد البصير، يُوَفِّقُ بين أقوالهم، ويُرَجِّحُ بينها، ويدرسُها وينقدها، وهذا الجهدُ المباركُ احتاجَ منه إلى التعليقِ كأسلوبٍ فنيٍّ في التصنيف، يقولُ الدكتور علي عَجين: «ولا أكون مبالغًا إذا قلت: إن الغايةَ العظمى من التعليق عند أبي داود هي: نقد الروايات وتعليلُها»(٢).

إضافةً إلى أسبابٍ أخرى تتلخَّصُ في: الاختصار، وإظهارِ الفوائد الحديثيَّة.

وفيما يلي ذكر للأمثلة لهذه الأنواع:

السبب الأول: النقد والتعليل:

لقد نظرَ أبو داود في أدلة فقهاء الأمصار فوجد أنّ فيها نوعَين:

---

(١) انظر: (تغليق التعليق) للحافظ ابن حجر (١/٨)، (هُدى الساري) له (ص/١٧)، (تغليق التعليق على سنن الإمام أبي داود) (١/ ١١٥ ـ ١١٧).

(٢) (تغليق التعليق على سنن الإمام أبي داود) (١/ ١٢٨).

الأول: رواياتٌ معلولة، ومع ذلك احتجَّ بها بعضُ الفقهاء، خاصة مَن لم يكن منهم راسخ القدم في علم العلل، وهذا النوع هو الأكثر.

الثاني: روايات صحيحة سالمة من العلة، ولكن طُعِنَ فيها من قِبَل بعض الفقهاء والمحدِّثين، فأرادَ رَحَمَهُ اللهُ نفيَ العلَّةِ عنها، وإزالةَ ما يُتَوَهَّمُ من ضعفها، ويتضحُ النوعان من الأمثلة الآتية:

أ ـ امثلة النوع الأول:

١ ـ بيان الانقطاع في السند، مع أنّ ظاهرَه الاتصال:

أخرجَ في الطهارة، في «باب مَن قال: يتوضأ الجنب» حديثَ عمَّار ابن ياسر رضي الله عنهما «أنّ النبيَّ ﷺ رخَّصَ للجنبِ إذا أكلَ أو شربَ أو نامَ أن يتوضَّأ»[(١)]. أخرجه من طريق حماد بن سلمة: أخبرنا عطاء الخراساني، عن يحيى بن يعمر، عن عمار بن ياسر...

ثم قال: «بَيْنَ يحيى بن يَعْمَرَ وعمَّارِ بن ياسرٍ في هذا الحديثِ رجلٌ...».

وقد أشارَ أبو داود هنا إلى روايةٍ أخرى تبيِّنُ الانقطاعَ في الرواية المسندة.

٢ ـ بيان وقوع الوهمِ في متن الحديث، بتعليقِ الروايةِ الصحيحة:

أخرجَ في الطهارة، في «باب الخاتم يكون فيه ذكر الله يَدخلُ به الخلاء»، من طريق همَّام بن يحيى، عن ابن جُرَيج، عن الزهري، عن أنسٍ رضي الله عنه قال: «كان النبيُّ ﷺ إذا دخلَ الخلاءَ وضعَ خاتَمَه»[(٢)].

ثم قال: «هذا حديثٌ منكَر، وإنما يُعرَف عن ابن جريج، عن زياد ابن سعد، عن الزهري، عن أنس «أنّ النبيَّ ﷺ اتخذَ خاتَمًا من وَرِقٍ،

(١) (ح/ ٢٢٥).
(٢) (ح/ ١٩).

ثم ألقاه»، والوهمُ فيه من همَّام، ولم يَروِه إلّا همَّام».

٣ ـ بيان وقوع الوهم في اسم أحد الرواة:

أخرجَ الحديثَ (٤٩٧) من طريق وكيع، عن داود بن سوار المزني، ثم قال: «وهِمَ وكيعٌ في اسمه، وروى عنه أبو داود الطيالسي هذا الحديث فقال: حدَّثنا أبو حمزة سوَّار الصيرفي».

٤ ـ بيان وقوع الوهم في إسناد الحديث:

أخرجَ في الصوم، في «باب إذا أغمي الشهر»، من طريق جرير بن عبد الحميد الضبي، عن منصور بن المعتمر، عن رِبْعيٍّ بن حِراشٍ، عن حذيفة رضي الله عنه، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «لا تَقَدَّموا الشهرَ حتى تروا الهلال...»[1].

قال أبو داود: «رواه سفيانُ وغيرُه عن منصور، عن ربعيٍّ، عن رجلٍ من أصحاب النبيِّ ﷺ، لم يُسَمِّ حذيفة».

٥ ـ بيان خطأ مَن رفعَ الحديث، وأنّ الصوابَ وقفُه، كما في (ح/ ١٧١٧).

٦ ـ بيانُ خطأ مَن وصلَ الحديثَ، وأنّ الصوابَ إرساله، كما في (ح/ ٢٦٤٥).

٧ ـ بيانُ وهم الراوي بإدخالِه روايةً في روايةٍ أخرى، كما في (ح/ ٣٣٣).

٨ ـ بيان شذوذِ زيادةٍ في المتن؛ لتفرُّد أحدِ الرواةِ بها، مع مخالفتِه لغيره، كما في (ح/ ٧١٠).

---

(١) (ح/ ٢٣٢٦).

٩ ـ إيراد رواية مسندة، وتعليقُ طرقٍ أخرى لها، مع بيان الاختلاف فيها لإظهارِ علة الاضطراب، كما في (ح/١٥٨).

١٠ ـ التعليق لبيان وقوع الإدارج في الحديث، كما في (ح/١٦٣٢).

ب ـ امّا النوع الثاني، وهو رواياتٌ صحيحة سالمة من العلة:

فمن أمثلتِه: ما أخرجَه أبو داود رَحِمَهُ اللهُ في الطهارة، «باب الوضوء من القُبلة»، من طريق الأعمش، عن حبيب ـ ابن أبي ثابت ـ عن عروة، عن عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا «أنّ النبيَّ ﷺ قبَّلَ امرأةً من نسائه ثم خرجَ إلى الصلاةِ ولم يَتوضَّأ...» الحديث.

قال أبو داود: هكذا رواه زائدةُ، وعبدُ الحميد الحماني، عن سليمان الأعمش.

ثم قال: حدثنا إبراهيم بن مخلد الطالقاني، حدثنا عبد الرحمن ـ يعني ابن مغراء ـ أخبرنا الأعمش، حدثنا أصحابٌ لنا، عن عروة المُزَني، عن عائشة، بهذا الحديث.

ثم قال: قال يحيى بن سعيد القطان لرجل: احْكِ عنِّي أنّ هذين ـ يعني حديثَ الأعمش هذا عن حبيب، وحديثَه بهذا الإسناد في المستحاضةِ أنها تتوضَّأ لكلِّ صلاة ـ قال يحيى: احكِ عني أنهما شبهُ لا شيء.

ثم قال أبو داود: ورُوي عن الثوري قال: ما حدَّثنا حبيبٌ إلا عن عروة المزني، يعني: لم يُحدِّثهم عن عروة بن الزبير بشيء.

قال: «وقد رَوى حمزةُ الزيَّات، عن حبيب، عن عروة بن الزبير، عن عائشة حديثًا صحيحًا».

وقد نقلَ أبو داود عن إمامَين من أئمة النقد تعليلَ رواية حبيب بن أبي ثابت عن عروة بن الزبير، وأنه لم يسمع من عروة بن الزبير، وإنما سمعَ

من عروة المزني.

فردَّ رَحِمَهُ اللهُ ذلك بأنّ حمزة الزيات قد روى عن حبيب، عن عروة بن الزبير حديثًا صحيحًا، مما يدلُّ على صحة سماع حبيب من عروة بن الزبير[١].

السبب الثاني: الاختصار:

لجأ الإمامُ أبو داود إلى الاختصارِ في إيراد متابعات الرواية الواحدة، فيُسنِدُ روايةً ما في الباب، ثم يُعلِّقُ متابعاتِ هذه الرواية، مبيِّنًا اختلافَ ألفاظِها، كما في (ح/ ٢٠٠) وغيرِه.

كما أنه يستخدمُ التعليقَ في اختصار شواهد الحديث، فيذكرُ في الباب حديثًا أو حديثَين، ثم يُعلِّقُ الرواياتِ الأخرى عن صحابةٍ آخرين، ومن أمثلتِه أنه أخرجَ في باب الأدب، في «باب تغيير الاسم القبيح» بعضَ الأحاديث[٢]، ثم قال: وغيَّرَ النبيُّ ﷺ اسمَ العاص، وعزيز، وعتلة، وشيطان...

ثم قال: «تركتُ أسانيدَها للاختصار».

كما أنه ربما احتاج إلى الاستشهادِ بأقوال الصحابةِ والتابعين، ونقلِ مذاهبِ الفقهاء، فيُورِدُها معلَّقةً، كما في الأحاديث: (٣٤٤٧، ٤٠٣٩، ٤٤٠٩) وغيرِها.

السبب الثالث: إظهارُ الفوائد الحديثيَّة:

والمرادُ بالفوائد الحديثيّة هنا: ما يُورِدُه المصنِّفُ تعليقًا حول المتن والإسناد مما يُعين على فهم النص، وما يدور حوله من ملابسات، وإليك

(١) انظر: (تغليق التعليق على سنن الإمام أبي داود) (١/ ١٣٢ ـ ١٣٣).

(٢) بالأرقام: (٤٩٥٣، ٤٩٥٤، ٤٩٥٥، ٤٩٥٦).

الأمثلة:

١ ـ نقل أقوال الأئمة في الجرح والتعديل: كما في (٢٠٢) وغيرِه.

٢ ـ نقل أقوال النُّقَّاد في الحكم على الروايات: كما في (ح/ ٩٩٦) وغيرِه.

٣ ـ نقل أقوال العلماء في فهم الحديث: كما في (ح/ ٤٣٦٣) وغيرِه.

٤ ـ نقل أقوال أهل اللغةِ في شرح الغريب: كما في (ح/ ٣٦٨٥) وغيرِه.

٥ ـ بيان الاختلاف في ألفاظ الحديث: كما في (ح/ ٣١٠٧) وغيرِه.

٦ ـ بيان الاختلاف في اسم أحد الرواة: كما في (ح/ ٢٤٣٢) وغيرِه.

٧ ـ بيان الاختلاف في الوقف والرفع: كما في (ح/ ٢٤٥٤) وغيرِه.

٨ ـ بيان الاختلاف في الوصل والإرسال: كما في (ح/ ٢٤٥٩) وغيرِه.

٩ ـ بيان الاختلاف في سند الحديث: كما في (ح/ ٢٢١١) وغيرِه.

١٠ ـ بيان الاختلاف على الرواة المكثِرين، ممن يدورُ عليهم الحديث، كالإمام الزهري ـ مثلًا ـ: كما في (٤١٢٠).

١١ ـ الاختلاف في صِيَغ السماع: كما في (ح/ ١٣٥١).

١٢ ـ رفع تهمة التدليس عمَّن وُصِفَ بها، بإيرادِه روايةً معنعنَةً، ثم تعليق رواية أخرى فيها تصريحٌ بالسماع: كما في (ح/ ٩٢).

١٣ ـ التنبيه على زيادات الثقات: كما في (ح/ ٦١١٣) وغيرِه.

١٤ ـ تعيين المبهم في السندِ والمتن: كما في (ح/ ١٧٢١) وغيرِه.

١٥ ـ تعليقُ روايةٍ لموافقتها لترجمة الباب: كما في (ح/ ٢٦٨٧).

١٦ ـ تعليقُ روايةٍ للتمثيل بها لروايةٍ مسنَدة، حتى يتضحَ المعنى أكثر: كما في (ح/ ٢١٩٨).

١٧ ـ تقييدُ الحكم المطلق: كما في (ح/ ٤٩١٦).

١٨ ـ تخصيصُ الحكم العام: كما في (ح/ ٤١١٢) وغيرِه.

المطلب الثاني

الرواة الذين أخرج لهم أبو داود تعليقًا[1]

الذين علَّقَ عنهم أبو داود ينقسمون إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: مَن علَّقَ عنهم أبو داود، وأخرجَ لهم أيضًا في سننِه في الأصول، وهذا القسم هو الأكثر.

القسم الثاني: مَن أخرج لهم أبو داود تعليقًا، وهم من رجال الكتب الستة.

وعددُهم: ستةٌ وعشرون.

القسم الثالث: مَن أخرجَ لهم أبو داود تعليقًا، وليس لهم رواية في الكتب الستة. وعددُهم: عشرة.

تنبيه:

ذكرَ صاحبُ كتاب (تغليق التعليق على سنن الإمام أبي داود) أنَّ مَن صَنَّفَ في رجال الكتب الستةِ أغفلوا أن يَرمِزوا للقسمَين الأخيرَين بعبارةٍ تدلُّ على أنّ أبا داود أخرجَ لهم تعليقًا.

قال: «ومن هنا أقترحُ أن يُرمَزَ لهم برمز «تد»، فالتاءُ رمزٌ للتعليق، والدالُ رمزٌ لأبي داود، على طريقةِ المزيِّ في تهذيب الكمال، حيث رمزَ

(١) انظر: (تغليق التعليق على سنن الإمام أبي داود) (١/ ١٥٩ ـ ١٦٠).

لمن أخرجَ لهم البخاريُّ تعليقًا بـ«تخ»..»[١].

ويُذكَر هنا أنّه لم يظهر هناك تمايُزٌ واضح بين شرط أبي داود فيمَن أخرجَ لهم في الأصول، وبين مَن أخرجَ لهم في التعليقات.

فكما أنّ أبا داود وفَّى بشرطه أن لا يُخرجَ في كتابه لمن أجمعوا على تركه: كذلك وفَّى بذلك لمن أخرجَ لهم تعليقًا، إلا أن يُخرج روايتَه لِيُنَبِّهَ على نكارتِها، كما علَّقَ بعد (ح/ ٣٢٩٢) عن محمد بن الزبير الحنظلي البصري ـ وهو متروك ـ روايةً لبيان نكارة حديثِه، وبيانِ وهم سليمان بن أرقم.

وكما علَّقَ في الصلاة (ح/ ٨٤٦) روايةَ شعبة، عن أبي عصمة ـ نوح ابن أبي مريم ـ عن الأعمش، عن عبيد بن الحسن، عن عبد الله بن أبي أوفى، فيما كان يدعو به رسولُ الله ﷺ بعد الركوع.

وأبو عصمة متروك، بل اتُّهِمَ بالوضع، وإنما أخرجَ له أبو داود تعليقًا من رواية شعبة عنه، وشعبة ينتقي فيما يرويه، وأوردَ روايتَه في مقابل رواية أصح عن شعبة، مما يدل على نكارة هذه الرواية.

ولم يخرج أبو داود تعليقًا للرواة المتروكين لغير هذين المذكورَين، وقد رأيتَ سببَ إخراج روايتِهما[٢].

المطلب الثالث

عددُ المعلّقات في سنن الإمام أبي داود[٣]

بلغَ مجموعُ الروايات المعلَّقة ألفًا وتسع روايات (١٠٠٩)، موزَّعةً على النحو التالي:

١ ـ المتابعات: وهي طرق الحديث التي يُورِدُها المصنِّفُ كمتابعةٍ

---

(١) المصدر السابق (١/ ١٥٩). (٢) نفسه (١/ ١٦٠).

(٣) انظر: المصدر السابق (١/ ١٦١ ـ ١٦٢).

لحديث الباب، وقد بلغ عددُها (٧٢٦) رواية.

٢ ـ الشواهد: وهي الروايات المرفوعة التي أوردَها المصنِّفُ شواهدَ لأحاديث الباب، وقد بلغ عددُها (١٢٥) رواية.

٣ ـ الروايات الموقوفة وما في حكمِها، كأقوال التابعين وأهل العلم من بعدهم: وقد بلغ عددُها (١٨٩) رواية.

٤ ـ بلغ عدد الروايات التي وصلَها المصنِّفُ في كتابه (٦٠) رواية.

مما سبق يتضحُ لنا ما يلي:

أ ـ أنّ صناعةَ الإسناد تغلب على معلَّقات أبي داود، وذلك لسببَين:

الأول: سعة شرطه، فلذلك لم يَلجأ إلى تعليق المتون كثيرًا، كما هو الحالُ عند الإمام البخاري.

الثاني: الترجيح بين الروايات ونقدها ودراستها، فاحتاج إلى ذكر طرق الروايةِ والاختلاف فيها، ومِن ثَمَّ الخروج بحكمٍ واضحٍ عن حكم الرواية.

ب ـ الرواياتُ الموقوفةُ أكثر من الروايات المرفوعة؛ لأن الحديث المرفوع هو موضوع كتابه «السنن»، فاحتاجَ إلى تعليق مذاهب الصحابة والتابعين وأقوالِهم.

جـ ـ الروايات المعلَّقة التي وصلَها في كتابه قليلةٌ إذا قورنَت مع عدد معلقاتِه، والسببُ في ذلك: أنه كان يُورِدُ مذاهبَ فقهاء الأمصار وأدلتهم، فلم يلجأ إلى اختصارِ الروايات وتقطيعِها على الأبواب.





المبحث السادس

الصناعة الحديثيَّة في سنن الإمام أبي داود

كثيرٌ مما يتعلق بالصناعة الحديثيَّةِ في سنن الإمام أبي داود قد سبقَ ذكرُه ودراستُه فيما خلَا من المباحث، وسأذكرُ في هذا المبحث أبرزَ ما لم يَرِدْ ذكرُه فيما يتعلق بهذا الجانب.

وسيكون في أربعة مطالب:

المطلب الأول

الصناعةُ الحديثيّة المتعلّقة بالإسناد

تميَّزَ الإمامُ أبو داود بالدقَّةِ في تمييز صِيَغ التحديث التي يستعملُها شيوخُه أو مَن فوقهم، ويُبيِّنُ ذلك بما لا يُبقي مجالًا لِلَّبس، وإليكَ بعضَ ما يوضِّحُ معالِمَ منهجِه في ذلك:

أولًا: دقَّتُه في تمييز صيغ الأداء:

١ ـ تمييزُه لصِيَغ التحديثِ لكلِّ شيخ، وهذا كثيرٌ عنده، ويظهرُ من منهجِه في هذا أنه يلتزمُ بيانَ ذلك كلما كان هناك اختلاف.

ومن أمثلتِه ما ذكرَه في باب البول في المستَحم حيث قال: حدثنا أحمدُ بنُ محمد بن حنبل، والحسنُ بنُ علي قالَا: حدَّثنا عبدُ الرزاق. قال أحمد: حدَّثنا معمر، أخبرني أشعث. وقال الحسن: عن أشعث، عن عبد الله بن مغفل...

ففرَّقَ بين رواية أحمد وفيها «أخبرني أشعث»، وروايةِ الحسن بن علي وفيها «عن أشعث».

٢ ـ يَرى التفريقَ بين (حدَّثنا)، و(أخبرَنا)، وهو في ذلك يوافقُ الإمامَ مسلمًا رَحِمَهُ اللَّهُ حيث إنه كثيرًا ما يميز بين (حدثنا) و(أخبرنا)، فيقول ـ مثلًا ـ: حدثنا فلانٌ وفلانٌ، قال الأولُ: حدثنا، وقال الثانِي: أخبرنا. وكذلك الإمامُ أبو داود، يرى التفريقَ بينهما.

ومن أمثلة ذلك: الأحاديث: (٣١٣٥[1]، ٣٦٥١، ٣٨٢٩، ٣٨٨٥، ٤٣٧٣، ٤٧٠٨ (والإخبارُ في حديث سفيان) ٤٦٩٣، (ح/ ٤٩٤٢)[2]، ٤٩٤٨، ٤٩٦٤).

٣ ـ بل إنه يُفرِّق بين (حدثنا) و(حدثني)، كما في (ح/ ٣٩٨٨).

٤ ـ إذا روى عن الحارث بن مسكين يقول: «قرئ عليه وأنا شاهِد»؛ لكون الحارث لم يَقصد أبا داود بالسماع[3].

٥ ـ إذا سمعَ من شيخٍ حديثًا، وفاتَتْه منه كلمةٌ أو نحوُها، كـ«ابن» في الإسناد: نَبَّهَ على ذلك، ونبَّهَ على أنّ بعضَ أصحابِه أفهَمَه إياها عن ذلك الشيخ، ليتصلَ ذلك الانقطاع[4].

٦ ـ قد يميّز صيغَ الأداء لكل واحدٍ من شيوخه ـ إذا روى عن أكثر من واحد ـ ثم يؤكِّد ذلك في الأخير مرةً أخرى، مثل: (ح/ ٢٠٧١)، حيث قال: «والإخبارُ في حديث أحمد»، مع أنه ميّزَ ذلك في البداية

---

(١) حيث إنه فرَّقَ بين شيخَيه اللذين يرويان عن ابن وهب لأجل أن يوضِّحَ صيغةَ تحديثِ كلٍّ واحدٍ منهما، وإلّا لَجمعَ بينهما كعادتِه.

(٢) مع أنه جاءَ في الإسنادِ نفسِه أنه لا فرقَ بينهما.

(٣) انظر: (بذل المجهود في ختم السنن لأبي داود) (ص/ ٤٩)، ومن أمثلته: (ح/ ٣٢٨٨)، (ح/ ٣٩٢٢).

(٤) ذكرَ هذه الفائدةَ السخاويُّ في (بذل المجهود) (ص/ ٤٩ ـ ٥٠).

بقوله: «قال أحمد: حدثنا الليث».

٧ ـ التحويل لبيان صيغة التحمُّل فقط، ومن الأمثلة: (ح/ ٤٦٥٧، [أنبأنا، حدثنا]، ٤٣٦٦، ٤٣٧١).

ثانيًا: التعريف بالرواة والتمييز بينهم:

١ ـ يُعرِّف بالراوي إذا لم يكن من المعروفين، مثل قولِه في (ح/ ٤٨٨٤): «يحيى بن سليم هذا هو ابنُ زيدٍ مولى النبي ﷺ، وإسماعيل بن بشير: مولى بني مَغَالة».

٢ ـ ينسب ويميّز إذا كان الراوي مظنة الالتباس بآخر أشهر منه: **ومن الأمثلة:**

قولُه في (ح/ ٣٠٨٢): «هذا يزيد بن خُمير اليزِني، ليس هو صاحب شعبة».

وقولُه في (ح/ ٣٨١٨): «وأيوب ليس هو السختيانِي».

وقولُه في ح/ ٣٨٢٨) عن شريك: «هو ابنُ حنبل»، ميَّزَه لئلّا يلتبس بشريك الآخر المعروف، وهو شريك بن عبد الله بن أبي نمر.

٣ ـ من دقَّتِه في التمييز: يميِّزُ من شيوخه مَن يذكر اسمَ الراوي كاملًا، مثل قولِه ـ في (ح/ ٤٨٧٠) ـ: «حدثنا محمد بن العلاء، وإبراهيم ابن موسى الرازي، قالا: أخبرنا أبو موسى، عن عمر ـ قال إبراهيم: هو عمر بن حمزة بن عبد الله العمري ـ...».

وانظر: (ح/ ٤٧٤١، ٤٩٤١، ٥٠٠٣).

وقد يفعلُ ذلك حتى ولو لم يكن هناك احتمال لِلّبس، مثل قولِه ـ في (ح/ ٤٧٠١) ـ: «حدثنا مسدد، حدثنا سفيان (ح)،

وحدثنا أحمدُ بنُ صالح، المعنى، قال: حدثنا سفيان بن عيينة».

هذا التحويل هنا لبيان أنّ شيخَ أبِي داود الثانِي (أحمد) زادَ في نسبة سفيان: (ابنَ عيينة)، مع أنّ احتمالَ كونه (الثوري) منتَفٍ، لكون مسدد لا يروي إلَّا عن ابن عيينة.

٤ ـ قد يُجمِل الإشارةَ إلى بعض الرواة في بعض المواضع، ويُعَيِّنُهم في مواضع أخرى، قال ـ في (ح/ ٤٦٢) ـ: «وقال غيرُ عبد الوارث: قال عمر، وهو أصح»، وقد عيَّن هذا (الغيرَ) عقبَ (ح/ ٥٧١)، وهو (إسماعيل بن إبراهيم ابن عليَّة).

٥ ـ أحيانًا يَذكرُ أنّ هذا الراوي لم يخرج له في كتابه إلا هذا الحديث، كما صنعَ في (ح/ ١٠٣٦) الذي أخرجَه عن جابر الجُعفي، وهو رافضيٌّ كذاب، فقال بعده: «وليس في كتابي عن جابر الجُعفي إلا هذا الحديث».

ثالثًا: الحكم على الراوي:

يذكرُ الحكمَ على الراوي توثيقًا أو تجريحًا، إذا لم يكن من المعروفين:

أ ـ إمّا نقلًا عن غيره، مثل قولِه في (ح/ ٣٤٤٠): «حدثنا زهيرُ بنُ حرب، أنّ محمد بن الزبرقان أبا همام حدثهم، قال زهيرٌ: وكان ثقة...».

وكذلك في (ح/ ٤٩٦٤): «سمعت يحيى بن معين يُثني على محمد بن محبوب، ويقول: كثير الحديث».

ب ـ أو بإبداء رأيه فيه، كما في (ح/ ٤٩٩٣)، حيث روى فيه عن (مهنأ أبِي شبل)، ثم قال عنه: «ثقة، بصري».

* * *

المطلب الثاني
الصناعة الحديثية المتعلّقة بالمتن

سبق بيانُ دقَّة الإمامِ أبي داود رَحِمَهُ اللهُ في تمييز ألفاظ صِيَغ التحديثِ التي يَستعملُها شيوخُه أو مَن فوقهم، وأنه يبين ذلك ويوضحُه.

وما ذكرتُه هناك: هو الذي سنراه هنا أيضًا، حيث إنّ أبا داود قد تميَّزَ بالدقَّةِ في تمييز ألفاظ المتون، وأنه يبيِّنُ ألفاظَ الرواة إذا جمعَهم في سندٍ واحد، وإليكَ بعضَ ما يوضِّحُ معالِمَ منهجِه في ذلك:

أولًا: دقَّتُه في تمييز ألفاظ متون الأحاديث[1]:

١ ـ الغالبُ في كتاب سنن أبي داود: أن يُفرِدَ كلَّ سندٍ مع متنِه، وفي هذه الحالة لا يَحتاجُ الأمرُ إلى مزيد بيانٍ فيما يتعلق بالألفاظ، فالمتنُ المذكورُ هو للشيخ المذكور في السند.

أمّا إذا كان الحديثُ عنده عن أكثر من شيخ: فللإمامِ أبي داود منهجٌ في التمييزِ بين ألفاظِهم يُنبئ عن الدقَّةِ المتناهِيةِ في التمييز بين الألفاظ، وهو يتلخَّصُ في النقاط الآتية:

٢ ـ يَجمعُ بين الشيوخ في السند، ثم يُبيِّنُ اختلافَهم في الألفاظِ بدقَّةٍ متناهِية، وذلك أنه يَسوقُ لفظَ أحدِهم، ثم إذا كان هناك اختلاف في ألفاظ الآخرين ـ ممَّن ذكرَهم في السند ـ: يُبيِّنُ ذلك.

ومثالُه ما أخرجَه في باب الاستبراء من البول قال: حدَّثنا زهيرُ بنُ حرب وهنَّادُ بنُ السري قالا: حدَّثنا وكيعٌ، حدثنا الأعمشُ قال: سمعتُ مجاهدًا يُحدِّثُ عن طاوس، عن ابن عباسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قال: مَرَّ رسولُ الله ﷺ على قبرَين فقال: «إنهما لَيُعذَّبان، وما يُعذَّبان في كبير؛ أمّا هذا: فكان

---

(١) انظر: (من فوائد درس الشيخ عبد المحسن العباد في سنن أبي داود) (ص/١٤٦ ـ ١٥٢).

لا يَستَنْزِه من البول، وأمّا هذا: فكان يَمشي بالنَّميمة...»، ثم عقَّبَه بقوله: قال هناد: «يَستَتِر» مكان «يَستَنْزِه»[١].

٣ ـ تبيَّن من المثال السابق: أنّ أبا داود ساق المتنَ لشيخِه زهير بن حرب، وهو الأولُ من شيخَيه في السند، وعُرِف ذلك لأجل بيانِه لفظَ هنَّاد ـ وهو شيخُه الثاني ـ مما يدلُّ على أنه ساقَ للأولِ دون الثاني.

وأحيانًا لا يَكتفي بذلك، بل يُعَيِّن صاحبَ اللفظِ قبل ذكر المتن، ثم يُعقِبُه ببيان اختلاف ألفاظ الآخرين، وهذا كلُّه من تدقيقِه في هذا الباب، ومن أمثلتِه: قال في باب البول قائمًا: حدَّثنا حفصُ بنُ عمرو ومسلمُ بنُ إبراهيم، قالا: حدثنا شعبة (ح) وحدثنا مسدد، حدثنا أبو عوانة ـ وهذا لفظُ حفص ـ عن سليمان، عن أبي وائل، عن حذيفة رضي الله عنه، قال: «أتى رسولُ الله ﷺ سُباطَةَ قومٍ فبالَ قائمًا، ثم دعا بماءٍ فمسحَ على خُفَّيه».

ثم قال: قال مسدد: قال ـ أي: حذيفة ـ رضي الله عنه: «فذهبتُ أَتَباعَد، فدعاني حتى كنتُ عند عقبِه»[٢].

وأبو داود ليس له منهجٌ مطَّرِدٌ في مثل هذه الحالة، فأحيانًا يسوق اللفظَ للأول، وأحيانًا للثانِي، ولكنه يبيِّنُ ذلك صراحةً، أو ينصبُ لذلك قرائن توصِلُ إلى تمييز الألفاظ[٣].

وهو في ذلك مثل الإمام مسلم، الذي اشتَهَرَ بالدقةِ في تمييز

---

(١) (ح/ ٢٠). (٢) (ح/ ٢٣).

(٣) أ ـ ومن المواضع التي ساقَ فيها للأول، الأحاديث: ١٨٥ (حيث ميَّزَ لفظَ أيوب بن محمد، وعمرو بن عثمان، دون محمد بن العلاء، مما يدل على أن السياقَ له)، ٢٣١، ٢٣٥، ٩٠٧، ٩٩٢، ٩٩٦، ١٠١٩، ١١٦٢، ١٣١٣، ٢١٠٣.
ب ـ ومن المواضع التي ساق فيها للثانِي، الأحاديث: ٢٠٤، ٢٥١، ٦٦٦ (ساق على لفظ قتيبة، بدليل قوله: «لم يقل عيسى...»)، ٨٨٨، ٩١٢، ٩٢٥، ٩٩٤، ١١٣١، ١٢٢٩، ١٢٣٤، ١٧١٩، ٢٠٩٨، ٢٩٦٧.

الألفاظ، وهو يبيِّنُ ويميِّزُ في مثل هذه الحالة، ولذلك قال السخاويُّ: «وقَرُبَ شَبَهُه من صنيع مسلم الإمام: في الحرص على تمييزِ ألفاظ الشيوخ في الصِّيَغ والأنساب، فضلًا عن المتون المقصودةِ بالانتخاب»[1].

على أنَّه قد يسوق بعضَ الحديث لبعض الرواة، وبعضَه الآخر لآخر، ويبيّن ذلك ـ أيضًا ـ كما في (ح/٢٢٠٦) قال في آخره: «أولُه لفظُ إبراهيم، وآخره لفظُ ابن السرح» وقد روى الحديثَ عنهما.

أمَّا الإمامُ البخاريُّ فمنهجُه: أنه يسوق لفظَ الأخير إذا روى عن شيخين، ولا يبيِّن ذلك، وقد ذكرَ ذلك الحافظُ ابنُ حجر، وأفاد أنه عَلِمَ ذلك بالاستقراء، قال رحمه الله: «وَقَدْ ظَهَرَ بالِاسْتِقْرَاءِ مِن صَنِيع البُخَارِيّ أَنَّهُ إِذَا أَورَدَ الحدِيث عَن غَيْر وَاحِد فَإِنَّ اللَّفْظ يَكُون لِلْأَخِيرِ، وَالله أَعْلَم»[2].

٤ ـ الغالبُ أنّ أبا داود إذا روى عن أكثر من شيخ، وساقَ السندَ على لفظِ أحدِهم: فإنه يسوقُ المتنَ أيضًا على لفظِ ذلك الشيخ.

ولكن قد يخالف العادة، ويسوق السندَ على لفظ شيخ، والمتَن على لفظ شيخٍ آخر، ولم أجد له مثالًا إلا في (ح/٤٨١٨)، على أنني لم أستوعب في البحث.

٥ ـ يَنصُّ الإمامُ أبو داود على مَن له اللفظُ عقبَ سياق الإسنادِ مباشرةً ـ أحيانًا ـ كما في (ح/٩٩٤)، ويذكر ذلك بعد سياق المتن ـ أحيانًا ـ كما في (ح/٩٩٦، ١٠٢٩، ٣٢١٣).

٦ ـ ربّما نَبَّه أبو داود أنه لحديث أحدِ شَيخَيه أحفظ، قال في (ح/٢٣٤٢): «حدثنا محمودُ بنُ خالد وعبدُ الله بنُ عبد الرحمن السمرقندي ـ وأنا لحديثِه أتقن ـ...»، وانظر الأحاديث: (١٩٩٤، ٢٥٢٥، ٢٧٠٨).

---

(١) (بذل المجهود في ختم السنن لأبي داود) (ص/٤٩).

(٢) (فتح الباري) (٢/ ٢٤) عند شرحه لحديث (٣٣٥).

٧ ـ وكثيرًا ما يُنبِّهُ الإمامُ أبو داود على التوافُقِ في المعنى في الجملة، من غير تعيين صاحبِ اللفظ، كأن يقول: «حدثنا ابنُ حنبل، وعثمانُ بنُ أبي شيبة، المعنى...»[(١)].

وربما قال: «المعنى واحد»، كقولِه: «حدثنا أحمدُ بنُ حنبل، ويحيى ابنُ معين، المعنى واحد...»[(٢)].

قال السخاويُّ عن هذه الصيغة: «وهي أوضح؛ فربّما يتوهَّمُ غيرُ المميِّز كونَه (المعنِيّ) ـ بكسر النون ـ نسبة لـ«مَعن»، ويتأكّد[(٣)] حيث لم يُقرَن مع الراوي غيره»[(٤)].

وربما قال: «المعنى قريب»، كقولِه: «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ الْعَلَاءِ وَابْنُ أَبِي زِيَاد، المعْنَى قَرِيب»[(٥)].

والخلاصة: أنّ أبا داود قد تميَّزَ بالعنايةِ بتمييزِ الألفاظ، كما اشتهَرَ بذلك الإمامُ مسلم.

ومن شدّة احتياط أبِي داود في الألفاظ: (ح/٤٧٢٣): قال: «لم أتقن العنان جيدًا»، وانظر: (ح/٣٩٨٩) قال: «روايةً»، مع أنّ المعنى واحدٌ.

٧ ـ يُطلِقُ «المنكَر» على ما اصطلَحَ عليه المتأخرون بـ«الشاذ»، كما في (ح/٧٨٥)، كما يُطلقُ «المنكَر» ما تفرَّدَ به الضعيف، كما في (ح/٢٤٨)، وهذا يؤكِّدُ ضرورةَ التأكُّدِ من مصطلحات الأئمة المتقدِّمين،

---

(١) (ح/٢٠٠٩)، وقد أحصيتُ ـ عن طريق الحاسوب ـ: (١٧٤) موضعًا استخدمَ فيها هذه الكلمة، مما يدلُّ على كثرتِها في السنن.

(٢) (ح/١٩٩٩)، وقد أحصَيت (١٩) موضعًا استخدمَ فيها هذه الصيغة.

(٣) أي: النسبةُ لـ«مَعن».

(٤) (فتح المغيث شرح ألفية الحديث) للسخاوي (٢/ ٢٤٤) ـ فصل اختلاف ألفاظ الشيوخ ـ

(٥) (ح/١١٥٣)، ولم يستخدم هذه الصيغةَ في السنن إلا مرتين.

وعدم تفسيرها حسب تفسير المتأخرين لهذه الاصطلاحات إلا بعد التبيُّن.

ثانيًا: ترتيب الأحاديث الناسخة والمنسوخة:

يقدِّمُ الأحاديث الناسخة على المنسوخة، انظر: (ح/ ١٨٧) وما بعدها، و(ح/ ٨٦٧ ـ ٨٦٨).

ثالثًا: بيانُ مذاهبِ بعض الفقهاء:

يذكرُ الإمامُ أبو داود ـ أحيانًا ـ مذاهبَ بعض الفقهاء الذين أخذوا بحديث الباب، وخاصةً إذا كان البابُ مما تضاربَت فيه أقوالُ الفقهاءِ لورودِ أحاديث مختلفةٍ فيه، ومن أمثلتِه:

• قولُه في كون المستحاضةِ تَدَعُ الصلاةَ أيَّامَ إقرائِها: «وهو قولُ الحسن، وسعيد بن المسيب، وعطاء، ومكحول، وإبراهيم، وسالم، والقاسم»[1].

• قولُه في الجمع بين الصلاتَين بغسلٍ واحد: «وهو قولُ إبراهيم النَّخَعي، وعبد الله بن شدَّاد»[2].

• قولُه في كونها تغتسلُ من ظُهرٍ إلى ظُهرٍ ـ بالمعجمَتين ـ: «وهو قولُ سالم بن عبد الله، والحسن، وعطاء»[3].

رابعًا: بيانُ بعض الأحكام الفقهيَّة:

يَستطرِدُ الإمامُ أبو داود ـ أحيانًا ـ فيعقب الحديثَ ببيان بعض الأحكام التي لها صلةٌ بحديث الباب، ومن أمثلتِه: أخرجَ في باب: في

(١) «سنن أبي داود» (١/ ١٩٤)، كتاب الطهارة، بابٌ في المرأة تستحاض... عقب (ح/ ٢٨١).

(٢) السنن (١/ ٢٠٨)، عقب (ح/ ٢٩٤).

(٣) السنن (١/ ٢١٢)، عقب (ح/ ٣٠١).

الغسل يوم الجمعة، حديثَ حفصة رضي الله عنها عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «على كلِّ محتَلِمٍ رواح الجمعة، وعلى كلِّ مَن راح إلى الجمعةِ الغسل»[1].

ثم قال: إذا اغتسلَ الرجلُ بعد طلوعِ الفجر: أجزأه من غسل الجمعةِ وإن أجنبَ.

وهذا قليلٌ جدًّا في الكتاب، ومن أمثلتِه أيضًا: (ح/ ٣٧٦٤، ٣٧٩٠، ٣٨٦٩).

وأحيانًا يُعقِبُ الحديثَ باستنباطِ حكمٍ معيَّنٍ منه، كما في الأحاديث (٣٧٥٢، ٥٠١٩)، وهذا أيضًا قليلٌ عنده.

خامسًا: ذكرُ الفوائد الأصولية:

أحيانًا يذكرُ بعضَ الأصول العظيمة التي يحتاجُ إليها الفقيهُ في التعاملِ مع الأحاديث المتعارِضةِ في نظرِه، ومن أمثلتِه قولُه عقبَ (ح/ ٧٢٠): «إذا تنازعَ الخبران عن النبيّ ﷺ نُظِرَ إلى ما عَملَ به أصحابُه رضي الله عنهم من بعدِه».

ولم أجد في السنن مثالًا آخرَ يصلُح أن يُذكَرَ هنا، مما يدلُّ على ندرتِه.

سادسًا: بيانُ تفرُّدِ أهلِ الأمصار في روايةِ حديثٍ ما:

وهذه من ميزات سنن أبي داود، وقد ألَّفَ أبو داود كتابًا مستقلًّا في الموضوع ـ كما سبق عند عرض مؤلَّفاتِه ـ وأمثلتُه:

- ما أخرجَه في «باب: أيُصَلِّي الرجلُ وهو حاقن؟» من حديثِ أبي هريرة رضي الله عنه عن النبيِّ ﷺ: «لا يَحِلُّ لرجلٍ يؤمنُ بالله واليومِ الآخرِ أن يُصَلِّي وهو حاقِنٌ حتى يَتَخَفَّفَ»[2].

---

(١) (ح/ ٣٤٢).
(٢) (ح/ ٩١).

قال أبو داود: «هذا من سُنَنِ أهل الشام، لم يشركهم فيها أحد».

• وأخرجَ في «باب المسح على الخفَّين» أنّ النجاشيَّ أهدى إلى رسول الله ﷺ خفَّين أسودَين... الحديث[١].

قال أبو داود: «هذا مما تفرَّدَ به أهلُ البصرة».

• وفي «باب: الجنُب يتيمَّم» أخرجَ حديث حماد بن سلمة، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن رجلٍ من بني عامرٍ قال: «دَخَلتُ فِي الإِسْلَامِ فَأَهَمَّنِي دِينِي، فَأَتَيْتُ أَبَا ذَرٍّ، فَقَالَ أَبُو ذَر: إِنِّي اجْتَوَيْتُ الْمدِينَةَ فَأَمَرَ لِي رَسُولُ الله ﷺ بِذَوْدٍ وَبِغَنَمٍ، فَقَالَ لِي: اشْرَبْ مِنْ أَلْبَانِهَا. قَالَ حَمَّادٌ وَأَشُكُّ فِي أَبْوَالِهَا...»[٢].

قَالَ أَبُو دَاوُد: رَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ، لَمْ يَذْكُرْ أَبْوَالَهَا.

ثم قَالَ أَبُو دَاوُد: «هَذَا لَيْسَ بِصَحِيح، وَلَيْسَ فِي أَبْوَالِهَا إِلَّا حَدِيثُ أَنَسٍ، تَفَرَّدَ بِهِ أَهْلُ الْبَصْرَة».

• وفي «باب ما يقول الرجلُ في ركوعِه وسجودِه»: أخرجَ حديثَين[٣] عن الربيع بن نافع، وأحمد بن يونس، ثم قال: «انفردَ أهلُ مصر بإسناد هذين الحديثَين: حديثِ الربيع وحديث أحمد بن يونس».

• وفي «باب اللِّعان»: أخرجَ حديثَ قصَّةِ قذفِ هلال بن أميَّة لزوجتِه عند النبيِّ ﷺ، أخرجَه عن شيخِه محمد بن بشار، عن ابن أبي عدي، عن هشام بن حسَّان، عن عكرمة، عن ابن عباس، وفيه قصَّة نزول آية اللعان[٤].

ثم قال: «وَهَذَا مِمَّا تَفَرَّدَ بِهِ أَهْلُ الْمدِينَة».

---

(١) (ح/ ١٥٥).
(٢) (ح/ ٣٣٣).
(٣) هما: (٨٧٩، ٨٧٠).
(٤) (ح/ ٢٢٥٤).

• وفي «باب: وقت السحور»: أخرجَ حديثَ قيس بن طلق عن أبيه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «كُلُوا وَاشْرَبُوا، وَلَا يَهِيدَنَّكُم السَّاطِعُ الْمصْعِدُ، فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَعْتَرِضَ لَكُم الأَحْمَرُ»(١).

قَالَ أَبُو دَاوُد: «هَذَا مِمَّا تَفَرَّدَ بِهِ أَهْلُ الْيَمَامَةِ».

• وفي «باب ما جاء في الدخول في الوصايا»: أخرجَ حديثَ أبي ذر رضي الله عنه أنّ النبيَّ ﷺ قال له: «يا أبا ذر إنِّي أراكَ ضعيفًا، وإني أحبُّ لكَ ما أحبُّ لنفسي، فلا تأمَّرَنَّ على اثنين، ولا تَوَلَّيَنَّ مالَ يتيم»(٢).

قال أبو داود: «تفرَّدَ به أهلُ مصر».

• وفي «باب: في الحد في الخمر»: أخرجَ قولَ ابن عباس رضي الله عنهما أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ لَمْ يَقِتْ فِي الْخَمْرِ حَدًّا.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: شَرِبَ رَجُلٌ فَسَكِرَ، فَلُقِيَ يَمِيلُ فِي الْفَجِّ فَانْطُلِقَ بِهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا حَاذَى بِدَارِ الْعَبَّاسِ انْفَلَتَ، فَدَخَلَ عَلَى الْعَبَّاسِ فَالْتَزَمَه، فَذُكِرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَضَحِكَ، وَقَالَ: «أَفَعَلَهَا؟!» وَلَمْ يَأْمُرْ فِيهِ بِشَيْءٍ(٣).

قَالَ أَبُو دَاوُد: «هَذَا مِمَّا تَفَرَّدَ بِهِ أَهْلُ الْمَدِينَةِ».

• وفي «باب الإشعار»: أخرجَ حديثَ ابن عباس رضي الله عنهما «أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ بِذِي الْحُلَيْفَة، ثُمَّ دَعَا بِبَدَنَةٍ فَأَشْعَرَهَا مِنْ صَفْحَةِ سَنَامِهَا الْأَيْمَن، ثُمَّ سَلَتَ عَنْهَا الدَّمَ وَقَلَّدَهَا بِنَعْلَيْن...»(٤).

قَالَ أَبو دَاوُد: «رَوَاهُ هَمَّامٌ قَالَ: سَلَتَ الدَّمَ عَنْهَا بِإِصْبَعِه».

ثم قال: «هَذَا مِنْ سُنَنِ أَهْلِ الْبَصْرَةِ الذِي تَفَرَّدُوا بِهِ».

---

(١) (ح/٢٣٤٨).
(٢) (ح/٢٨٦٨).
(٣) (ح/٤٤٧٦).
(٤) (ح/١٧٥٢، ١٧٥٣).

هذا كلٌّ ما وقفتُ عليه من الأمثلةِ في هذا الموضوع، ذكرتُها كلَّها لكونها معدودة، ولعظَم ما فيها من الفوائد.

سابعًا: شرح الغريبِ وبيانُ المصطلَحات:

من الفوائد التي أودَعها الإمامُ أبو داود في كتابه: بيانُ غريب الكلمات، معتَمِدًا على علماء اللغة، كالإمام أبي عبيد القاسم بن سلّام (ت٢٢٤هـ) وغيرِه، وكذلك شرحُ المصطلحات الواردةِ في متون الأحاديث، ينقلُها عن الفقهاء من أمثال شيخِه الإمام أحمد.

ومن الأمثلة:

- أخرجَ في «باب ما يُجزئ من الماء في الوضوء» حديثَ أنسٍ ﷺ: «كان النبيُّ ﷺ يتوضَّأ بإناءٍ يَسَعُ رِطلَين، ويَغتَسِلُ بالصاع»[1]، ثم قال: سمعتُ أحمدَ بنَ حنبل يقول: الصاعُ خمسةُ أرطال، وهو صاعُ ابن أبي ذئب، وهو صاعُ النبيِّ ﷺ.

- وأخرجَ في «باب: فِي مِقْدَارِ الْماءِ الذِي يُجْزِئُ فِي الْغُسْل» حديثَ عائشة ﵂ أنها قَالَت: «كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ الله ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ فِيهِ قَدْرُ الْفَرَقِ»[2].

ثم قَالَ أَبُو دَاوُد: سَمِعْت أَحْمَدَ بنَ حَنْبَلٍ يَقُول: الْفَرَقُ سِتَّةَ عَشَرَ رِطْلًا. وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ صَاعُ ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ خَمْسَةُ أَرْطَالٍ وَثُلُثٌ. قَالَ: فَمَن قَالَ ثَمَانِيَةُ أَرْطَالٍ؟ قَال: لَيْسَ ذَلِكَ بِمَحْفُوظٍ... وسَمِعْت أَحْمَدَ يَقُول: مَنْ أَعْطَى فِي صَدَقَةِ الْفِطْرِ بِرِطْلِنَا هَذَا خَمْسَةَ أَرْطَالٍ وَثُلُثًا: فَقَدْ أَوْفَى.

- وأخرجَ في «باب الخطِّ إذا لم يجد عصًا» حديثَ أَبِي هُرَيْرَة ﵁ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ: فَلْيَجْعَلْ تِلْقَاءَ وَجْهِهِ شَيْئًا،

---

(١) (ح/ ٩٥).

(٢) (ح/ ٢٣٨).

فَإِنْ لَمْ يَجِدْ: فَلْيَنْصِبْ عَصًا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ عَصًا: فَلْيَخْطُطْ خَطًّا، ثُمَّ لَا يَضُرُّهُ مَا مَرَّ أَمَامَه»[١].

قَالَ أَبُو دَاوُد: «وسَمِعْت أَحْمَدَ بنَ حَنْبَلٍ سُئِلَ عَنْ وَصْفِ الْخَطِّ غَيْرَ مَرَّةٍ؛ فَقَالَ: هَكَذَا عَرْضًا مِثْلَ الْهِلَال»[٢].

قَالَ أَبُو دَاوُد: «وسَمِعْت مُسَدَّدًا قَالَ: قَالَ ابْنُ دَاوُد[٣]: الْخَطُّ بِالطُّول».

قَالَ أَبُو دَاوُد: «وسَمِعْت أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ وَصَفَ الْخَطَّ غَيْرَ مَرَّةٍ فَقَالَ: هَكَذَا ـ يَعْنِي بِالْعَرْضِ ـ حَوْرًا دَوْرًا مِثْلَ الْهِلَالِ[٤]، يَعْنِي مُنْعَطِفًا».

والأمثلةُ في هذا الباب كثيرة[٥].

وقد ذكرَ السخاويُّ أنّ أبا داود قرُبَ شبهُه من صنيع الإمام البخاريِّ في هذا الجانب[٦]، وهو كذلك.

ثامنًا: التعريف بالأمكنة:

ومن الأمثلة:

ـ عرَّف المكان الوارد في (ح/ ٣٧) وهو حصنُ باب أليون فقال:

---

(١) (ح/ ٦٨٩، ٦٩٠).

(٢) «عرضًا» أي: في العرض لا في الطول، «مثل الهلال» أي: يكون الخطُّ مقوَّسًا كالمحراب، ويُصلي إليه كما يصلي في المحراب. (عون المعبود) (٢/ ٣٨٤).

(٣) هو عبد الله بن داود، المعروف بالخُرَيبي، البصري. (بذل المجهود في حل سنن أبي داود) (٣/ ٦٤٣).

(٤) أي: محورًا ومدوَّرًا مثل الهلال. أو: يُحيرُ الخطَّ ويُديرُه مثل الهلال. (عون المعبود) (٢/ ٣٨٤).

(٥) انظر ـ مثلًا ـ: تفسير «الرطل» في (ح/ ٢٣٨)، وتفسير «الاختصار» في (ح/ ٩٤٧)، وتفسير «المغافير» في (ح/ ٣١٧٥)، وتفسير «القَصَّة» في (ح/ ٤٥١)، وتفسير «الإهاب» في (ح/ ٤١٢٨)، وتفسير «الاستحداد» في (ح/ ٤٢٠١)، وتفسير «النَّضَد» الذي كان الكلبُ تحته، في (ح/ ٤١٥٨).

(٦) انظر: (بذل المجهود في ختم السنن لأبي داود) (ص/ ٥٠ ـ ٥١).

«حصنُ أليون بالفسطاطِ على جبل».

ـ وقال في تحقيقٍ بديع حول بئر بُضاعة عقب حديث (٦٧): «وسمعتُ قتيبة بن سعيد قال: سألتُ قَيِّمَ بئرِ بُضاعة عن عُمقِها؟ قال: أكثر ما يكون فيها الماءُ إلى العانة، قلت: فإذا نقص؟ قال: دون العورة».

ثم قال أبو داود: «وقَدَّرتُ أنا بئرَ بُضاعة بِردائي مَدَدْتُه عليها، ثم ذَرَعْتُه، فإذا عَرْضُها ستةُ أذرُع. وسألتُ الذي فتحَ لي بابَ البستان فأدْخَلَني إليه: هل غُيِّرَ بناؤها عمَّا كانت عليه؟ قال: لا. ورأيتُ فيها ماءً مُتَغَيِّرَ اللون».

المطلب الثالث

علم العلل

وهذا الجانبُ وإن كان داخلًا في المطلبَين الأولَين؛ حيث إن العلةَ لا تخرج عن كونها إما في الإسناد ـ وهو الأكثر ـ، وإما في المتن، إلا أنّ هذا البابَ يُفرَد لكونه من أدقِّ أبواب علوم الحديث، ولا يخوضُ فيه إلا العباقرةُ من أئمة المحدِّثين ـ كما سبقت الإشارة إلى هذا عند الحديثِ عن مكانة الإمام أبي داود ـ ولا ريب أنّ أبا داود أحد أولئك الأئمة، وقد سبق ثناءُ الأئمة عليه في هذا الجانب.

وقد أودَعَ أبو داود كتابَه «السننَ» فوائدَ في علم العلل، ومن الأمثلة:

▫ أخرجَ في «باب في الرجل يذكر الله على غير طهر» من طريق همام، عن ابن جريج، عن الزهري، عن أنس، قال: «كان النبيُّ ﷺ إذا دخلَ الخلاءَ وضعَ خاتَمَه»[1].

ثم قال: «هذا حديثٌ منكَر، وإنما يُعرَف عن ابن جريج، عن زياد

---

(١) (ح/١٩).

ابن سعد، عن الزهري، عن أنس: «أن النبيَّ ﷺ أخذَ خاتَمًا من ورق، ثم ألقاه».

□علَّقَ على (ح/ ٢٨١) ـ الذي أخرجه في «باب في المرأة تُستَحاض، ومَن قال: تدَعُ الصلاة»، علَّقَ عليه قائلًا: «وزادَ ابنُ عيينة في حديث الزهريِّ عن عمرة، عن عائشة، أنّ أمَّ حبيبة كانت تُستحاض، فسألت النبيَّ ﷺ فأمرَها أن تَدَعَ الصلاةَ أيَّامَ أقرائها».

ثم قال: «وهذا وهمٌ من ابن عيينة، وليس هذا في حديث الحفَّاظِ عن الزهري».

□ اختلف شعبةُ وسفيان الثوريُّ ـ رحمهما الله تعالى ـ في حديثٍ، فساق لهما (ح/ ٣٣٣٦، ٣٣٣٧)، ثم قال: «رواه قيس كما قال سفيان، والقولُ قولُ سفيان»، ثم نقلَ عن أبِي رزمة أنه قال: قال رجلٌ لشعبة: خالفكَ سفيانُ، فقال: «دمغتني». وذكر عن الإمام أحمد، عن وكيع، عن شعبة، أنه قال: «كان سفيانُ أحفظَ مني».

إلى غيرها من الأمثلةِ في باب العِلَل والنقد[1].

المطلب الرابع

العلوُّ والنزول في سنن أبي داود

□ طلبُ العلو كان هدفًا يتسابق إليه المحدِّثون، وكانوا يُعنون به عنايةً كبيرةً، ويتجشمون في سبيله الصِّعابَ، ويرحلون في ذلك إلى الأقطار النائية، ولا عجب في ذلك، فهم ـ كما قال الحاكم ـ «قومٌ آثروا قطعَ المفاوزِ والقِفار، على التّنَعُّم في الدّمَنِ والأوطار، وتنَعَّموا بالبؤسِ في الأسفار، مع مساكَنَةِ العلم والأخبار، وقنَعوا عند جمع الأحاديث

(١) انظر: (أبو داود: حياتُه وسننه) للدكتور محمد لطفي الصباغ (ص/ ٣١٢ ـ ٣١٤).

والآثار، بوجود الكِسَرِ والأطمار... **فالشدائدُ مع وجودِ الأسانيدِ العاليةِ عندهم رخاء**، ووجودُ الرخاءِ مع فَقْدِ ما طلبوه عندهم بؤس»[(١)].

وسئلَ الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ عن الرجل يطلبُ الإسنادَ العالي، فقال: «طلبُ الإسنادِ العالي سنةٌ عَمَّن سلف»[(٢)]، وقد وصلَ بهم الأمرُ إلى أن قيل ليحيى بن معين ـ وهو في مرض موته ـ: ما تشتهي؟ قال: «بيت خالٍ، وإسناد عالٍ!»[(٣)].

والحديث عن العلوِّ ومكانته عند المحدثين طويل، وهو نوعٌ من أنواع علوم الحديث، وقد صدّر به الحاكمُ كتابَه (معرفة علوم الحديث)، وذكرَ بعض رِحلات الصحابةِ في طلب العلو[(٤)].

□ أبو داود يمتازُ بعلوِّ أسانيدِه، وهو في ذلك يُقارِبُ الإمامَ البخاري، ولم يَلحقهما في ذلك أحدٌ من بقيةِ الأئمة الستة.

وتميُّزُ أبي داود في ذلك ـ كما هو الحالُ في الإمام البخاري ـ راجعٌ إلى سببين رئيسَين:

الأول: الرِّحلات الكثيرة التي قامَ بها أبو داود، وقد سبقَ الحديثُ عنها بشيءٍ من التفصيل.

الثاني: التبكير في الرِّحلات، فتبكيرُ أبي داود رَحِمَهُ اللَّهُ في الرِّحلات مَكَّنته من التقدُّمِ على أقرانه بعلوِّ الإسناد، وقد شاركَ الإمامَ البخاريَّ في شيوخِه، بل شاركَ عددًا من شيوخه في شيوخِهم.

---

(١) (معرفة علوم الحديث) للإمام الحاكم (ص/ ٢ ـ ٣).

(٢) (مناقب الإمام أحمد) لابن الجوزي (ص/ ٢٧٨ ـ ٢٧٩)، وانظر: (علوم الحديث) لابن الصلاح (ص/ ٢٣٩).

(٣) (علوم الحديث) لابن الصلاح (ص/ ٢٣٩).

(٤) (ص/ ٥ ـ ١٢).

وقد سبقَ قولُ ابن دقيق العيد: «أبو داود كان له حظٌّ من علوِّ الإسناد بعد أبي عبد الله البخاري، وقد شاركَه في جماعةٍ لم يُشارِكْه في الروايةِ عنهم غيرُه من أصحاب الكتب الستة ـ أعني في الروايةِ عنهم بدون واسطة ـ»[١].

ويتمثَّلُ العلوُّ عند أبي داود في الأمور الآتية:

أولًا: الثلاثيات عند أبي داود:

ذكرَ كثيرٌ من الأئمة أنّ أبا داود عنده ثلاثيٌّ واحدٌ لا غير، منهم: العلائي، والسخاوي، والبصري، وصديق حسن خان[٢].

وهو حديثُ أبي برزة في الحوض، قال أبو داود:

«حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ السَّلَامِ بنُ أَبِي حَازِمٍ أَبُو طَالُوتَ، قَالَ: شَهِدْتُ أَبَا بَرْزَةَ دَخَلَ عَلَى عُبَيْدِ اللهِ بنِ زِيَادٍ، فَحَدَّثَنِي فُلَانٌ ـ سَمَّاهُ مُسْلِمٌ[٣]، وَكَانَ فِي السِّمَاطِ[٤] ـ قال: فَلَمَّا رَآهُ عُبَيْدُ الله قَالَ: إِنَّ مُحَمَّدِيَّكُمْ هَذَا الدَّحْدَاحُ[٥]. فَفَهِمَهَا الشَّيْخُ، فَقَالَ: مَا كُنْتُ

(١) (شرح الإلمام بأحاديث الأحكام) (٥/أ) ـ مخطوط ـ نقلًا عن (الإمام أبو داود) للبراك (ص/١١).

(٢) انظر: (مائة حديث منتقاة من سنن أبي داود) للعلائي (ل: ٢٢/ب)، (بذل المجهود في ختم السنن لأبي داود) للسخاوي (ص/٩٧ ـ ٩٨)، (ختم سنن الإمام أبي داود) للبصري (ص/١٠٨)، (الحطة) لصديق حسن خان (ص/٢١١).

(٣) وهو شيخُه مسلمُ بن إبراهيم الفراهيدي.

(٤) أي: وكان الذي سمَّاه مسلمٌ في السماط، و(السِّماطُ): الجماعةُ من الناس والنخل، أي: كان في الجماعة الذين هم في سماط مجلسِ عبيد الله.

(٥) وفي رواية عبد الرزاق في (مصنَّفِه) (١١/٤٠٤ح/٢٠٨٥٢): «وكان [أي: أبو برزة] رجلًا لحيمًا إلى القصر، فلمَّا رآه عبيدُ الله ضحك، ثم قال: إنّ محمَّديَّكم هذا لَدَحداح».
ومرادُ ابن زياد بقوله: «إنّ محمَّديَّكم»: إنّ صحابيَّكم. نسبةً إلى نبيِّنا محمدٍ ﷺ، و«الدَّحداح» هو القصيرُ السمين.

أَحْسَبُ أَنِّي أَبْقَى فِي قَوْمٍ يُعَيِّرُونِي بِصُحْبَةِ مُحَمَّدٍ ﷺ، فَقَالَ لَهُ عُبَيْدُ الله: إِنَّ صُحْبَةَ مُحَمَّدٍ ﷺ لَكَ زَيْنٌ غَيْرُ شَيْنٍ، قَالَ: إِنَّمَا بَعَثْتُ إِلَيْكَ لِأَسْأَلَكَ عَنِ الْحَوْضِ، سَمِعْتَ رَسُولَ الله ﷺ يَذْكُرُ فِيهِ شَيْئًا؟ فَقَالَ لَهُ أَبُو بَرْزَةَ: نَعَم، لَا مَرَّةً، وَلَا ثِنْتَيْنِ، وَلَا ثَلَاثًا، وَلَا أَرْبَعًا، وَلَا خَمْسًا؛ فَمَنْ كَذَّبَ بِهِ: فَلَا سَقَاهُ الله مِنْهُ، ثُمَّ خَرَجَ مُغْضَبًا»[١].

بينما نازعَ في ذلك شيخُنا العلامة عبد المحسن العباد، وذكرَ أنّ أعلى ما عند أبي داود هو الرباعيات، وليس عنده حديثٌ ثلاثي، وأما حديثُ أبي برزة السابق: فليس ثلاثيًا؛ لأنَّ بين أبي طالوت وأبي برزة ﷺ انقطاعًا في هذا السند، فأبو طالوت لم يَشهَد أبا برزة وهو يُحدِّث، وإنما شهدَه وهو يدخل على ابن زياد[٢].

ثانيًا: كثرة الرباعيَّات عنده:

كنتُ أحصيتُ رباعيَّاتِ الإمام أبي داود في سُنَنِه، مع مقارنتِها برباعيَّاتِ الإمامِ البخاري، وذلك في دراسةٍ طُبِعت مع (ختم سنن الإمام أبي داود) للبصري[٣] وإليك نتائج الدراسة:

أ ـ العدد:

عددُ الرباعيَّات عند الإمام أبي داود هو: (٢٦٧) رباعيًّا، وعددُ الرباعيَّات عند الإمام البخاريِّ في (صحيحِه)[٤] هو: (٢٩٩) رباعيًّا، فالفارِقُ هو (٣٢) حديثًا يفوقُ بها البخاريُّ على أبي داود، مع الوضع في

---

(١) أخرجَه أبو داود (٥/ ٧٣ ـ ٧٤ح/٤٧٤٩) في كتاب السنة، باب الحوض.

(٢) انظر التفصيل في: (دراسة عن رباعيات الإمام أبي داود) (ص/ ١٦١)، وتعليقاتي على (ختم سنن الإمام أبي داود) للبصري (ص/١٠٦، ١٠٨، ١٠٩).

(٣) (ص/ ١٦٤ ـ ٢٧٠).

(٤) استعنتُ في عدِّها بكتاب (رباعيات الإمام البخاري) للدكتور يوسف الكتاني، وعملُه فيه ينقصُه شيءٌ من الدقَّة، فالعددُ ليس مما يمكن الجزمُ به.

الاعتبار: أن رباعيَّات البخاري كلها صحيحة، بينما رباعيات أبي داود ليست كذلك؛ إذ أنّ بعضَها ـ وعددُها لا يتجاوزُ العشرة ـ ضعيف.

و«كانت نتيجةُ مقارنة رباعيّات الإمام أَبِي داود في (سننه) برباعيّات الإمام البخاري في (صحيحه) خلاف ما كنت أتوقّعُه، سواء من ناحية عدد الرباعيّاتِ عندهما، أم من ناحية العدد المشترَكِ بينهما، أم من ناحية قلّة الشيوخ الذين انفردَ الإمامُ البخاريُّ برواية الرباعيّاتِ عنهم.

فلم أكن أتوقّع أن يكون الإمامُ أبو داود قد اقتربَ من الإمام البخاريِّ بهذه الدرجة، وأن تكون المسافةُ بينهما في هذا الجانب ضئيلةً بهذا الشكل»[1].

ب ـ المُكثِرون الذين تفرَّدَ بهم الإمامُ البخاري:

رتَّبتُ رباعيات الإمامَين ـ البخاري وأبي داود ـ كلَّها حسب أكثريَّة الشيوخ الذين رُوِيَت الرباعيَّاتُ عن طريقِهم، فوجدتُ أنه قد «اشتركَ الإمامان في أكثر المشايخ الذين رويَا عنهم الرباعيّات، بينما تفرّدَ الإمامُ البخاريُّ ببعضهم، وهم الذين لم يدرك الإمامُ أبو داود أكثرَهم، على أنّ ستةً منهم هم ممن أكثر عنهم الإمام البخاري، وهم ـ جميعًا ـ من كبار شيوخه، وهم:

١ ـ عبد الله بن يوسف التِّنِّيسي (ت٢١٨هـ): وهو الأولُ من حيث كثرة الرباعيات عند البخاري، حيث بلغت رباعياتُ البخاريِّ عن طريقه (٣٢) رباعيًا، وكلُّها ـ سوى أربعةٍ منها ـ عن شيخِه مالك.

ومع أنّ أبا داود لم يُدركه، إلَّا أنه استعاضَ بالقعنبيِّ (ت٢٢١هـ) فيما يختص برواية الموطأ، والقعنبيُّ وإن كان دون التِّنِّيسي في الثقة، إلَّا أنه لا يقل عنه قوةً في رواية الموطأ خاصة، ولذلك قال الحافظُ ابنُ

---

(١) (دراسة عن رباعيات الإمام أبي داود) لكاتب هذه السطور (ص/١٩٥).

حجر في التنِّيسي: «ثقة، متقن، من أثبتِ الناس في الموطأ»[١]، بينما قال في القعنبي: «ثقة، عابد، كان ابنُ معين وابنُ المديني لا يُقدِّمان عليه في الموطأ أحدًا»[٢].

٢ ـ آدم بن أبِي إياس العسقلانِي (ت٢٢١هـ): أصله من خراسان، ونشأ ببغداد، وعددُ رباعيّاتِ البخاريِّ عنه (٢٠) رباعيًا، وأكثرُها [١٤] عن شيخِه شعبة.

ومع أنّ أبا داود لم يُدرِك آدمَ بن أبِي إياس، إلّا أنه شاركَ البخاريَّ في الرواية عن بعض تلاميذ شعبة الكبار، الذين هم من الطبقة الأولى في تلاميذه، ومن أبرزهم: حفص بن عمر النمري (ت٢٢٥هـ)، وأبو الوليد هشام بن عبد الملك الطيالسي (ت٢٢٧هـ)، وكلاهما من كبار شيوخ البخاريِّ أيضًا، ولم يُدركهما من أصحاب الكتب الستة إلّا البخاريُّ وأبو داود.

٣ ـ أبو نعيم الفضل بن دُكين الكوفي (ت٢١٨ وقيل: ٢١٩هـ)، لم يُدركه أبو داود، وهو يروي عنه بواسطة، وعددُ رباعيّاتِه عند البخاري (١٨) رباعيًا، وهو الثالث من حيث كثرة الرباعيّاتِ عنده.

٤ ـ إسماعيل بن أبي أويس عبدِ الله الأصبحي (ت٢٢٦هـ)، وهو ابنُ أخت الإمام مالك، وعددُ رباعيات البخاري عنه (١١) حديثًا، كلُّها ـ سوى واحد فقط ـ عن مالك، وهو السادس من حيث الكثرة عند البخاري، ولم يدركه من أصحاب الستة إلّا الشيخان (البخاري ومسلم). على أنَّ القعنبيَّ ـ الذي يروي عنه أبو داود أحاديث الموطأ ـ أوثقُ من ابن أبي أويس.

---

(١) (تقريب التهذيب) (ص/ ٣٣٠ ـ برقم/ ٣٧٢١).
(٢) المصدر السابق (ص/ ٣٢٣ ـ برقم/ ٣٦٢).

٥ ـ سعيد بن أَبِي مريم (الحكم) المصري (ت٢٢٤هـ): عددُ رباعيات البخاري عنه (١٠) أحاديث، وهو السابعُ من حيث الكثرة عند البخاري، ولم يُدركه من أصحاب الستة إلّا البخاري.

٦ ـ علي بن المديني (ت٢٣٤هـ): عدد رباعيات البخاري عنه (٩) أحاديث، وترتيبُه عند البخاري من حيث الكثرة هو الحادي عشر.

وقد أدركَه أبو داود، وروى عنه، ولكنه لم يُكثر عنه كما أكثر عن زميله الإمام أحمد، حيث لازمه، وكان من أخصِّ تلاميذه، كما صرّح بذلك كثيرٌ من الأئمة، وكما تشهد بذلك رواياتُه عنه.

فإذا كان الإمام البخاري ﷺ لم يروِ في (صحيحه) عن الإمام أحمد ﷺ إلّا حديثين، أحدُهما [وهو ح/٥١٠٥] معلقٌ عنه ـ على ما رجّحه الحافظ ابنُ حجر في «الفتح»[1]، والثانِي [وهو ح/٤٤٧٣] رواه بواسطة قرينه في الطلب أحمد بن الحسن الترمذي...

أقول: إذا كان الأمر كذلك، فمن الفخر للإمام أَبِي داود أن يُلازمَ شيخَ السنة الإمامَ أحمد، ويكون من أخص تلاميذِه، وهذه مزيّةٌ لم تتيسَّر للإمام البخاريِّ ـ رحمَ الله الجميع ـ بسبب ما أشار إليه الحافظُ في (الفتح)[2]»[3].

---

(١) (٩/ ٥٨).

(٢) قال الحافظُ ابنُ حجر ﷺ في (الفتح) (٩/ ٥٨) مبيِّنًا سببَ عدم إكثار البخاري في (صحيحه) عن الإمام أحمد: «وكأنه لم يُكثِر عنه؛ لأنه في رحلته القديمةِ لقي كثيرًا من مشايخ أحمد فاستغنى بهم، وفي رحلته الأخيرةِ كان أحمدُ قد قطعَ التحديثَ، فكان لا يُحَدِّثُ إلّا نادرًا، فمِن ثَمَّ أكثرَ البخاريُّ عن علي بن المديني دون أحمد».

(٣) (دراسة عن رباعيات الإمام أبي داود في سننه) (ص/١٩٧ ـ ٢٠٠).

ثالثًا: فوائد مستخلَصة من كتاب (مائة حديث منتقاة من سنن أبي داود) للعلائي:

أَلَّفَ الحافظُ العلائيُّ (ت٧٦١هـ) كتابًا سمَّاه (مائة حديث منتقاة من سنن أبي داود) - وما زال مخطوطًا ـ وبعد النظرِ في أحاديثِه تبيَّن لي أنه انتقى من أحاديث السننِ أعلاها سندًا، وعددُ أحاديثِه (١٠١) حديثًا، وكلُّها رباعيةٌ سوى (١٦) حديثًا منها، وإبرازًا لمكانة أبي داود في العلو: لخَّصتُ أبرزَ نتائجِه في دراستي لرباعياته[١]، وإليك ملخَّصَ الخلاصة:

١ ـ ذكر ثمانيةَ أحاديث علَا فيها أبو داود على الشيخَين: البخاري ومسلم.

٢ ـ ذكرَ خمسةَ طرق علَا فيها أبو داود على الإمام البخاري.

٣ ـ ذكرَ ثمانيةً وعشرين حديثًا علَا فيها أبو داود على الإمام مسلم.

٤ ـ ذكرَ أحاديث عديدةً يلتقي فيها أصحابُ السنن الثلاثة ـ الترمذي، والنسائي، وابن ماجه ـ مع أبي داود في شيخِه، ولكن يروون عن شيخِه بواسطة، فيكون شيخُ أبي داود بالنسبةِ لهم شيخًا لشيوخِهم.

ومن الملاحَظ أنّ الإمام أبا داود يعلو على بقية أصحابِ السنن بنسبةٍ كبيرةٍ جدًّا، وكلُّ هذا يدلُّ على تميُّز الإمامِ أبي داود بعلوِّ أسانيده، وعلى علوِّ كعبِه في علم الحديث.

هذا، وأكثرُ أسانيد أبي داود هي خماسية، وسُداسية، وسُباعية، والثمانيّات عنده قليلةٌ جدًّا، منها الأحاديث: (٣٨٨٣، ٣٩٨٥، ٤٢٦٤، ٤٧٢٦)، وعنده ثلاثةُ أحاديث تُساعيَّة، وهي: (٤٢٥٨، ٤٧١٠، ٤٧٢٠).

---

(١) المصدر السابق (ص/٢٠٢ ـ ٢٠٧).

وأطولُ إسنادٍ عنده وأنزلُه: (ح/ ٣٢٩٢)، ففيه عشرةُ أشخاص[1].

هذا آخرُ ما يسَّرَه الله سبحانه وتعالى في هذه الرسالة، وصلى الله تعالى على خير خلقِه محمدٍ وعلى آله وصَحبِه أجمعين.

والحمد لله رب العالمين.



(١) وكذلك في (جامع الترمذي) و(سنن النسائي)، انظر: (بغية الراغب المتمني في ختم النسائي ـ رواية ابن السني) (ص/ ٣٤ ـ ٣٥)، (الرسالة المستطرفة) (ص/ ١٠١).

رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه

تأليف

الإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني رحمه الله

(٢٠٢ - ٢٧٥هـ)

تحقيق وتعليق

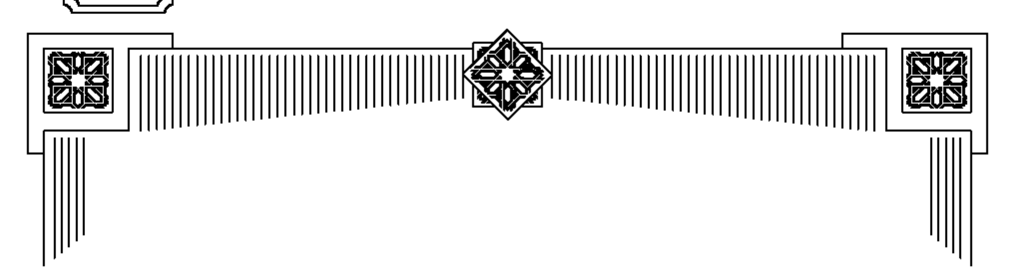
محمد محمدي بن محمد جميل النورستاني

إصدار

إدارة الشؤون الفنية

١٤٤٤هـ - ٢٠٢٣م





مقدمة المحقق

الحمد لله ربِّ العالَمين، والصلاة والسلامُ على سيِّدِ الأنبياءِ والمرسَلين، نبيِّنا محمدٍ وعلى آله وأصحابِه أجمعين.

أما بعد:

فهذه رسالةُ الإمام أبي داود السِّجِسْتانيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ أرسلَها إلى أهلِ مكة جوابًا على أسئِلتِهم له عن منهجِه في «سُنَنِه» الذي ألَّفَه، وهي بمثابةِ المقدِّمَةِ لكتابِه السنن، لِمَا فيها من توضيحٍ لكثيرٍ من معالِمِه المنهجيَّةِ المتعلِّقَةِ بسنَنِه.

ومن المعروف أنّ الإمامَ أبا داود لم يَبدأ سُنَنَه بمقدمةٍ فيها شرحٌ عن كتابه، فهذه الرسالةُ تُعتَبَرُ مقدمةً لسُنَنِه.

وقد ابتدأها الإمامُ أبي داود بتذكيرِ أهلِ مكة بطلبِهم، ثم ذكرَ:

- أنّ ما دوَّنَه في كتابِه السُّنَنِ هو أصحُّ ما عرفَه في الباب.
- وذكرَ منهجَه في الترجيحِ بين الحديثَين إذا كانا صحيحَين.
- وذكرَ منهجَه في إيرادِ الأحاديثِ تحت الأبواب.
- ثم استعرضَ منهجَه في إعادة الأحاديث وتقطيعِها حسب ما تشتملُ عليه من الأحكام الفقهية، والاقتصار على موضع الشاهِدِ من الحديث.
- ثم تحدَّثَ عن المرسَلِ والاحتجاجِ به.

● ثم بيَّنَ أنه ليس في كتابه رواية عن رجلٍ متروك.

● ثم نبَّه القارئ إلى أنّ كتابَه فيه الصحيحُ وغيرُه، ولكنه يلتزمُ بيانَ المنكَرِ من أحاديث السنن.

● ثم ذكَرَ بعضَ مصادرِه، وقارَنَ بينَها وبين كتابه.

● ثم ذكَرَ أنه استوعَبَ أحاديثَ الأحكام.

● ثم عادَ ونبَّه مرة أخرى أنه إذا أوردَ حديثًا فيه وَهْنٌ شديد: أنه يبيِّنُه.

● كما ذكرَ أنّ ما سكتَ عنه: فهو صالِحٌ عنده.

● ثم ذكَّرَ باستيعابِه لأحاديث الأحكام.

● كما ذكَّرَهم بقيمةِ كتابِه ومكانتِه، وأنّ الكتابَ لو كان لغيرِه: لاسترسَلَ في بيان قيمتِه أكثر.

● كما رغَّبَ في كتابة كتابه، وبيَّنَ أنّ أحاديثَه هي أصولُ المسائل الفقهية.

● ثم رغَّبَ في تدوينِ آراء الصحابةِ مع تدوين الأحاديث المرفوعة.

● كما نوَّه بجامع سفيان الثوري رَحِمَهُ اللَّهُ.

● ثم ذكرَ أنه انتقى الأحاديثَ المشهورة، وأنه تجنَّبَ الغرائب.

● كما ذكرَ أنه ربما يورِدُ الأحاديثَ المرسلة، إذا لم يجد الأحاديثَ المتصلة الصحيحة.

● ثم استعرضَ منهجَه في الأحاديث المعلولة.

● وبيَّنَ عددَ أجزاء كتابِه، وعددَ أحاديثِه.

● ثم عادَ لبيان منهجِه في الاختصارِ وفي اختيار الطرق والمتون.

● كما ذكرَ سببَ عدم إيرادِه لكثيرٍ من الأحاديث التي ظاهرُها الصحةُ والاتصال.

● ثم ختمَ رسالتَه بالتذكيرِ بأنه اقتصرَ في سننِه على أحاديث الأحكام، ولم يذكر فيه أحاديثَ الزهدِ والفضائل وغيرِها.

النسخ المعتَمَدة في التحقيق:

اعتمدتُ في تحقيق «رسالةِ أبي داود إلى أهل مكة» على ثلاث نسخٍ خطية، وهي:

النسخة الأولى: محفوظةٌ بدار الكتب الظاهِريَّةِ بدمشق برقم (٣٤٨/ حديث)، وهي نسخةٌ نفيسة، تقعُ في أربع لوحات، كل لوحة فيها وجهان، وعددُ صفحات الرسالة فيها (٥) صفحات، وعدد السطورِ في الصفحة الواحدة: (١٧)، أو (١٨) سطرًا.

وهي بخطٍّ واضح، كتبَها الحافظُ عبدُ الغني بن عبد الواحد بن علي المقدسي (ت٦٠٠هـ)، وهو من علماء الحديث المعروفين.

وعليها سماعاتٌ وبلاغاتٌ لبعض الأعلام المعروفين، منهم يوسف ابن عبد الهادي المقدسي الحنبلي، ويبدو أنه ملكَ هذه النسخة.

وفي بداية النسخة ذكرُ سند النسخة، وذكرُ سلسلةِ سندِها إلى الإمامِ أبي داود، وقد ذكرتُه في بداية الرسالة.

وفي نهايةِ الرسالةِ نصَّان مهمَّان يتصلان بالسننِ يرويهما ابنُ العبد ـ أحدُ رواة سننِ أبي داود ـ وهما:

١ ـ «أخبرنا الشيخُ أبو الفضل بنُ خَيْرون بخطِّ أبي الحسن ابن الفرات، قال: أنا أبو عمر بن حيوة، قال: أنا أبو الحسن علي بن الحسن بن العبد: سمعتُ كتابَ «السنن» من أبي داود ستَّ مرات، بقِيَتْ

من المرَّة السادِسَةِ بقيَّةٌ لم يُتِمَّه، بالبصرة، سنة إحدى، واثنتَين، وثلاث، وأربع، وخمس، وسبعين ومائتَين، وفيها مات».

٢ ـ «وقال: أنا ابنُ العبد: كتابُ أبي داود ستةُ آلاف حديث، منها أربعةُ آلاف[1] أصل، وألفان[2] مكَرَّر.

والبصريُّ يزيدُ على البغداديِّ ستمائة حديث ونيفًا وستين حديثًا، وألف كلمةٍ ونيف. إلى آخره. الحمد لله رب العالمين، وصلَّى الله على رسولِه سيِّدِنا محمد النبي وآله وسلَّم تسليمًا، وحسبُنا الله ونعم الوكيل».

وقد اتخذتُها أصلًا، وعليها قابلتُ النسخ الأخرى، ورمزتُ لها بـ«الأصل».

النسخةُ الثانية: محفوظةٌ في مكتبة جامعة برنستون في أمريكا، وهي في مجموع برقم (٤٩٩٩) يضمُّ سننَ أبي داود ـ برواية ابن داسه ـ، والمراسيل لأبي داود، وتسمية شيوخ أبي داود.

وقد كُتِبَت بخطٍّ مغربيٍّ سنة (٥٨٩هـ)، وقراءتُها لا تخلو من صعوبة لطمس بعض كلماتِها، وهي صفحةٌ ونصف.

النسخة الثالثة: محفوظةٌ في مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض، برقم (٨٣٤٣)، وهي في مجموع يضمُّ كتبًا كثيرة منها: ألفية الحافظ العراقي في علوم الحديث، وترجمة الإمام البخاري، وكتب أخرى.

وقد كُتِبَت سنة (٨٩٠هـ) بخطِّ ابن الشحنة، وهو محمد بن محمد الثقفي الحلبي الحنفي (ت٨٩٠هـ).

---

(١) في النسخة: «ألف»، والتصويبُ من الدكتور الصباغ.
(٢) في النسخة: «ألفيْن»، والتصويبُ من الدكتور الصباغ.

وهذه النسخة لم أقف عليها، ولكن اعتمدتُ على الدكتور محمد لطفي الصباغ ـ الذي حقَّق الرسالة على ثلاث نسخ ـ في إثبات بعض الفروق التي وردَت فيها.

منهجي في التحقيق:

١ ـ اتخذتُ نسخة الحافظ عبد الغني المقدسي أصلًا، ورمزتُ لها بالأصل.

٢ ـ أختار النصَّ الأوفقَ بالسياق، وربما لا أشير في الهامش إلى المعطيات التي تدفعني إلى بعض الاختيارات التي أخالفُ فيها مَن سبقني في تحقيق الرسالة.

ومثالُ ذلك: تحدَّث أبو داود عن منهجِه في إعادة الحديث، ومما قال فيه: «وربما تكون فيه كلمة زائدة على الأحاديث»، وهذا النصُّ هو الذي أثبتُّه، وهذا يخالفُ في بعض الوجه كلَّ من سبقني، وتفصيلُه:

وردَت الجملةُ عند الدكتور محمد لُطفي الصباغ (ص/ ٦٤) هكذا: «وربما **(تكون)** فيه كلمة **زيادة** على الأحاديث»، ووردَت عند الشيخ عبد الفتاح أبي غدة هكذا: «وربما فيه كلمةٌ زائدةٌ على الأحاديث».

وقد ذكر الدكتور محمّد لطفي الصباغ في الهامش أن كلمة «تكون» سقطت من الأصل و(ز)، وأنه استدركَها من (توجيه النظر)، و(فتح المغيث). وهذه الكلمة لم ترِد في نسخة الشيخ عبد الفتاح أبي غدة. وقد أثبتُّها دون الإشارة إلى ما ذكرتُه هنا.

وأما كلمة «زائدة»: فقد وردت هكذا في نسخة الشيخ عبد الفتاح أبي غدة، أما الدكتور محمد لطفي الصباغ فقد أثبتَ في المتن (ص/ ٦٤): «زيادة»، وذكر في الهامش: أن في نسخة «س»: «زائدة»، وأنا أثبتُّ ما وردَ في تلك النسخة «س»، لكونه أنسب بالسياق، دون الإشارة إلى

سبب الاختيار.

٣ ـ أحيانًا أضيفُ في الصُّلبِ بعضَ الإضافات من المصادر التي نَقَلَت رسالةِ أبي داود؛ كالسخاويِّ، والسيوطي، والشيخ طاهر الجزائري، وغيرِهم، وأجعلُه بين معقوفَين، وهذا نادر.

٤ ـ كلُّ ما أضفتُه في الصلب من النسخ الأخرى ـ غير الأصل ـ أجعلُه بين معقوفَين، إلَّا إذا كانت كلمة بدل كلمة، أو جملة بدل جملة؛ فإنني ـ في هذه الحالة ـ لا أجعلُه بين معقوفَين، مع التنبيهِ على ذلك في الحاشية.

٥ ـ ميَّزتُ فقراتِ كلام الإمام أبي داود بعناوين جانِبيَّة تبيِّنُ محتوى هذه الفقرات إجمالًا، وهذه العناوين أكثرُها منقولة من مطبوعة الشيخ الدكتور محمد لطفي الصَّبَّاغ.

وهذه الرسالةُ قد طُبعت محقَّقةً طبعاتٍ عدة، أحسنُها طبعة الشيخ الدكتور الصباغ المذكورة؛ لأنه اعتمدَ على نُسَخٍ خطية، واهتمَّ بالضبط أكثر من غيره.

وإليكَ نصَّ رسالةِ الإمام أبي داود إلى أهل مكة:





بسم الله الرحمن الرحيم

ولا حولَ ولا قوَّةَ إلّا بالله العليِّ العظيم

أخبرَنا[(١)] الشيخُ أبو الفتح محمدُ بنُ عبد الباقي بنِ أحمد بنِ سليمان المعروف بابن البَطِّي[(٢)] إجازةً إن لم أكن سمعتُه منه، قال: أنبأَنا الشيخُ أبو الفضل أحمدُ بنُ الحسن بنِ خيرون المعدَّل[(٣)] قراءةً عليه وأنا حاضِرٌ أسمع، قيل له: أقَرأتَ على أبي عبد الله محمدِ بنِ علي بنِ عبد الله الصُّوري الحافظ[(٤)]، قال: سمعتُ أبا الحسين محمدَ بنَ أحمد بن جُمَيْع الغَسَّاني[(٥)] بصَيْدَا، فأقَرَّ به، قال: سمعتُ أبا بكرٍ محمدَ بنَ عبد العزيز بنِ محمد بنِ الفضل بنِ يحيى بن القاسم بن عون بنِ عبد الله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب الهاشِميَّ[(٦)] بمكةَ يقول:

سمعتُ أبا داود سليمانَ بنَ الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شدَّاد

(١) القائلُ هو الحافظُ العلامةُ عبد الغني المقدسي (ت٦٠٠هـ) رحمه الله، والنسخةُ الأصل بروايتِه، كما أنه هو الذي كتبَها بخطِّه، كما سبق في الدراسة.

(٢) هو مسنِدُ بغداد، توفي سنة (٥٦٤هـ) عن سبع وثمانين سنة. ترجمتُه في: (تذكرة الحفاظ) (ص/١٣٢١)، (شذرات الذهب) (٤/ ٢١٣).

(٣) هو الحافظ العالِم، ابن الباقلاني البغدادي، ثقة عدل متقن واسع الرواية، توفي سنة (٤٨٨هـ) عن ٨٤ سنة. و«المعَدَّل» يُقال لِمَن عُدِّل وزُكِّي وقُبِلَت شهادتُه.

(٤) هو الساحليُّ ثم البغدادي (ت٤٤١هـ)، كان صوامًا، صدوقًا، ثقة. ترجمته في: (تاريخ بغداد) (٣/ ١٠٣)، (تذكرة الحفاظ) (ص/ ١١١٤).

(٥) هو صاحبُ «معجم الشيوخ» (ت٤٠٢هـ)، ترجَمَ له محقِّقُ مُعجَمِه الدكتور عبد السلام تدمري.

(٦) ذكرَه ابنُ جُمَيع في معجَمِه (ص/١٢٦) وساقَ من طريقِه طرفًا من رسالة أبي داود، ولم يذكُر شيئًا عن حالِه، ولم أجد له ترجمة.

السِّجِسْتانِيَّ ـ وسُئِلَ عن رسالتِه التي كَتَبَها إلى أهلِ مكةَ وغيرِها جوابًا لهم ـ فأملى علينا:

سلامٌ عليكم، فإنِّي أحمد إليكم الله الذي لا إلهَ إلّا هو، وأسألُه أن يصلِّيَ على محمدٍ عبدِه ورسولِه كُلَّما ذُكِر.

أمَّا بعد:

عافانا اللهُ وإيّاكم عافيةً لا مكروهَ معها، ولا عقابَ بعدها. فإنكم سألتم أن أذكرَ لكم الأحاديثَ التي في كتاب «السُّنَن»: أهي أصحُّ ما عرفتُ في الباب؟ ووقفتُ على ما جميع ما ذَكَرتم.

اختياره أحدَ الحديثَين الصحيحَين لِقِدَم صاحبه

فاعلَموا أنه كذلك كلُّه، إلّا أن يكون قد رُوي من وجهَين صحيحَين، فأحدُهما أقومُ[1] إسنادًا، والآخرُ صاحبُه أقدَمُ[2] في الحفظ، فربما كتبتُ ذلك[3]. ولا أرى في كتابي مِن هذا عشرةَ أحاديث.

قلة أحاديث الأبواب

ولم أكتب في الباب إلَّا حديثًا أو حديثَين وإن كان في الباب أحاديثُ صحاح؛ فإنه يكثُر[4]، وإنما أردتُ قُربَ منفعتِه[5].

إعادة الحديث

وإذا أعَدتُ الحديثَ في البابِ من وجهَين أو ثلاثة: فإنما هو مِن

---

(١) كذا في الأصل، وفي (س): «أقدم»، وفي (البحر الذي زخر) (٣/ ١١١٣): «أقوى».

(٢) كذا في جميع النسخ.

(٣) قال الدكتور الصباغ (ص/ ٦٣): «أي: يكتب الحديثَ الذي صاحبُه أقدم في الحفظ، وكأنه يريد بذلك ما عُرف عند علماء الحديث بعلوِّ الإسناد».

(٤) «فإنه» أي: كتابُ السنن، والمعنى: فإنّ استيعاب أحاديث الباب يُكثر عددَ أحاديث الكتاب، فيكبر حجمُه، فتقلُّ الاستفادةُ منه لكِبَر حجمه.

(٥) أي: إنما أردتُ أن يكون أقربَ إلى المنفعَةِ بأسهلِ طريق، وذلك بتخصيصِ كلِّ موضوعٍ ببابٍ مستقل، ثم الاقتصار على حديثٍ أو حديثَين تحت الباب؛ ليكونَ ذلك أقربَ إلى الوصول إلى الحديث، وإلى الانتفاع بالكتاب.
وهذه ميزةٌ من مزايا «سنن أبي داود»، انظر ما سبق حول تبويبِه في الرسالة.

زيادةِ كلامٍ فيه، وربما تكون فيه كلمةٌ زائدةٌ[١] على الأحاديث.

اختِصارُ الحديث

وربما اختصرتُ الحديثَ الطويلَ؛ لأني لو كتبتُه بطولِه: لم يَعلَم بعضُ مَن سمعَه [المرادَ منه][٢]، ولا يفهَمُ موضعَ الفقهِ منه، فاختصرتُه لذلك.

المرسَل والاحتجاجُ به

وأما المراسيل: فقد كان يَحتَجُّ بها[٣] العلماءُ فيما مضى، مثلُ سفيان الثوري، ومالك بن أنس، والأوزاعي، حتى جاء الشافعيُّ فتكلَّمَ فيها[٤]، وتابعَه على ذلك أحمدُ بنُ حنبل وغيرُه[٥] ـ رضوان الله عليهم ـ.

فإذا لم يكن مسنَدٌ ضدُّ المراسيل[٦]، ولم يوجَد المسندُ: فالمرسَلُ يُحتَجُّ به، وليس هو مثل المتصِلِ في القوَّة.

---

(١) اختلفت النسخُ هنا في بعض الجمل، انظر ما سبق عند بيان منهجي في تحقيق الرسالة.

(٢) ما بين معقوفين أضفتُه من (فتح المغيث) (١/ ٨١، ١٣٣)، و(توجيه النظر) (ص/ ١٥٢).

(٣) في الأصل: «به»، وفي (البحر الذي زخر) (٣/ ١١٤): «بها»، وفي (س): «وأما المراسيل: فقد كان أكثرُ العلماء يَحتجُّون بها فيما مضى، مثل سفيان...»، وهو كذلك في (فتح المغيث) (١/ ١٣٣).

(٤) قال السخاويُّ في (فتح المغيث) (١/ ١٣٦): «ثم إنّ ما أشعرَ به كلامُ أبي داود في كون الشافعي أول مَن تركَ الاحتجاجَ به: ليس على ظاهرِه، بل هو قولُ ابنِ مهدي، ويحيى القطان، وغيرِ واحدٍ مِمَّن قبل الشافعي، ويمكن أن يكون اختصاصُ الشافعيِّ لمزيدِ التحقيقِ فيه». انظر كلامَ الشافعيِّ في المرسل في (الرسالة) للشافعي (ص/ ٤٦١)، والمسألةُ مبحوثةٌ في مصطلح الحديث وأصول الفقه.

(٥) قال ابنُ رجب الحنبلي في (شرح عِلَلِ الترمذي) (١/ ٥٥٢ ـ ٥٥٣): «ولم يُصَحِّح أحمدُ المرسلَ مطلقًا ولا ضعَّفَه مطلَقًا، وإنما ضعَّفَ مُرسلَ مَن يأخذُ من غير ثقة». ثم قال: «وظاهِرُ كلام أحمد أنّ المرسلَ عنده من نوع الضعيف، لكنَّه يأخذُ بالحديثِ إذا كان فيه ضعفٌ ما لم يجئ عن النبيِّ ﷺ أو عن أصحابِه خلافُه».

(٦) أي: إذا لم يكن ثَمَّةَ مسندٌ مضادٌّ لمرسل، ولم يُوجَد في البابِ مسنَدٌ يُغني عن المرسل: فإنه يُحتَجُّ بالمرسَلِ على ضعفه.

ليس فيه عن متروك، وبيانُه للمنكَر

وليس في كتاب «السنن» الذي صنَّفتُه عن رجلٍ متروكِ الحديثِ شيء[١]، وإذا كان فيه حديثٌ منكَرٌ: بَيَّنْتُ أنه منكَر، وليس على نحوه في البابِ غيرُه[٢].

موازنة بينه وبين كتب: ابن المبارك، ووكيع، ومالك، وحماد، وعبد الرزاق

وهذه الأحاديث ليس منها في كتاب ابن المبارك، ولا في كتاب وكيع: إلا الشيء اليسير، وعامَّتُه في كتبِ[٣] هؤلاء مراسيل.

وفي كتاب «السنن» من «موطَّأِ مالكِ بنِ أنس» شيءٌ صالحٌ، وكذلك من[٤] مصنَّفاتِ حمَّاد بن سلمة، وعبدِ الرزاق.

وليس ثلثُ هذه الكتب[٥] فيما أحسبُه في كتب جميعِهم، أعني

---

(١) أخرجَ أبو داود عن أمثالِ عمرو بن واقد الدمشقي، ومحمد بن عبد الرحمن البَيْلَماني، وأبي جَنَاب الكلبي، وسليمان بن أرقم، وإسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، مِمَّن عدَّه بعضُهم في عِدادِ المتروكين. والظاهرُ أنّ مرادَ أبي داود هو ما بيَّنَه ابنُ رجب في (شرح علَلِ الترمذي) (٢/ ٦١٢) من أنّ «مرادَه أنه لم يخرج لمتروكِ الحديثِ عنده على ما ظهَرَ له، أو لمتروكٍ متفقٍ على تركِه؛ فإنه قد أخرجَ لمن قيل فيه: إنه متروك، ولمن قد قيل فيه: إنه متَّهَمٌ بالكذب».
وقال ابنُ طاهر المقدسي في (شروط الأئمة الستة) (ص/ ٨٩) ـ طبعة الشيخ أبي غدة ـ: «من شرط أبي داود والنسائي إخراجُ أحاديثِ أقوامٍ لم يُجمَع على تركِهم، إذا صحَّ الحديثُ باتصالِ الإسنادِ من غير قطعٍ ولا إرسال». وانظر: (شروط الأئمة) لابن منده (ص/ ٧٣).
فهذه النصوصُ تدلُّ على أنّ المرادَ من (متروك الحديث) في كلام أبي داود هو المتروكُ المجمَعُ على ترك حديثه، دون كل مَن عُدَّ من المتروكين عند بعضهم.

(٢) أي: بيَّنتُ أنه منكَر، وبيَّنتُ كذلك أنني لم أجد في البابِ غيرَه.

(٣) في الأصل: «كتاب»، والمثبَت من (س)، وهو الأنسب.

(٤) كذا في الأصل وجميعِ المصادر، وفي (س): «في»، والمعنى يستقيم على الوجهَين، وما أثبتُّه أوضح، ومرادُ المؤلف: أنّ في كتاب (موطأ مالك) وكذلك في كتب حماد ابن سلمة وعبد الرزاق عددٌ من الأحاديث التي أوردَها في كتابه.

(٥) كذا في الأصل، وفي (س): «هذه الأحاديث»، ومرادُ المؤلفِ بقوله (ثلث هذه الكتب): كُتُبُ كتابِه «السنن»، مثل كتاب الطهارة، وكتاب الصلاة، وكتاب الزكاة، وكتاب الصوم، وغيرها.

مصنَّفات مالك بن أنس، وحمَّاد بن سلمة، وعبد الرزاق[١].

وقد ألَّفتُه نسَقًا على ما وقعَ عندي[٢].

استقصاؤه لأحاديث الأحكام

فإن ذُكِرَ لكَ عن النبيِّ ﷺ سنةٌ ليس مما خرَّجتُه: فاعلَم أنه حديثٌ واهٍ[٣]، إلّا أن يكون في كتابي من طريقٍ آخر؛ فإني لم أخرِّج الطرُق؛ لأنه يَكبُرُ على المتعلِّم[٤].

ولا أعرفُ أحدًا جَمعَ على الاستقصاءِ غيري[٥][ونسألُ الله المغفِرة][٦]، وكان الحسنُ بنُ علي الخلّال[٧] قد جمعَ منه قدرَ تسعمائة حديث، وذَكَرَ أنّ ابنَ المبارك قال: السنَنُ[٨] عن النبيِّ ﷺ نحوُ تسعمائة حديث؛ فقيلَ له: إنّ أبا يوسف[٩] قال: هي ألفٌ ومائة، قال ابنُ المبارك: أبو يوسف يأخذُ بتلك الهَناتِ من هنا وهنا[١٠]، يعني[١١]:

(١) يبيِّنُ الإمامُ أبو داود زياداتِ كتابِه على كتبِ مَن ذكرَه، فيقول: إنّ ثلثَ ما يَشتملُ عليه كتابُه ليس في كتب الأئمةِ: مالك، وحماد بن سلمة، وعبد الرزاق، فزياداتُه عليهم تزيدُ على الثلثين.

(٢) أي: ألَّفه مرتَّبًا حسبَ ما أدّاه إليه نظرُه واجتهادُه.

(٣) هذا حسب ما توصَّل إليه اجتهادُ الإمام أبي داود، بعد جمعِه للأحاديث، وهو مبنيٌّ على زعمِه أنه استقصى أحاديثَ الأحكام، وفيه تفصيلٌ سبق في الباب الثاني، في المبحث الثاني من الفصل الثاني منه.

(٤) انظر ما سبق في الفصل الأول من الباب الثاني، المبحث الثالث: «ثالثًا: تبويب الكتاب».

(٥) انظر ما سبق في مبحث «محاولته لاستيعاب أحاديث الأحكام، مع مراعاة الاختصار».

(٦) ما بين معقوفين من (س).

(٧) هو الحسنُ بن علي الخلال (ت٢٤٢هـ)، محدِّثُ مكة، وكان يُدعى الحلواني، حدَّثَ عنه البخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، وابنُ ماجه.

(٨) أي: أحاديثُ الأحكام.

(٩) هو الإمامُ يعقوبُ بنُ إبراهيم الأنصاري الكوفي (ت١٨٢هـ)، صاحبُ الإمام أبي حنيفة.

(١٠) في (س): «من ههنا وههنا».

(١١) كذا في (س)، وفي النسخ الأخرى: «نحو»، والمعنى واحد.

الأحاديث الضعيفة.

يُبيِّنُ ما فيه وَهنٌ شديد

وما كان في كتابي من حديثٍ فيه وَهْنٌ شديدٌ: فقد بيّنتُه[١]، ومنه ما لا يَصِحُّ سندُه.

ما سكتَ عنه فهو صالِحٌ

[و][٢]ما لم أذكر فيه شيئًا: فهو صالحٌ[٣]، وبعضُه أصحُّ من بعض.

وهذا لو وضعَه غيري: لَقلتُ أنا فيه أكثر[٤].

استيعابه لأحاديث الأحكام

وهو كتابٌ لا تَرِدُ عليك سنةٌ عن النبيِّ ﷺ بإسنادٍ صالحٍ إلّا وهي[٥] فيه، إلا أن يكون كلامٌ استُخرِجَ من الحديث، ولا يكادُ يكونُ هذا[٦].

قيمتُه ومكانته

ولا أعلمُ شيئًا بعد القرآنِ ألزمَ للناس أن يتعلَّموا[٧] من هذا الكتاب،

---

(١) قال الذهبيُّ رحمه الله معلِّقًا على كلام أبي داود: «قلت: فقد وفَّى رحمه الله بذلك بحسب اجتهادِه، وبَيَّنَ ما ضَعْفُه شديد، وَوَهْنُه غيرُ محتَمَل، وكاسَرَ [أي: تغاضى] عن ما ضَعْفُه خفيفٌ مُحتَمَل، فلا يلزمُ من سكوتِه ـ والحالةُ هذه ـ عن الحديث أن يكون حسنًا عنده، ولاسيما إذا حَكَمنا على حَدِّ الحسَن باصطلاحِنا المولَّد الحادث، الذي هو في عُرف السَّلَفِ يَعودُ إلى قسم من أقسام الصحيح، الذي يَجبُ العملُ به عند جمهور العلماء، أو الذي يَرغَبُ عنهُ أبو عبد الله البخاري ويُمَشِّيه مسلم، وبالعكس، فهو داخلٌ في أدنى مراتب الصحة؛ فإنه لو انحَطَّ عن ذلك: لَخرجَ عن الاحتجاج، ولَبَقي متجاذَبًا بين الضَّعفِ والحسَن...». (سير أعلام النبلاء) (١٣/ ٢١٤)، وانظر ما سبق في مطلب: «درجة ما سكت عنه أبو داود».

(٢) زيادة من (س).

(٣) أي: صالحٌ للحجةِ أو للاعتبار، فلا يكون ما سكت عنه أبو داود حسنًا دائمًا، كما يذهبُ إليه الكثير، بل يُنظَرُ في كلِّ حديثٍ ويُحكَم عليه بحسب حالِه. انظر التفصيل فيما سبق في مطلب: «درجة ما سكت عنه أبو داود».

(٤) يريد: أنه لا يُطيل في الثناء على عملِه أكثر مما ذكر، ولو كان الكتابُ من تأليف غيرِه: لقال في الثناءِ عليه أكثر.

(٥) في النسخ: «وهو»، والمثبت من (توجيه النظر).

(٦) يريد الإمام أبو داود: أنّ الكتابَ مستوعِبٌ ـ في نظره ـ لجميع السنن، وهي أحاديث الأحكام، ولا ينقصُه سوى ذكر كلام الأئمة الفقهاء الذي يكون مستَنبطًا من السنن.

(٧) كذا في النسخ، وفي (توجيه النظر): «يتعلموه»، وهو أنسب.

ولا يَضرُّ رجلًا ألا يَكتبَ من العلم ـ بعد ما يكتبُ هذا الكتاب ـ شيئًا[١].
وإذا نظرَ فيه وتَدَبَّرَه وتَفَهَّمَه: حينئذٍ يَعلَمُ مقدارَه.

أحاديثُ كتابه أصولُ المسائلِ الفقهيّة

وأما هذه المسائلُ ـ مسائلُ الثوريِّ ومالك والشافعيِّ ـ: فهذه الأحاديثُ أصولُها[٢].

آراءُ الصحابة

ويُعجِبُني أن يَكتبَ الرجلُ مع هذه الكتُبِ مِن رأيِ أصحابِ النبيِّ ﷺ.

جامعُ سفيان الثوري

ويَكتب أيضًا مثلَ «جامع سفيان الثوري»؛ فإنه أحسنُ ما وَضعَ الناسُ من[٣] الجوامع[٤].

أحاديثُ السنن مشاهير، ولا يحتج بالغريب

والأحاديثُ التي وضعتُها في كتاب «السنن» أكثرُها مشاهير، (وهي عند كلِّ مَن كتبَ شيئًا من الأحاديث[٥]، إلّا أنّ تمييزَها لا يَقدِرُ عليه كلُّ الناس[٦]، والفخرُ بها أنها مشاهير[٧])[٨]؛ فإنه لا يُحتَجُّ بحديثٍ غريبٍ،

---

(١) فيه ترغيبٌ من الإمام أبي داود على كتابةِ سنَنِه؛ لِمَا يَشتملُ عليه من أحاديث الأحكام، ولِمَا اجتهَدَ في جمعِه وترتيبِه وتهذيبِه تلك السنوات.

(٢) يريد بالمسائل: الفتاوى التي صدرت من أولئك الأئمة المذكورين، فيقول: أحاديثُ كتابه هي أصولُ المسائل الفقهية، فلا يَنبغي أن يَطغى الاهتمامُ بها على الاعتناءِ بأصولِها وهي هذه الأحاديث.

(٣) في الأصل: «في»، والمثبت من (س).

(٤) «جامع سفيان الثوري» مع شهرتِه وأهميَّتِه يُعدُّ من تراثنا المفقود.

(٥) أي: إن هذه الأحاديث منتشرةٌ بين طُلّاب الحديث، ليست مما يختصُّ به بعضُ الناس، ولا مما يخفى على الكثيرين.

(٦) في (س): «كل إنسان».

(٧) أي: ميزةُ هذه الأحاديث أنها مشاهير.

(٨) ما بين القوسَين سقطَ من الأصل في هذا الموضع، واستدركَه مستدرِكٌ على هامش الأصل، ثم أُقحِمَ هذا الكلام في غير موضعه في الأصل، وقد اعتمدتُ هامشَ الأصل و(توجيه النظر)، أسوةً بصنيع الدكتور محمد لطفي الصباغ في تحقيقِه (ص/ ٧٢).

ولو كان من رواية مالكٍ، ويحيى بن سعيد، والثقاتِ من أئمةِ العلم.

ولو احتَجَّ رجلٌ بحديثٍ غريب: وجدتَ مَن يطعَنُ فيه، ولا يَحتَجُّ بالحديثِ الذي قد احتجَّ به إذا كان الحديثُ غريبًا شاذًّا[١].

فأمَّا الحديثُ المشهورُ المتصِلُ الصحيحُ: فليس يَقدِرُ أن يَرُدَّ عليكَ أحدٌ.

وقال إبراهيمُ النَّخَعيُّ[٢]: كانوا يَكرَهونَ الغريبَ من الحديث[٣].

وقال يزيدُ بنُ أبي حبيب[٤]: إذا سمعتَ الحديثَ فانْشُدْه كما تُنشَدُ الضَّالَّة، فإن عُرِف؛ وإلَّا فدَعْه[٥].

إيراده للمراسيل إذا لم يجد الصِّحاح

وإنّ من الأحاديث في كتابي «السُّنَن» ما ليس بمتَّصِل[٦]، وهو: مرسَلٌ ومدلس. وهو إذا لم توجَد الصِّحاحُ عند عامَّةِ أهلِ الحديثِ: على معنى أنه متصِل[٧].

وهو[٨] مثل: الحسن عن جابر[٩]، ....

(١) أي: ووجدتَه لا يَحتج بذلك الحديث الغريب الذي احتجَّ به ذلك الرجل. وقد قيَّدَ الغريبَ بالشاذ احترازًا من الغريب الفردِ الذي لا مطعنَ فيه إسنادًا ومتنًا، بل المراد: الغرائب التي فيها مطعن سندًا أو متنًا.

(٢) هو إبراهيم بن يزيد النخعي الكوفي (ت٩٦هـ).

(٣) في (س): «غريب الحديث».

(٤) هو أبو رجاء الأزدي مولاهم، المصري (ت١٢٨هـ)، الفقيه، كان مفتي أهل مصر، وهو أولُ مَن أظهَرَ بمصر العلمَ بالحلال والحرام.

(٥) أي: فإن عُرِفَ مخرجُه وتبيَّنَ تلقِّي العلماءِ له: فخذْ به، وإلّا فدَعْه؛ لاحتمال كونه ضعيفًا أو معلولًا.

(٦) في (س): «وفي كتابي هذا ما ليس بمتصل».

(٧) يذكرُ أبو داود هنا تبريرًا لإيراد المراسيل في سننِه، فيقول إنّ هذه المراسيل يذكرها العلماءُ إذا لم يجدوا الأحاديثَ المتصلة، ويستأنسون بها إذا لم توجد الصِّحاحُ المتصلةُ في الباب.

(٨) أي هذا النوع، وهو المرسل.

(٩) **الحسن** هو: ابنُ أبي الحسن البصري (ت١١٠هـ)، أحدُ أئمة التابعين المعروفين. و(جابر) هو الصحابيُّ المعروف جابر بن عبد الله الأنصاري (ت٧٨هـ). =

والحسن عن أبي هريرة(١)، والحكَم عن مِقْسَم عن ابن عبّاس(٢)، وليس بمتَّصِل. وسماعُ الحكَم من مقسَم أربعةُ أحاديث(٣).

وأمَّا أبو إسحاق عن الحارث عن علي(٤)؛ فلم يَسمَع أبو إسحاق من الحارثِ إلّا أربعةَ أحاديث، ليس فيها مسنَدٌ واحد.

وأمَّا مَا في كتاب «السنن» من هذا النحو: فقليل، ولعلَّ ليس للحارث الأعور في كتاب «السنن» إلّا حديثٌ واحد(٥)، فإنما كتبتُه بأَخَرَة.

منهجُه في الحديث المعلول

وربما كان في الحديث ما تَثْبُتُ صِحَّةُ الحديثِ منه. إذا كان يخفى ذلك عليَّ: فربَّما تركتُ الحديثَ إذا لم أفقهه(٦).

= • وقد صرَّح ابنُ المديني وغيرُه أنّ الحسن لم يسمع من جابر. انظر: (كتاب المراسيل) لابن أبي حاتم (ص/ ٣٩)، (جامع التحصيل في أحكام المراسيل) للعلائي (ص/ ١٦٣، ١٦٤).

(١) لم يسمع الحسنُ عن أبي هريرة، كما صرَّحَ به الأئمة. انظر: (كتاب المراسيل) لابن أبي حاتم (ص/ ٣٩)، (جامع التحصيل في أحكام المراسيل) (ص/ ١٦٤).

(٢) **الحكَم** هو ابنُ عتيبة الكندي ولاءً، الكوفي (ت١١٥هـ)، أحد الأعلام، ثقة ثبت. و(مِقْسَم): هو ابن بجرة ـ أو ابن نجدة ـ مولى عبد الله بن الحارث بن نوفل (ت١٠١هـ).

(٣) وقال الإمام أحمد: لم يسمع الحَكَمُ من مقسم إلا أربعة أحاديث، وأما غير ذلك فأخذها من كتاب. وقال شعبة: أحاديثُ الحكم عن مقسم كتابٌ سوى خمسةِ أحاديث. قال يحيى بن سعيد القطان: هي حديثُ الوتر، وحديث القنوت، وحديث عزيمة الطلاق، وجزاءِ الصيد، وإتيانِ الحائض. انظر: (سير أعلام النبلاء) (٥/ ٢١٠)، (تهذيب التهذيب) (١٠/ ٢٨٨).

(٤) **أبو إسحاق** هو عمرو بن عبد الله بن عبيد السَّبيعي الكوفي (ت١٢٦هـ)، و(الحارث) هو ابنُ عبد الله الهمداني الأعور، أبو زهير الكوفي (ت٦٥هـ)، اتهمَه الشعبيُّ وابنُ المديني بأنه كذاب.

(٥) جملةُ ما للحارثِ الأعورِ في «سنن أبي داود» خمسةُ أحاديث، هي: (٩٠٨، ١٥٧٢، ٢٠٧٦، ٢٠٧٧، ٥٠٥٢).

(٦) أي: ربَّما تركتُ الحديثَ ولم أكتبه في «السنن» إذا لم أتبيَّن سلامتَه من العِلَلِ القادِحَة.

وربما كتبتُه وبيَّنتُه[١]، وربما لم أقف عليه[٢]، وربما أتوقَّفُ عن مثل هذا؛ لأنه ضررٌ على العامَّةِ أن يُكشَفَ لهم كلُّ ما كان من هذا البابِ فيما مضى من عيوب الحديث؛ لأنّ علمَ العامةِ يَقصُرُ عن مثل هذا[٣].

عددُ أجزاء الكتاب

وعدَدُ كُتُبِ هذه السنن: ثمانية عشر جزءًا مع المراسيل، منها جزءٌ واحدٌ مراسيل[٤].

أنواعُ المراسيل

وما رُوي عن النبيِّ ﷺ من المراسيل:

- منها: ما لا يَصِحُّ؛ لأنه لم يَعتَضِد بمسنَدٍ غيرِه.
- ومنها: ما هو مسنَدٌ عند غيري، وهو متصِلٌ صحيح.

عدد أحاديثِ كتابه

ولعلَّ عدد الذي في كتابي من الأحاديث: قدرُ أربعة آلافٍ وثمانمائة حديث[٥]، ونحوُ ستمائة حديث من المراسيل[٦].

---

(١) أي: ربما يُخرجُ الحديثَ المُعَلَّ ويبيِّنُ علَّتَه.

(٢) أي: قد أُخرِجُ الحديثَ المُعَلَّ ظَنًّا مني أنه سليمٌ من العِلَل، ولا أقفُ على علتِه. وهذا منه اعتذارٌ عَمَّا قد يُوجَد في كتابه من المُعَلِّ الذي لم يُبيِّن هو علتَه، والله تعالى أعلم.

(٣) أي: أنه أحيانًا لا يذكر العلةَ والعيبَ لأنه من الضَّرَرِ البالِغ أن يُكشَفَ للعامةِ كلُّ عيوب الحديث؛ لأنّ علمَ العامة يَقصُرُ عن تفهُّم مثله، فيكون سببًا لفتنةِ بعضِهم.
قال الحافظُ ابنُ رجب الحنبلي رحمه الله بعد أن نقلَ كلامَ أبي داود هذا: «وهذا كما قال أبو داود؛ فإنّ العامَّةَ تقصرُ أفهامُهم عن مثل ذلك، وربما ساءَ ظنُّهم بالحديثِ جملةً إذا سمعوا ذلك. وقد تسلَّطَ كثيرٌ ممن يطعَنُ في أهل الحديث بذكرِ شيءٍ من هذه العِلَل، وكان مقصودُه بذلك الطعنَ في أهل الحديث جملةً، والتشكيكَ فيه، أو الطعنَ في غير حديثِ أهلِ الحجاز، كما فعلَه حسينٌ الكرابيسي في كتابه الذي سمَّاه بـ(كتاب المدلسين)...». (شرح علل الترمذي) (٢/ ٨٩٢).
وانظر تعليق الدكتور محمد بن لطفي الصباغ (ص/ ٧٦ ـ ٧٧).

(٤) انظر ما سبق عن تجزئة الكتاب في مبحث «أقسام الكتاب، وتبويبُه، وعددُ أحاديثه».
أمَّا المراسيل: فقد طُبع مستقلًا، وعددُ أحاديث المطبوع: (٥٤٤) مرسلًا.

(٥) سبق أنّ عدد أحاديثِه حسب ترقيم المطبوع هو: (٥٢٧٤)، وانظر ما سبق في موضعِه.

(٦) عددُها في المطبوع (٥٤٤) ـ كما سبق ـ.

منهجه في الاختصار، وفي اختيار الألفاظ

فَمَن أَحَبَّ أن يُمَيِّزَ هذه الأحاديث مع الألفاظ: فربَّما يجيءُ حديثٌ من طريق، وهو عند العامَّةِ من طريقِ الأئمةِ الذين هم مشهورون، غير أنه ربما طلبتُ اللفظةَ التي تكون لها معانٍ كثيرة(١).

ومِمَّن عَرفتُ: نقلَ من جميع هذه الكتب(٢).

بيانُ سبب عدم إيراده لكثير من الأحاديث التي ظاهرُها الصحةُ والاتصال

فربَّما يجيءُ الإسنادُ فيُعلَمُ من حديثِ غيرِه أنه غيرُ متَّصِلٍ، ولا يتبيَّنُه السامعُ إلّا بأن يعلمَ الأحاديثَ، وتكونَ له بها معرفة، فيقفَ عليه؛ مثل ما يُروى عن ابن جريج قال: أُخبِرتُ عن الزهري. ويَرويه البُرسانيُّ(٣) عن ابن جريج، عن الزهري.

فالذي يَسمعُ يظنُّ أنه متصِلٌ(٤)؛ ولا يَصِحُّ بَتة(٥)؛ فإنما تركناه لذلك، إنما هو لأنَّ أصلَ الحديث غير متصلٍ ولا يَصِحُّ، وهو حديثٌ معلول،

---

(١) يُنبِّهُ المؤلفُ هنا إلى منهجِه في اختيار المتون، وهو أنه يلاحظُ في اختيارِه للألفاظ دلالتَها على الأحكام، فإذا كان الحديثُ مرويًّا من طرقٍ عديدة: يختارُ الطريقَ التي ألفاظُها أكثرُ جمعًا للأحكام ودلالةً عليها، ويؤثِرُ هذا الطريق على الطرق الأخرى التي قد تكون مشهورةً عند الأئمة. فإذا وُجدَ في السنن حديثٌ من طريقٍ غير مشهورة مع كونه معروفًا عند عامة أصحاب الحديث من طريق الأئمة المشهورين: فوجهُ ذلك ما أفادَه بقوله: «غير أنه ربما طلبتُ اللفظةَ التي تكون لها معانٍ كثيرة». انظر تعليق الشيخ عبدِ الفتاح أبي غدة (ص/٥٣).

(٢) أي: هناك ناسٌ ممن قد عرفتُهم ينقلون من جميع الكتب المتداولةِ دون تَحرٍّ للألفاظ. يُعرِّضُ الإمام أبو داود بناسٍ عرفَهم ينقلون من الكتب، ولا يُراعون ما يراعيه هو من ناحية لفظ الحديثِ وسندِه.

(٣) هو محمدُ بن بكر بن عثمان البُرساني البصري (ت٢٠٤هـ)، روى عن ابن جريج، وروى عنه أحمد.

(٤) وذلك لأنّ صيغةَ الرواية الأولى ـ وهي «أخبِرتُ» نصٌّ في الانقطاع، أمَّا الصيغةُ التي استعملَها البرسانيُّ عن ابن جريج ـ وهي «عن» ـ فتوهِمُ الاتصال، فيظنُّ الناظرُ غير البصير بالطرق والعلل أنّ الطريق الثانية متصلة، مع أنها هي الأخرى مُعَلَّةٌ وغير صحيحة.

(٥) أي: قطعًا، وهو بمعنى «البتة».

ومثلُ هذا كثير.

والذي لا يَعلمُ يقول: قد تركَ حديثًا صحيحًا من هذا[(١)]، وجاءَ بحديثٍ معلول.

اقتصاره على أحاديث الأحكام

وإنما لم أصنِّف في كتاب «السننِ» إلَّا الأحكام، ولم أصنِّفْ [فيه][(٢)] كتبَ الزهد، وفضائلَ الأعمال، وغيرها[(٣)].

فهذه الأربعةُ آلاف والثمانمائة كلُّها في الأحكام، فأما أحاديثُ كثيرة [صِحاحٌ][(٤)] في الزهدِ والفضائلِ وغيرِها: فلم أخرجها[(٥)].

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته[(٦)].

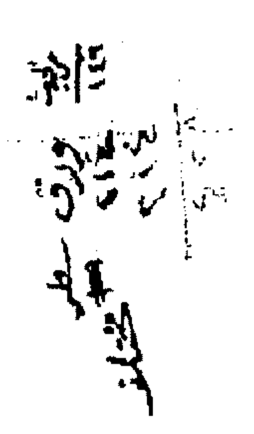
وصلى الله على سيدِنا محمد وعلى آله وسلّم تسليمًا، وحسبُنا الله ونعم الوكيل.

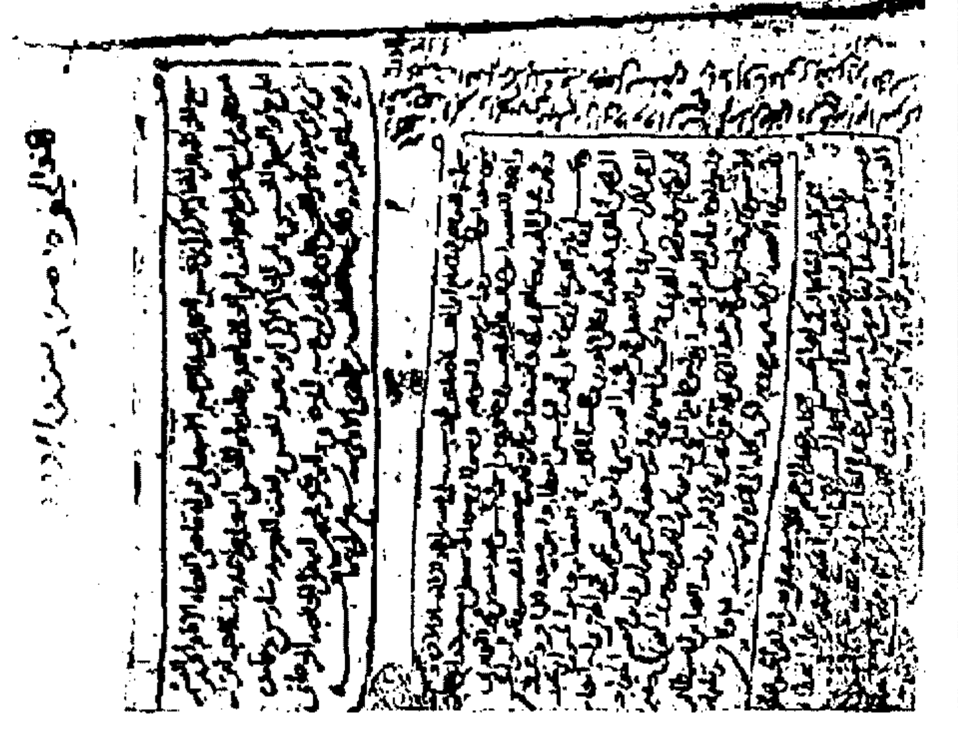


(١) كذا في الأصل، وفي (س): «مثل هذا».
(٢) كلمة «فيه» زيادة من (س).
(٣) في (س): «ولا فضائل الأعمال، ولا غيرها».
(٤) كلمة «صحاح» زيادة من (س).
(٥) في (س): «وهذه الأربعةُ آلاف والثمانمائة كلُّه في الأحكام، وأما غير هذا من الزهد والفضائل وغيرها أحاديث كثيرة صحاح: فلم أخرجها».
(٦) نسخةُ (س) تنتهي عند «ورحمة الله»، ولم تَرِد فيها جملة الصلاة والسلام.

ملحَق
ببعض صور مخطوطات
سننِ الإمام أبي داود السجستاني
ورسالة أبي داود إلى أهل مكة
في وصفِ سنَنِه

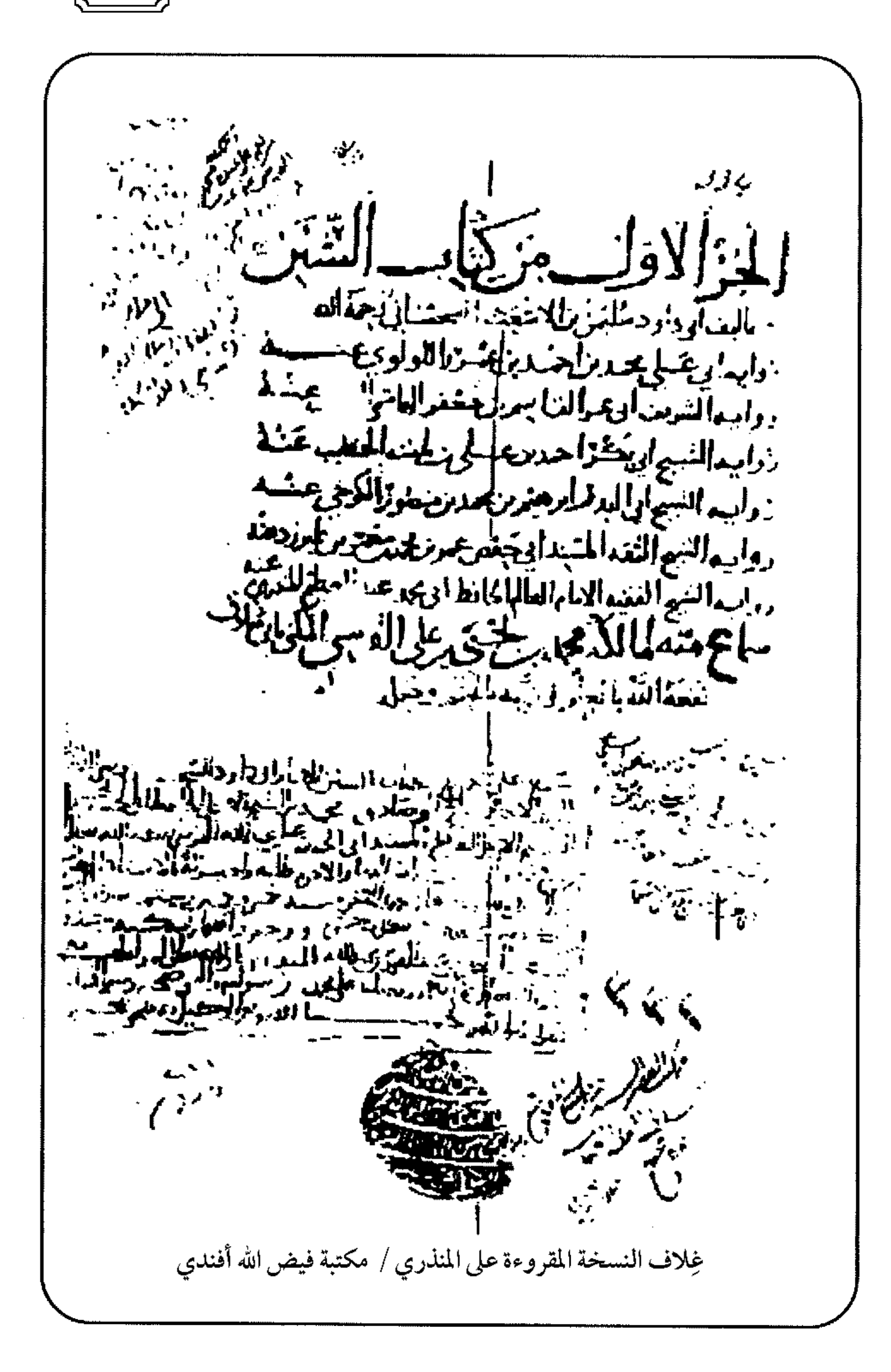
أولًا:
بعض صور مخطوطات
سنن الإمام أبي داود السجستاني





غِلاف نسخة ابن داسه/ المحمودية
نسخة بخط قديم من خطوط القرن الرابع، عليها سماعات كثيرة أقدمها سنة ٣٨٩هـ

الصفحة الأولى من نسخة ابن داسه/ المحمودية



الجزء الأول من كتاب السنن

تأليف أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني رحمه الله

رواية أبي علي محمد بن أحمد بن عمرو اللؤلؤي عنه

رواية الشريف أبي عمر القاسم بن جعفر الهاشمي عنه

رواية الشيخ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب عنه

رواية الشيخ أبي البدر إبراهيم بن محمد بن منصور الكرخي عنه

رواية الشيخ الثقة المسند أبي حفص عمر بن محمد بن معمر بن طبرزد عنه

رواية الشيخ الفقيه الإمام العالم الحافظ أبي محمد عبد العظيم المنذري عنه

غِلاف النسخة المقروءة على المنذري / مكتبة فيض الله أفندي

أول النسخة المقروءة على المنذري / مكتبة فيض الله أفندي

ذلك احظى للمرأة واحب إلى البعل قال ابو داود روي عن عبيد الله
ابن عمرو عن عبد الملك بمعناه قال ابو داود ليس هو بالقوي

باب في مشي النساء في الطريق

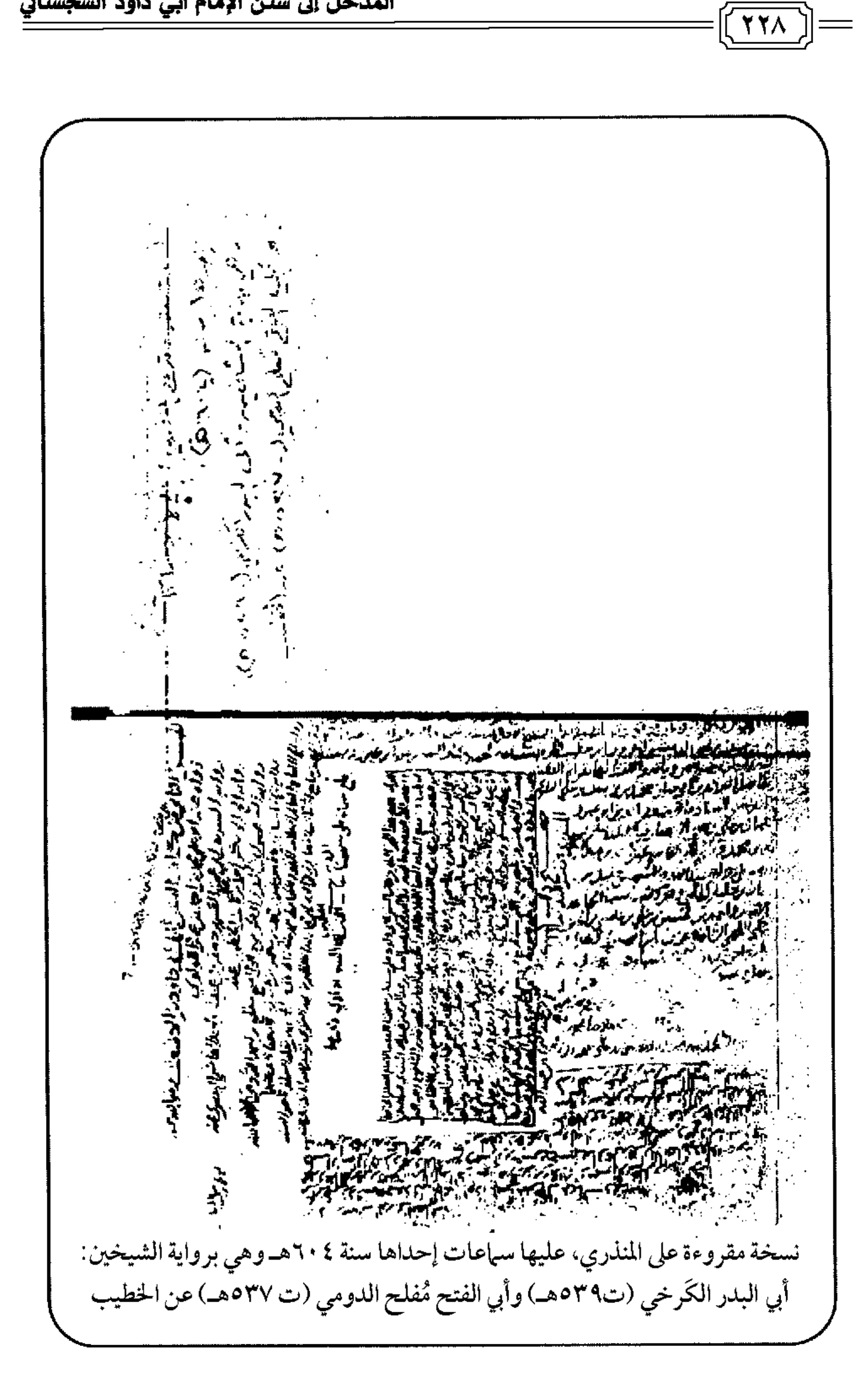
حدثنا ابو داود ثنا عبد الله بن مسلمة ثنا عبد العزيز يعني ابن محمد
عن ابي اليمان عن شداد بن ابي عمرو بن حماس عن ابيه عن حمزة بن ابي أسيد
الانصاري عن ابيه انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول وهو
خارج من المسجد فاختلط الرجال مع النساء في الطريق فقال رسول الله صلعم
للنساء استأخرن فانه ليس لكن ان تحققن الطريق عليكن بحافات الطريق
فكانت المرأة تلصق بالجدار حتى ان ثوبها ليتعلق بالجدار من لصوقها به
حدثنا ابو داود ثنا محمد بن يحيى بن فارس ثنا ابو قتيبة سلم بن قتيبة عن
داود بن ابي صالح عن نافع عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى ان يمشي
يعني الرجل بين المرأتين

باب في الرجل يسب الدهر

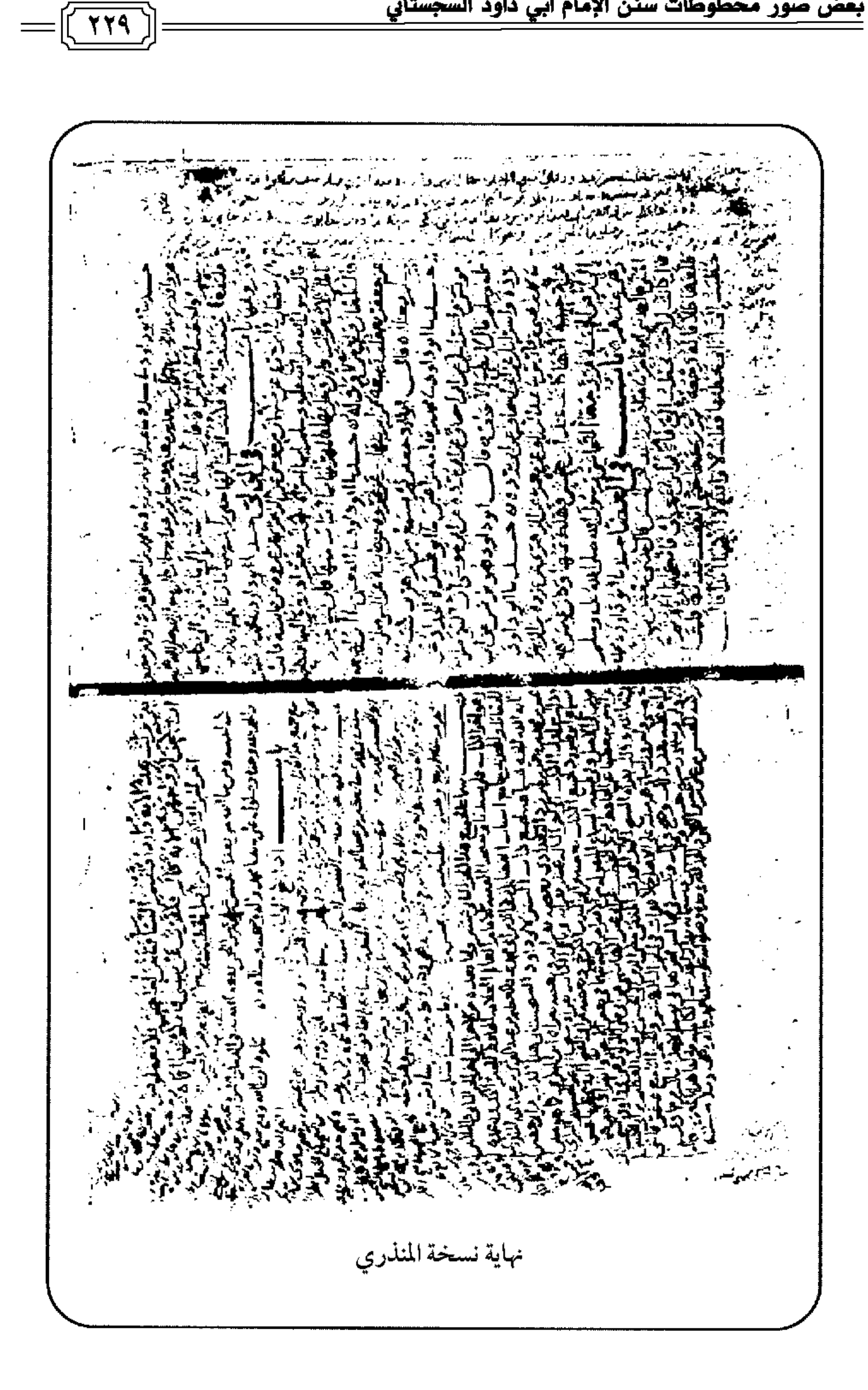
حدثنا ابو داود ثنا محمد بن الصباح بن سفيان وابن السرح قالا ثنا سفيان
عن الزهري عن سعيد عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم يؤذيني ابن
آدم يسب الدهر وانا الدهر بيدي الامر اقلب الليل والنهار
قال ابن السرح عن ابن المسيب مكان سعيد

آخر كتاب السنن لابي داود والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله

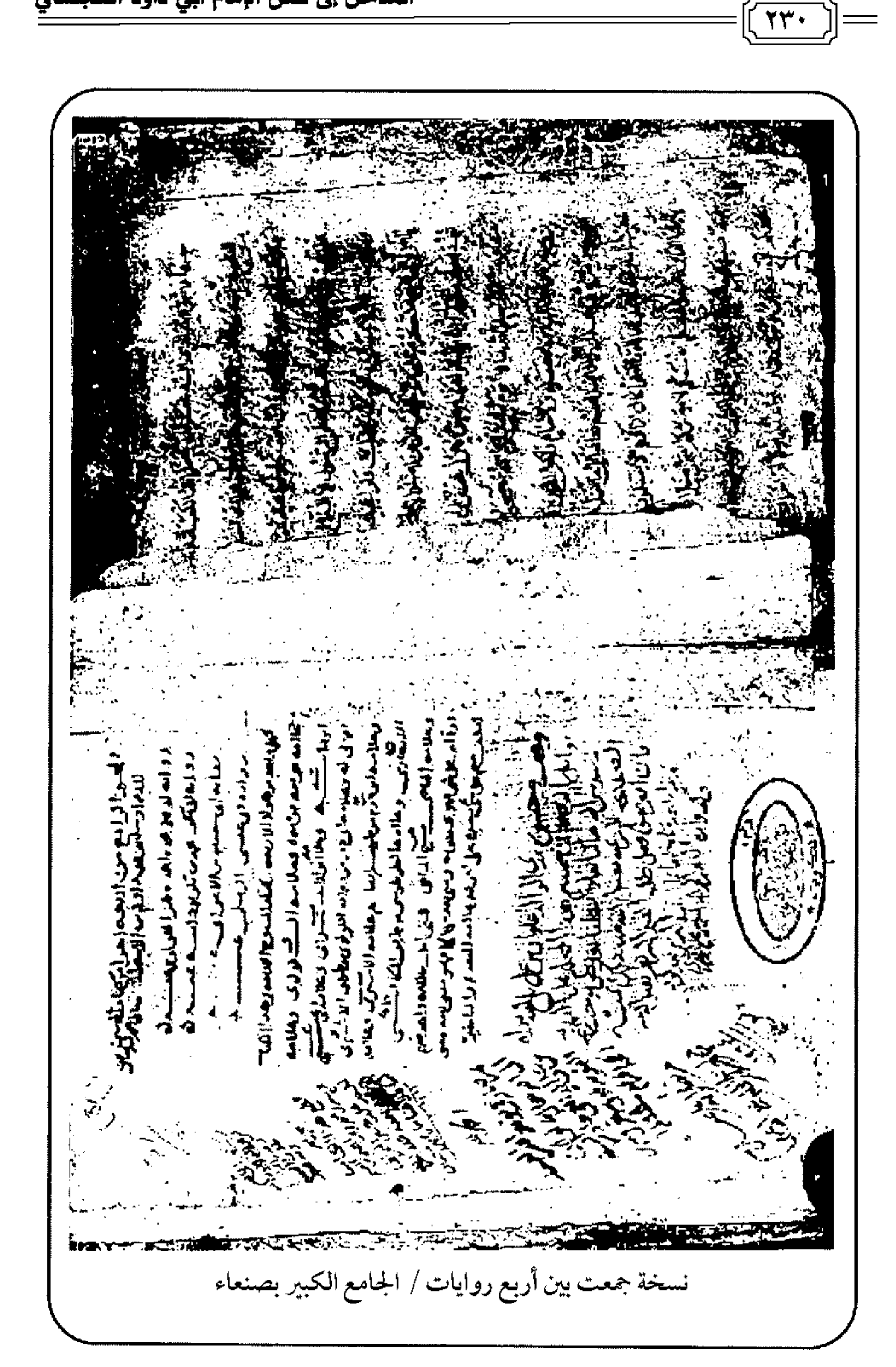
آخر النسخة المقروءة على المنذري / مكتبة فيض الله أفندي



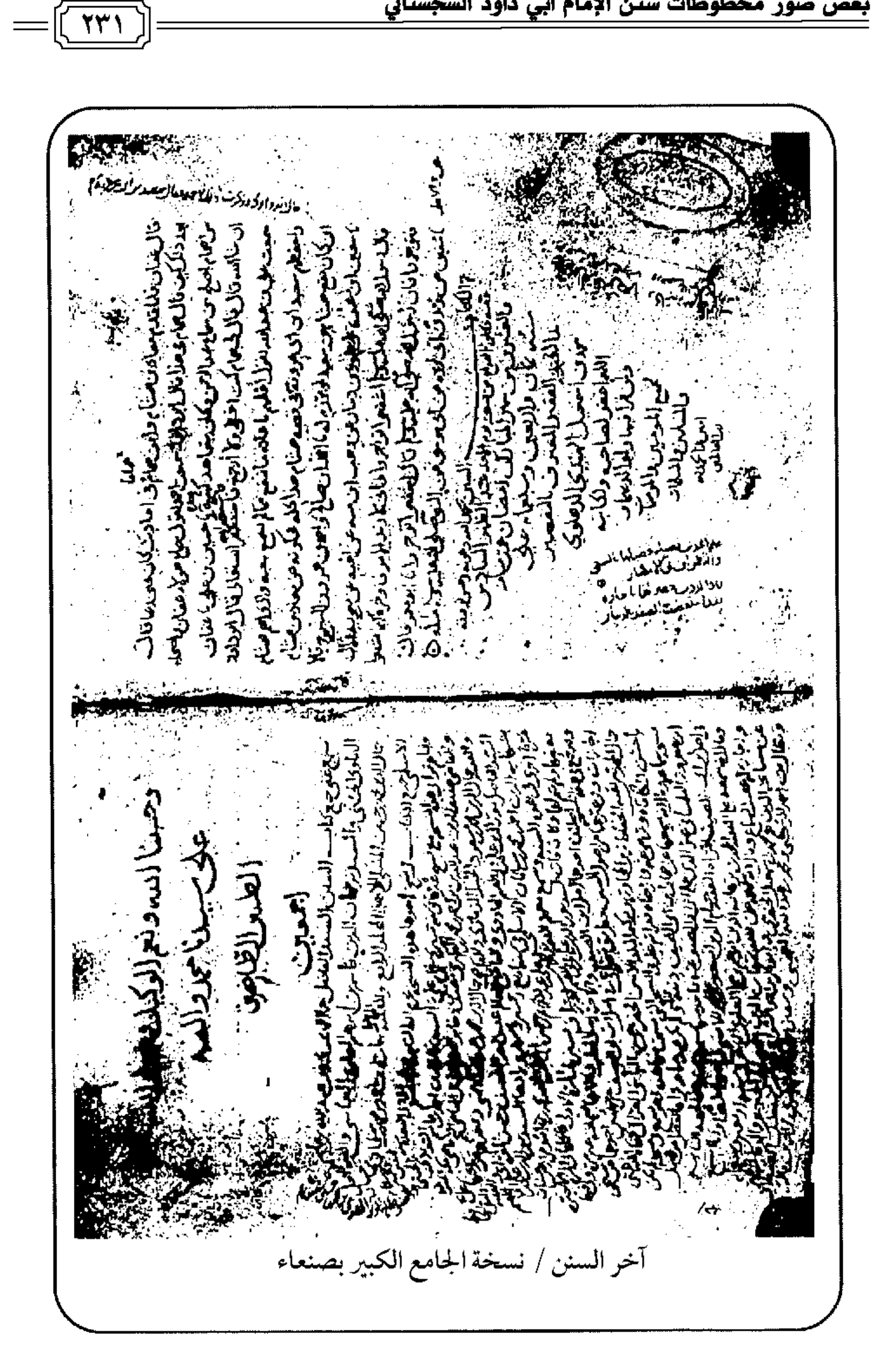
نسخة مقروءة على المنذري، عليها سماعات إحداها سنة ٦٠٤هـ وهي برواية الشيخين: أبي البدر الكَرخي (ت٥٣٩هـ) وأبي الفتح مُفلح الدومي (ت ٥٣٧هـ) عن الخطيب



نهاية نسخة المنذري

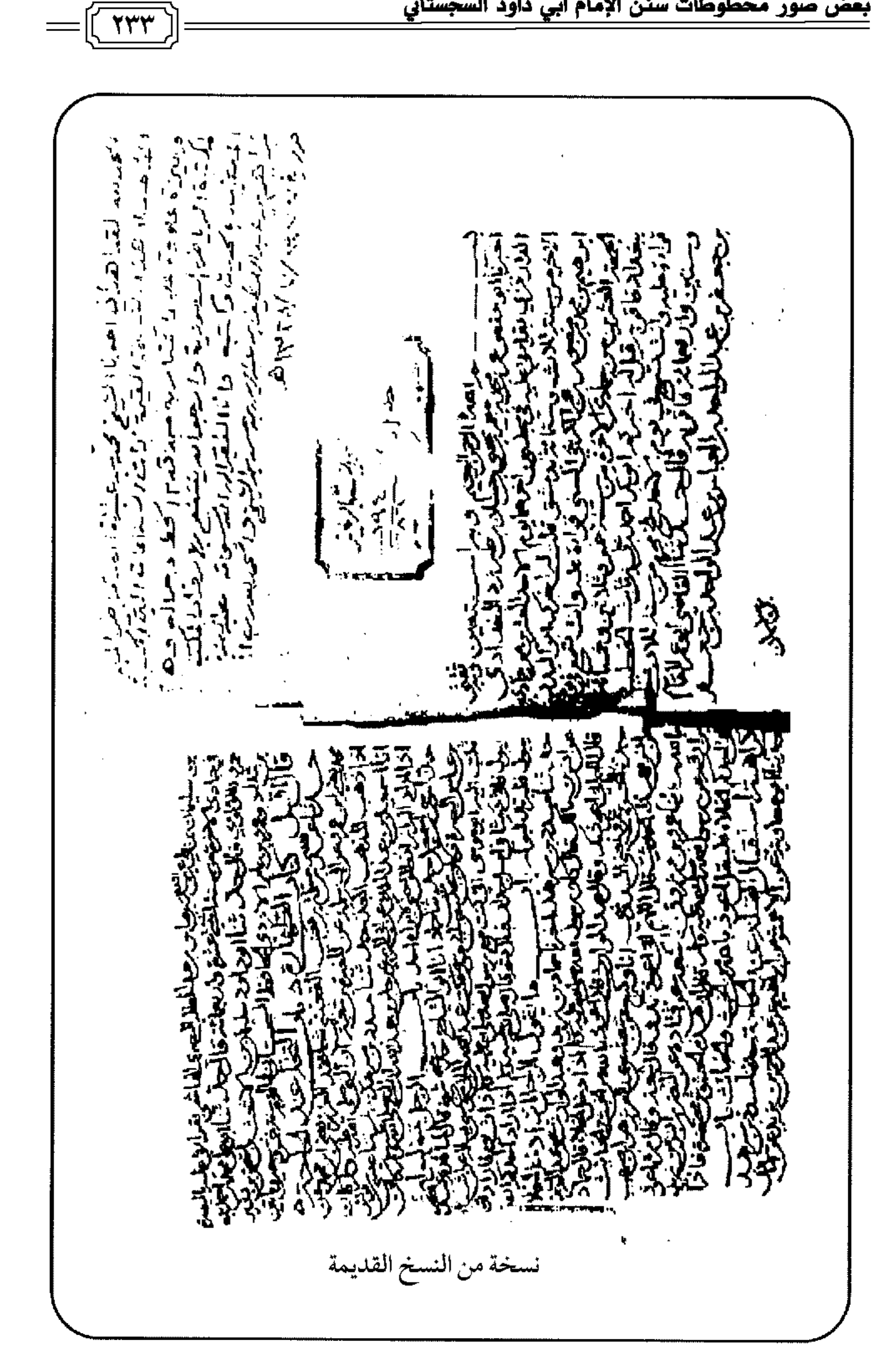


نسخة جمعت بين أربع روايات / الجامع الكبير بصنعاء

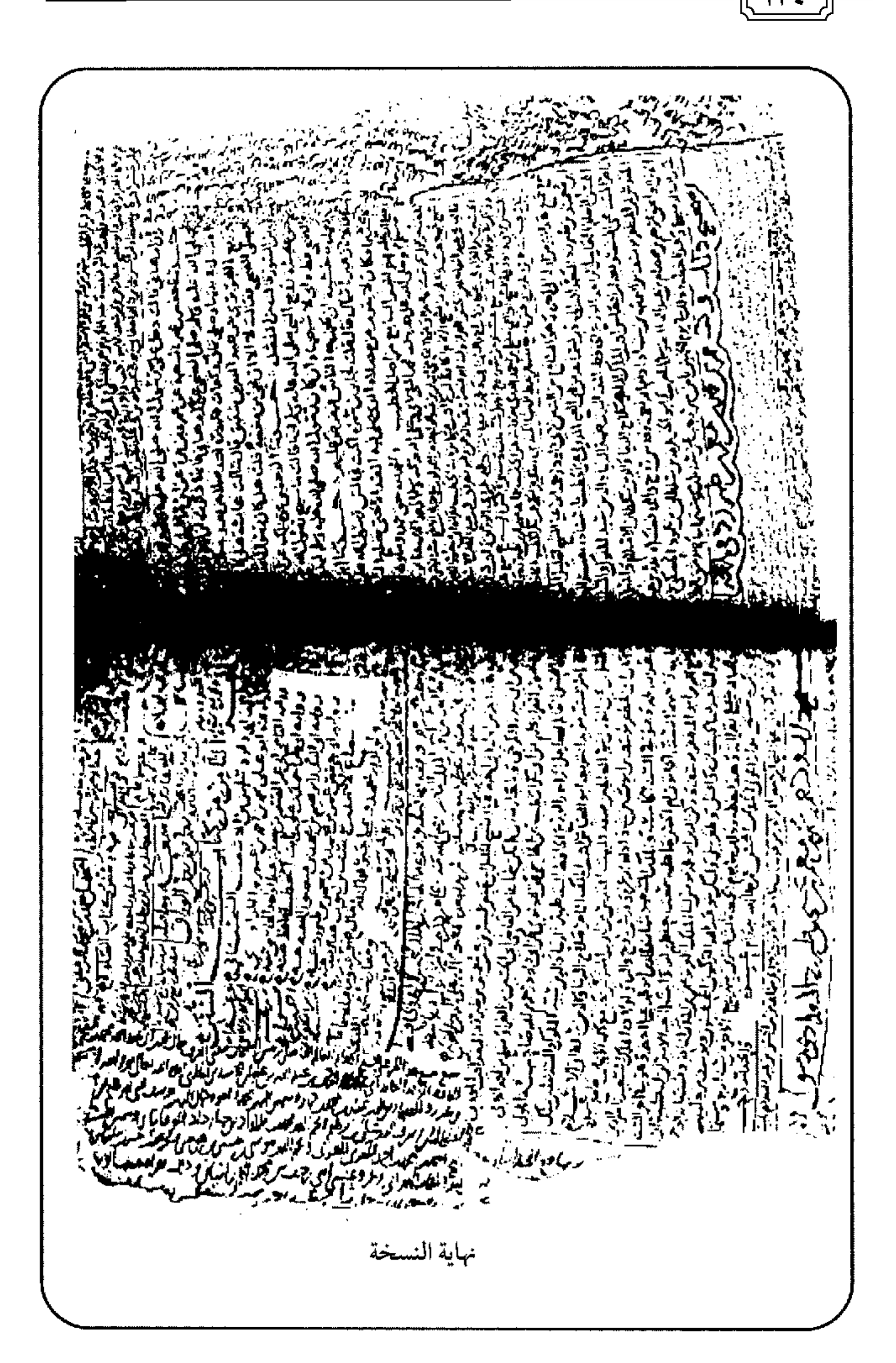


آخر السنن / نسخة الجامع الكبير بصنعاء

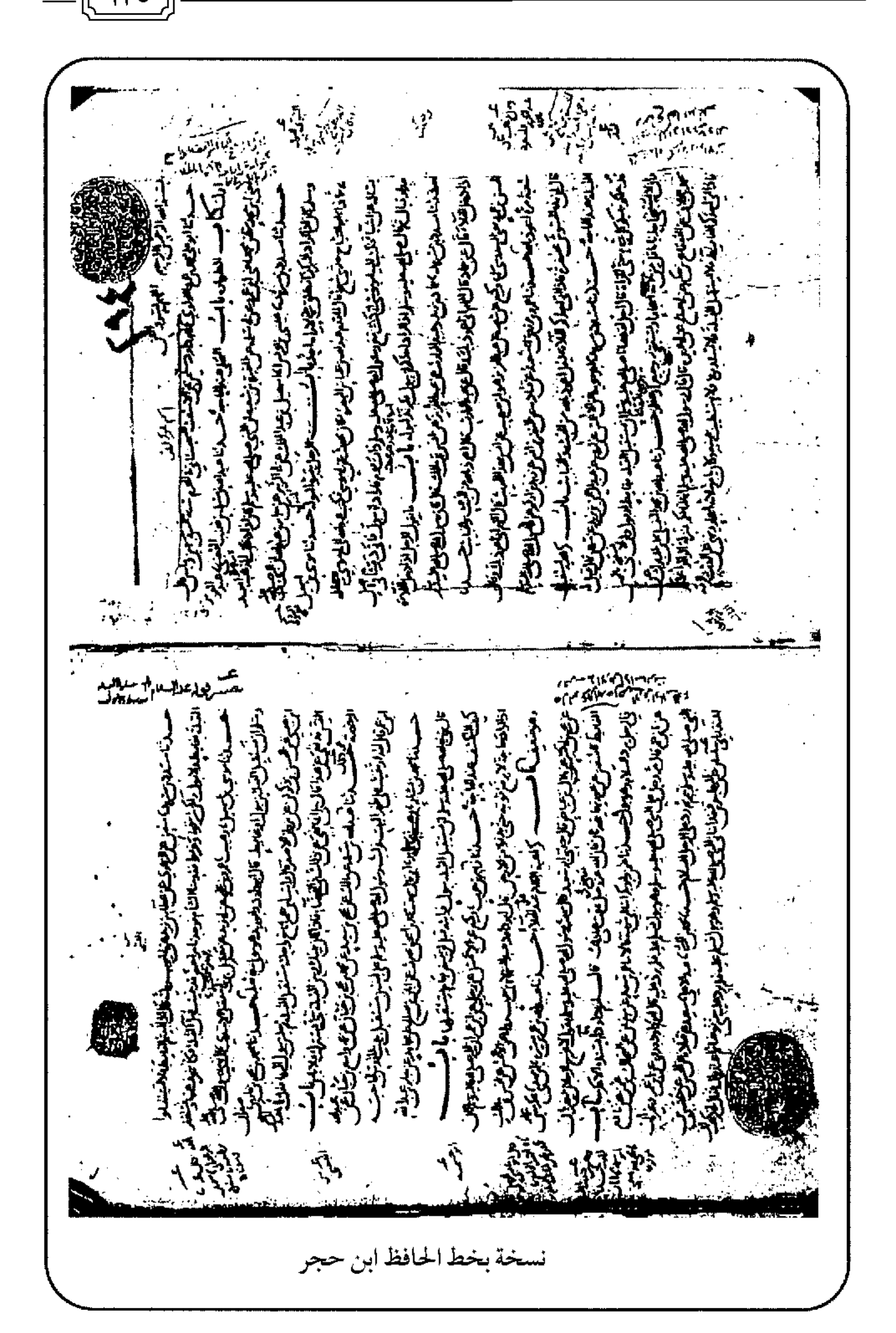
رواية التُّستَري عن أبي عمر الهاشمي



نسخة من النسخ القديمة



نهاية النسخة

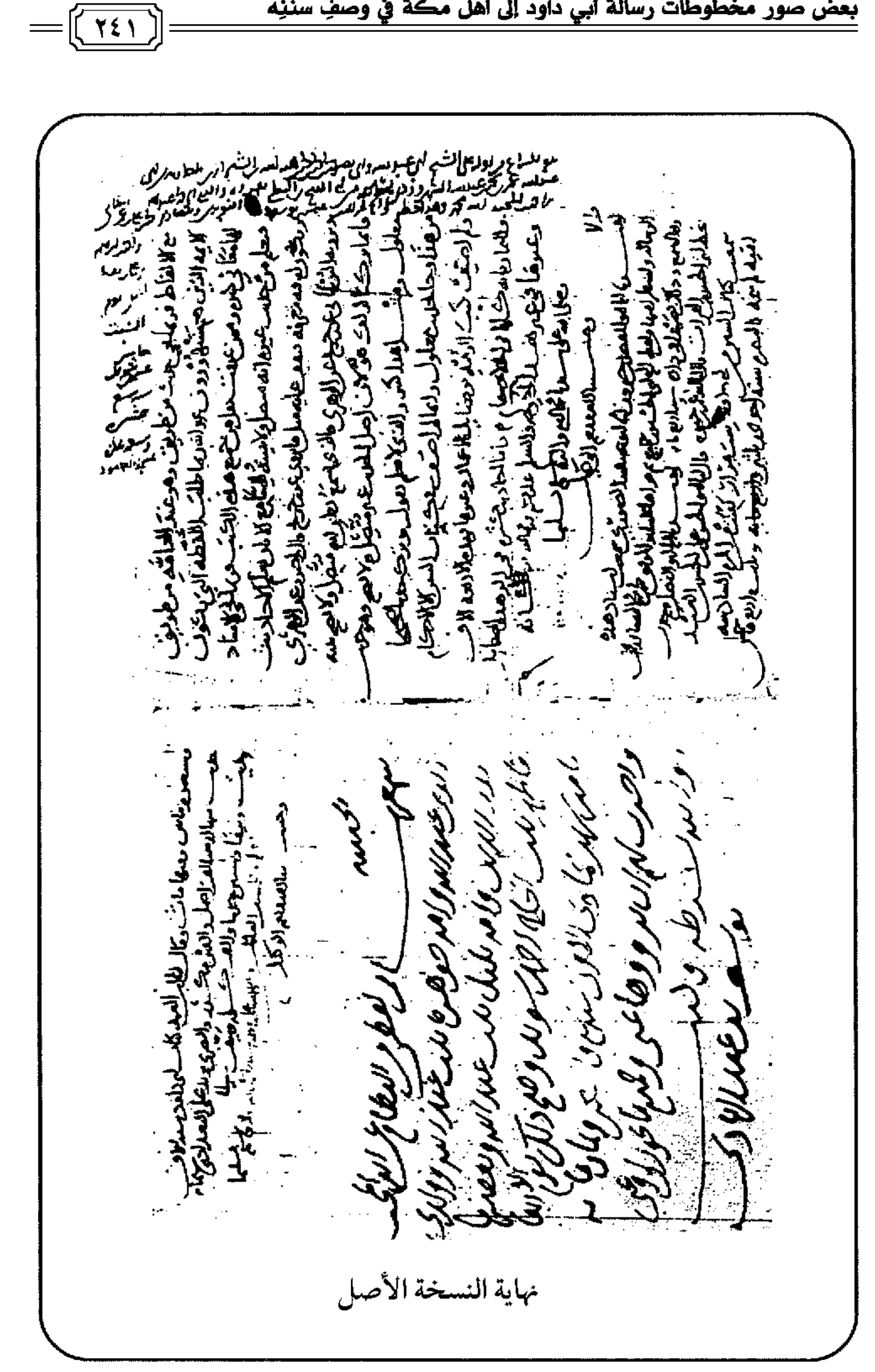


نسخة بخط الحافظ ابن حجر

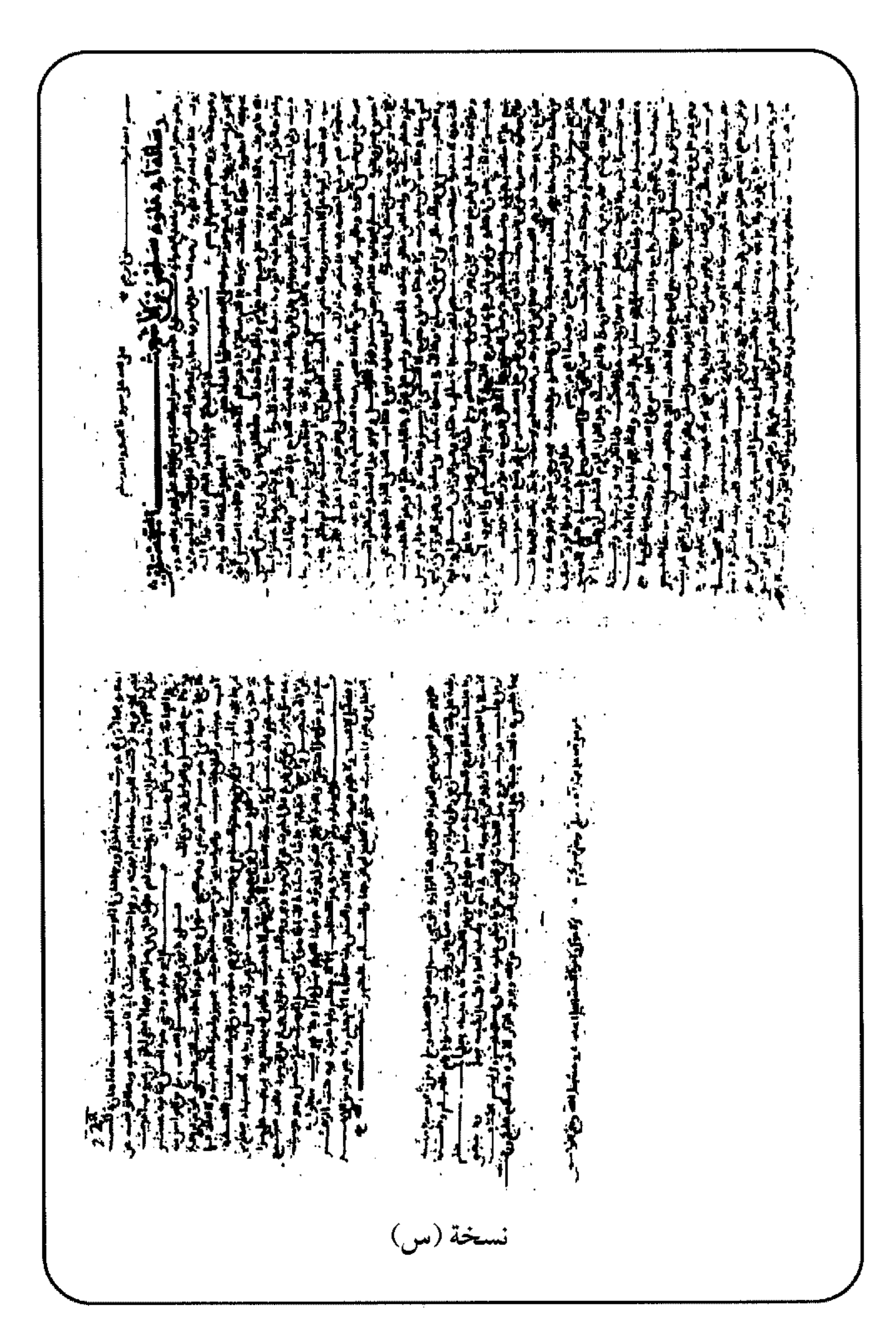
ثانيًا:
بعض صور مخطوطات
رسالة أبي داود إلى أهل مكة
في وصفِ سنَنِه

غِلاف النسخة الأصل

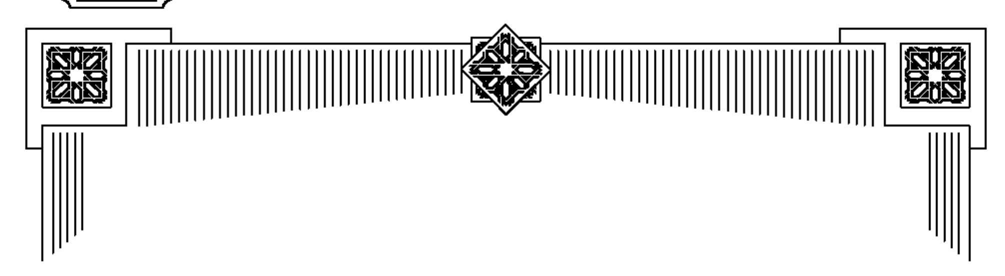
بداية النسخة الأصل



نهاية النسخة الأصل



نسخة (س)



فهرس الموضوعات

أولًا
فهرس «المدخل إلى سنن الإمام أبي داود السجستاني»

ثانيا

فهرس «رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سنَنِه»



إصدارات إدارة الشؤون الفنية
مرتبة حسب تاريخ سنة إصدارها

أولًا: كتب التحقيق:

١- رسالة في أصول الفقه، العُكْبَري (ت٤٢٨هـ)، تحقيق مكتب الشؤون الفنية، ط١/ ٢٠٠٦م. ط٢/٢٠١٠م.
٢- تعظيم الفتيا، ابن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، تحقيق فيصل العلي، ٢٠٠٦م.
٣- كشف اللثام في شرح عمدة الأحكام (٧مجلدات)، السّفّاريني (ت١١٨٨هـ)، تحقيق نور الدين طالب، ٢٠٠٧م.
٤- شرح كتاب الشهاب للقضاعي، ابن بدران (ت١٣٤٦هـ)، تحقيق نور الدين طالب، ط١/ ٢٠٠٧م. ط٢/٢٠١٠م.
٥- عادات الإمام البخاري في صحيحه، عبد الحق الهاشمي (ت١٣٩٢هـ)، تحقيق محمد ناصر العجْمي، ٢٠٠٧م.
٦- غاية المنتهى في جمع الإقناع والمنتهى (مجلدان)، مرعي الكرمي (ت١٠٣٣هـ)، تحقيق ياسر إبراهيم المزروعي، ورائد يوسف الرومي، ٢٠٠٧م.
٧- الروض الندي شرح كافي المبتدي (مجلدان)، البعلي (ت١١٨٩هـ)، تحقيق نور الدين طالب، ط١/ ٢٠٠٧م. ط٢/ ٢٠١٠م.
٨- الأسئلة الكويتية روضة الأرواح، ابن بدران (ت١٣٤٦هـ)، تحقيق محمد ناصر العجْمي، ٢٠٠٧م.
٩- درة الغواص في حكم الذكاة بالرصاص، ابن بدران (ت١٣٤٦هـ)، تحقيق محمد ناصر العجْمي، ٢٠٠٧م.
١٠- شرح منظومة الآداب الشرعية، الحجّاوي (ت٩٦٨هـ)، تحقيق نور الدين طالب، ط١/ ٢٠٠٧م. ط٢/ ٢٠١٠م.
١١- الخُطَب السَّنِيّة، مصطفى البولاقي (ت١٢٦٣هـ)، تحقيق وليد العلي، ٢٠٠٧م.
١٢- المنبر (مجموعة خُطَب جُمعيّة)، عبد الله النوري (ت١٤٠١هـ)، ٢٠٠٧م.
١٣- الخطب الجمعية في المواعظ الأسبوعية، محمد أحمد الفارسي (ت١٤٠٢هـ)، ٢٠٠٧م.
١٤- الأحكام المفيدة في الأقوال السديدة، عبد الله بن عبد الرحمن السند (ت١٣٩٧هـ)، اعتنى به نور الدين مسعي، ط١/ ٢٠٠٧م. ط٢/٢٠١٠م.
١٥- رسالة أبي داود لأهل مكة في وصف سننه، مع المدخل إلى سنن أبي داود، تحقيق محمد النورستاني، ط١/ ٢٠٠٨م. ط٢/٢٠١٠م.
١٦- المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد، ابن الجَزَري (ت٨٣٣هـ)، تحقيق محمد ناصر العجْمي، ٢٠٠٨م.

١٧- القول العلي لشرح أثر الإمام علي، السَّفَّاريني (ت١١٨٨هـ)، تحقيق محمد النورستاني، ط١/ ٢٠٠٨م. ط٢/ ٢٠١٠م.
١٨- تحفة الخلان في أحكام الأذان، الدمرداشي (ت١١٤٩هـ)، تحقيق محمود الكبش، ٢٠٠٨م.
١٩- فرائد الفوائد في أحكام المساجد، ابن طولون (ت٩٥٣هـ)، تحقيق مكتب الشؤون الفنية، ط١/ ٢٠٠٨م. ط٢/ ٢٠١١م.
٢٠- سؤالات علامة الكويت عبد الله خلف الدحيان (العقود الياقوتية في جِيد الأسئلة الكويتية)، ابن بدران (ت١٣٤٦هـ)، تحقيق الطاهر خذيري، ط١/ ٢٠٠٨م. ط٢/ ٢٠١٠م.
٢١- نصيحة الإنسان عن استعمال الدخان، عبد الله بن عبد الرحمن السند (ت١٣٩٧هـ)، ٢٠٠٨م.
٢٢- الرشد، عبد الله النوري (ت١٤٠١هـ)، اعتنى به نور الدين مسعي، ٢٠٠٨م.
٢٣- فتح الرحمن فيما يجب معرفته على كل إنسان، الوضاحي (ت١١٣٥هـ)، تحقيق محمود الكبش، ٢٠١١م.
٢٤- التيسير نظم التحرير، العمريطي (ت٩٨٩هـ)، تحقيق ياسر المقداد، ٢٠١١م.
٢٥- إعلام الأنام بفضائل الصيام، البكري الشافعي (ت٩٥٢هـ)، تحقيق سامي صبح، ٢٠١٤م.
٢٦- نظم رسالة ابن أبي زيد القيرواني، الغلاوي الشنقيطي (ت١٢٠٩هـ)، تحقيق محمد أحمد جدو، ٢٠١٤م.
٢٧- الأسباب المعينة على الصبر على أذى الخلق، ابن تيمية (ت٧٢٨هـ)، تحقيق عبد الرزاق البدر، ٢٠١٥م.
٢٨- ست رسائل في أحكام المساجد، تحقيق سامي صبح، ٢٠١٥م، وهي:
- تحفة الراكع والساجد في جواز الاعتكاف في فناء المساجد، عبد الغني النابلسي (ت١١٤٣هـ).
- سعادة الماجد بعمارة المساجد ورغبة طالب العلوم إذا غاب عن درسه، الشُّرُنْبُلالي (ت١٠٦٩هـ).
- البشرى بعظيم المنة في حديث «من بنى لله مسجدًا بنى له بيتًا في الجنة»، الطحلاوي.
- فضل عمارة المساجد، عليّ الأجهوري (ت١٠٦٦هـ).
- فضل بناء المسجد، الطوخي (بعد ١٣٠٣هـ).
- فضل بناء المساجد وعمارتها وعمّاره، محمد عبد الفتاح الشافعي.
٢٩- الأصول من علم الأصول، ابن عثيمين (ت١٤٢١هـ) = (٢٠٠١م)، ٢٠١٦م.

٣٠- ملحة الإعراب، الحريري (ت٥١٦هـ)، ٢٠١٦م
٣١- قاعدة مختصرة في وجوب طاعة الله ورسوله وولاة الأمور، ابن تيمية (ت٧٢٨هـ)، تحقيق عبد الرزاق البدر، ٢٠١٨م.
٣٢- ذخيرة الإخوان في اختصار الاستغناء بالقرآن لابن رجب، اختصار محمد بن عبد الله الحضرمي الملقب بـ (بحرق)، ٢٠١٨م.

ثانيًا: كتب التأليف:

١- ضوابط الفتوى، ٢٠٠٥م.
٢- التأصيل الشرعي لما ينبغي أن يتجنبه الإمام والخطيب، الطاهر خذيري، ط١/ ٢٠٠٥م. ط٢/ ٢٠١٠م.
٣- رسائل التواصل مع الأئمة والخطباء (١ و٢)، ٢٠٠٥م.
٤- رسائل التواصل مع الأئمة والخطباء (٣ و٤)، ٢٠٠٥م.
٥- المختصرات النافعة (١)، ٢٠٠٥م.
٦- المختصرات النافعة (٢)، ٢٠٠٥م.
٧- المختصرات النافعة (٣)، ٢٠٠٦م.
٨- محمد ﷺ من الميلاد الأسنى إلى الرفيق الأعلى، كمال محمد درويش، ٢٠٠٦م.
٩- سعة الخلاف ورحمة الاتفاق والاختلاف، الطاهر خذيري، ط١/ ٢٠٠٦م. ط٢/ ٢٠١٠م.
١٠- كيف نعيد للمسجد مكانته، محمد أحمد لوح، ط١/ ٢٠٠٦م. ط٢/ ٢٠١٠م.
١١- الخطب المنبرية لعام (٢٠٠٥م)، ط١/ ٢٠٠٦م. ط٢/ ٢٠١١م.
١٢- بريق الجمان في شرح أركان الإيمان، محمد النورستاني، ط١/ ٢٠٠٧م. ط٢/ ٢٠١١م.
١٣- المدخل إلى صحيح مسلم، محمد النورستاني، ط١/ ٢٠٠٧م. ط٢/٢٠١٠م. ط٣/٢٠١٤م. ط٤/ ٢٠٢٣م.
١٤- المدخل إلى جامع الترمذي، الطاهر خذيري، ط١/ ٢٠٠٧م. ط٢/ ٢٠١٠م. ط٣/ ٢٠٢٣م.
١٥- الأسماء والمصاهرات بين أهل البيت والأصحاب، السيد بن إبراهيم، ٢٠٠٧م.
١٦- مجالس مع فضيلة الشيخ محمد الأمين الجَكَني الشنقيطي، كتبها تلميذه: أحمد بن محمد الأمين بن أحمد الجَكَني الشنقيطي، ط١/ ٢٠٠٧م. ط٢/ ٢٠١٠م.
١٧- كيف يؤدي الموظف الأمانة، عبد المحسن العباد البدر، ط١/ ٢٠٠٧م. ط٢/ ٢٠١٠م.

١٨- المنهل العذب النمير في سيرة السراج المنير (خطب)، وليد العلي، ٢٠٠٧م.
١٩- أنيس الخطباء، الطاهر خذيري، ط١/ ٢٠٠٧م. ط٢/ ٢٠١١م.
٢٠- الخطب المنبرية لعام (٢٠٠٦م)، ط١/ ٢٠٠٧م. ط٢/٢٠١١م.
٢١- المدخل إلى سنن أبي داود، محمد النورستاني، ومعه رسالة أبي داود لأهل مكة في وصف سننه، ط١/ ٢٠٠٨م. ط٢/٢٠١٠. ط٣/ ٢٠٢٣م.
٢٢- المدخل إلى سنن النسائي، محمد النورستاني، ط١/ ٢٠٠٨م. ط٢/٢٠١٠م. ط٣/ ٢٠٢٣م.
٢٣- المدخل إلى موطأ مالك بن أنس، الطاهر خذيري، ط١/ ٢٠٠٨م. ط٢/ ٢٠١٠م. ط٣/ ٢٠٢٣م.
٢٤- المدخل إلى سنن ابن ماجه، نور الدين مسعي، ط١/ ٢٠٠٨م. ط٢/ ٢٠١٠م. ط٣/ ٢٠٢٣م.
٢٥- حكم صلاة الجمعة قبل الزوال، صالح الصاهود، ٢٠٠٨م.
٢٦- الثناء المتبادل بين الآل والأصحاب، ٢٠٠٨م.
٢٧- طالب العلم بين أمانة التحمل ومسؤولية الأداء (رسائل التواصل مع الأئمة والخطباء (٥)، محمد بن خليفة التميمي، ط١/ ٢٠٠٨م. ط٢/٢٠١٠م.
٢٨- الكسب الطيب، أحمد جلباية، ٢٠٠٨م.
٢٩- الخطب المنبرية لعام (٢٠٠٧م)، ط١/ ٢٠٠٩م. ط٢/ ٢٠١١م.
٣٠- المدخل إلى صحيح البخاري، محمد النورستاني، ط١/ ٢٠١٠م. ط٢/٢٠١٤م. ط٣/ ٢٠٢٣م.
٣١- الخطب المنبرية لعام (٢٠٠٨م)، طبع ٢٠١٠م.
٣٣- المدخل إلى صحيح ابن خزيمة، محمد النورستاني، ط١/ ٢٠١١م. ط٢/ ٢٠٢٣م.
٣٤- بلوغ المرام في أحكام الفتح على الإمام، نور الدين مسعي، ٢٠١١م.
٣٥- القول التمام في استخلاف الخطيب والإمام، سيد حبيب، ٢٠١١م.
٣٦- الأعذار المبيحة للجمع بين الصلاتين، ياسر مقداد، ٢٠١١م.
٣٧- طاعة ولي الأمر، إعداد مكتب الشؤون الفنية، ٢٠١١م.
٣٨- مراتب الدلالة، محمد الحسن الددو، ٢٠١١م.
٣٩- دروس الإمام (الجزء الأول)، ط١/ ٢٠١١م. ط٢/٢٠١٤م. ط٣/٢٠١٦م.
٤٠- أيها الخطيب، عبد الرحمن الصاعدي، ٢٠١١م.
٤١- الخطب المنبرية لعام (٢٠٠٩م)، طبع ٢٠١١م.
٤٢- المدخل إلى صحيح ابن حبان، محمد النورستاني، ط١/ ٢٠١٢م. ط٢/ ٢٠٢٣م.
٤٣- فقه الصيام في الإسلام، حمادة مسير، ٢٠١٤م.

٤٤- قواعد ومهارات في إدارة المساجد، سامي صبح، ٢٠١٤م.
٤٥- المقتطفات النافعة من ثمار المطالعة، محمد الأمين بن مزيد، ٢٠١٤م.
٤٦- دروس الإمام (الجزء الثاني)، ٢٠١٤م.
٤٧- الخطب المنبرية لعام (٢٠١٠م)، طبع ٢٠١٤م.
٤٨- الخطب المنبرية لعام (٢٠١١م)، طبع ٢٠١٤م.
٤٩- الخطب المنبرية لعام (٢٠١٢م)، طبع ٢٠١٤م.
٥٠- أصول في المعاملات المالية المعاصرة، خالد المصلح، ٢٠١٥م.
٥١- حرمة الدماء، خالد الكندري، ٢٠١٥م.
٥٢- الخطب المنبرية لعام (٢٠١٣م)، طبع ٢٠١٥م.
٥٣- اللطائف القرآنية، ابن القيم (ت٧٥١هـ)، جمع متعب المطيري، ٢٠١٦م.
٥٤- الملخص في شرح كتاب التوحيد، صالح الفوزان، ٢٠١٦م.
٥٥- شرح الدروس المهمة لعامة الأمة، عبد الرزاق العباد البدر، ٢٠١٦م.
٥٦- أحكام المساجد من صحيح البخاري، سيد حبيب، ٢٠١٦م.
٥٧- صفوف الصلاة فضائل وأحكام، فؤاد الجرافي، ٢٠١٦م.
٥٨- صور من حياة السابقين في تعلقهم بالمساجد، يونس الطلول، ٢٠١٦م.
٥٩- شرف إمام المسجد والمؤذن، سليمان الرحيلي، ٢٠١٨م.
٦٠- علم المواقيت والقبلة والأهلة من الناحيتين الشرعية والفلكية، صلاح الدين أحمد محمد عامر، ٢٠١٩م.
٦١- المدخل إلى مسند الإمام المبجل أحمد بن حنبل، سامي صبح، ٢٠٢٣م.

ثالثًا: الدوريات:

مجلة الإمام القدوة: العدد (١) و(٢) ٢٠١٤م. العدد (٣) ٢٠١٦م.
العدد (٤) ٢٠١٧م. العدد (٥) ٢٠١٨م.

***


تنسيق
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com